المملكة العربية السعودية

UNIVERSITY LIBRARIES



عمادة شئون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

No. .... الرقم

٤١٥
م ٥ ف

مجيب الندا الى شرح قطر الندى ، تأليف الفاكهي، عبدالله بن أحمد - ٩٧٢هـ . كتب سنة ١٠٤٢هـ

١٢٨ ق   ٢٣ س   ٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها مغربي حسن ، طبع مرات آخرها سنة ١٢٨١هـ .

٧٣٦٢

الاعلام ٤: ١٩٣   الظاهرية (النحو) :٤٤٦

١- النحو، اللغة العربية   أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ   ج- شرح قطر الندى
د- شرح الفاكهي على قطر الندى .

١٨/٥/١١ ح
٢٢/٣/١٤١٣

انتقل لهذا الكتاب وصار ملكا

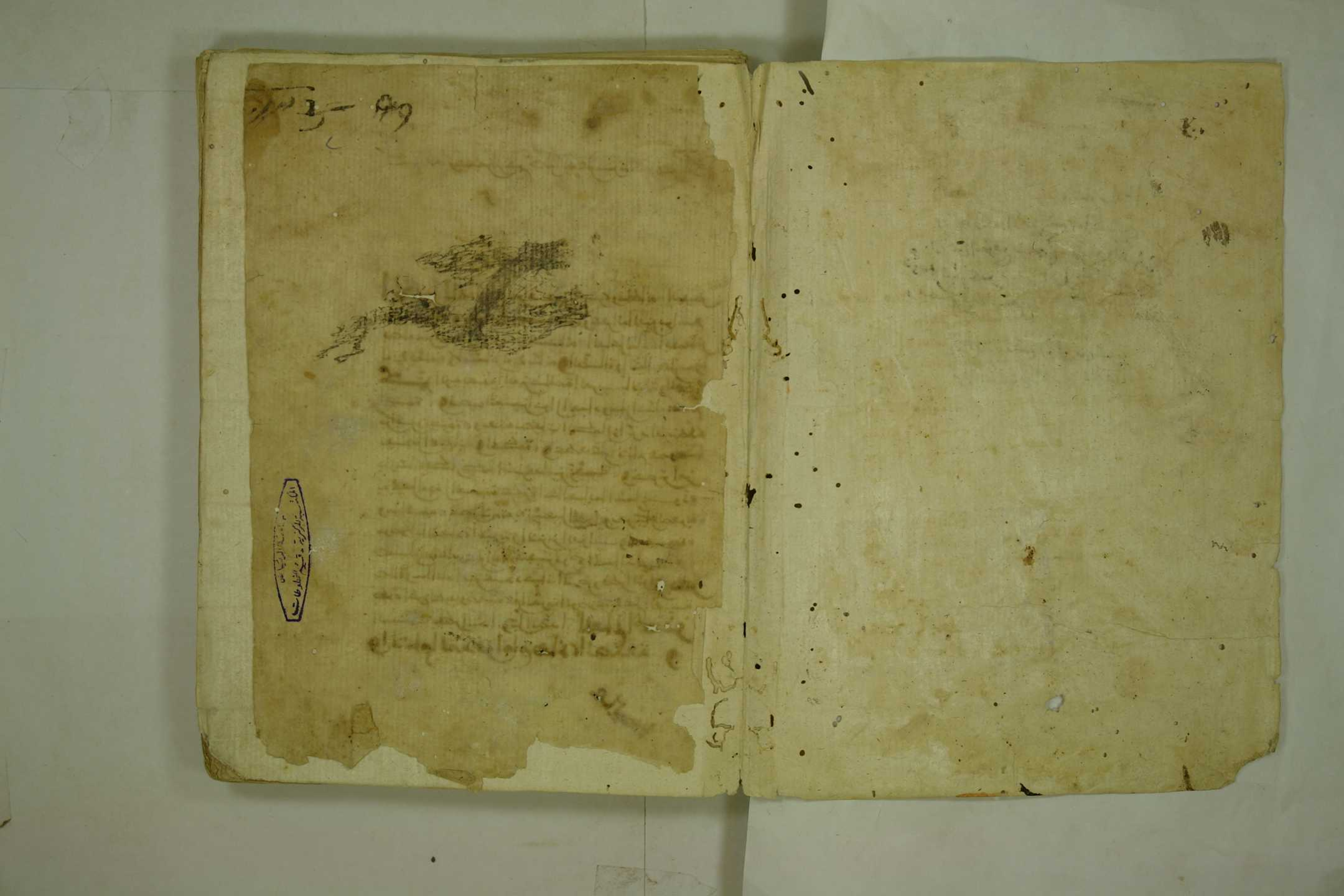
من املاك الامام الكبير الشيخ [illegible]

والنحو [illegible] وموردة [illegible]

[illegible]

الحمد لله منشئ الخلق من عدم

ثم الصلاة على المختار في القدم





بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه، المبيض
على من لاذ بجنابه وفسح عن شمائب عفوه وغفرانه الغني بواسع
فضله من افتقر لجوده واحسانه، الفاعل لما شاء فلا معارض
له في فعله، وما ممتاثل له في شانه، والصلاة والسلام على سيدنا
محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات
الجسيمة، ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم
من الحلال والحرمة، ونعته بصفات الكمال واكرمه بنطقه
بفصل الخطاب والحكمة، وعطف على الانام عموم
بارساله بكافة كما اخبر العالمين رحمة، وخص من امن
به بجعله بدل الحسنة عشر امثالها بما اشمل جوده
وما اعمه، فحصل خدمته بتسهيل الابواب وجريان الصعب
موصولا بالسعادة الابدية والامن من العذاب والعقوبة،
صلى الله عليه وعلى آله المتبعين لارفع المسالك الدائمة العز
صلاة وسلاما دائمين عدد حبات الارض ونظر الشراق، وبعد
فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية
المسماة بقطر الندى وبل الصدى للعالم المحقق
والامام المدقق امام هذه الصنعة و

وعالمها، وفارس ميدانها وحاكمها، ابي عبد الله جمال الدين بن يوسف بن
بن هشام الانصاري رحمه الله ينتفع به جل العلماء، ويبين معانيها
معنى جاء بكلماتها، مع الاتيان بدليل المسائل وتحليلها في الغالب
جانبت فيه الايجاز المخل، والاطناب الممل، حيث اتى التقريب
لفهم معانيها، والحصول على جملة فوائدها، وسميته مجيب الندا
الى شرح قطر الندا، وبالله اعتصم وعليه اتوكل، واليه اتضرع
وافوض امري ان ينفع به طالبه وان يجعله خالصا لوجهه الكريم،
وسببا للفوز بجنات النعيم، وان يبلغنا احسن الامل، ونيل مقصدنا في
القول والعمل، انه خير مولى ومعين لا رب غيره، ولا مأمول الا خيره

مقدمة اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الذي
يكمل ينبغي له ان يتصوره بحقيقته بحده او رسمه، ليكون على بصيرة
في طلبه، وان يعرف مبدأه ليحصل حفظه عبثا، وان يعرف موضوعه
وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له، وان يعرف
غايته وهو الثمرة التي لاجلها يطلب لئلا يكون سعيه عبثا. فحد
هذا العلم الذي نحن بصدده علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا
وبناء، وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن الحركات
الاعرابية والبنائية، وغايته الاحتراز عن الخطا في اللسان والاستعانة
بمعرفته على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة
العرب بعضهم بعضا. ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان
البحث في العلم عن احوال موضوعه بدا به ليعرف الموضوع فقال بعد
الابتداء بالبسملة تبركا باسمه الكريم، واقتداء بالكتاب الكريم،
وعملا بقول النبي العظيم، كل امر ذي بال لا يبتدا فيه ببسم الله فهو ابتر

أي وقطع قوله الكلم بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها
مع اسكان اللام فيهما وهي لغة اهل الحجاز المعبرة بقوله فعل
وكلمة اسم في الطلب وتحت كلمة ركب ونحو من الطلاق الجزء من ادم
ثم الكل واصطلاحا قوله أي مقول تحقيقا او تقديرا استعمال
المصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ ونحوا اللفظ الموضوع
لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به
الانسان مهملا كان او مستعملا وانما القول اخص منه لاختصاصه
بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي فيخرج منه القول غير
كالدوال الاربع وهي الخط والاشارة والعقد والنصب المنشأ
ركبه للكلمة في الدلالة على المعنى ومع الاحتجاج به واتخاذ جنسا
لا فاد الوهم ان الجنس اذا كان دليله وبين فصله عموم وخصوص
من وجه صح ان يخرج به ما هو بعيد اوله عموم وفصله الذي هو مفيد
كذا لا نص فيه الا زيد ونحوه وانما اختار القول لصدقه على المركب والمفرد
والمجموع بصدقه على المفرد دون اللفظ كما يقال معنى مع جد والمراد
بالمجموع ما كان له جزء يدل على جزء معناه كغير مركب اجزاء كعدد وات
حي ووجه الثلاثة التي هي زيد وجود الاحتمال على معنى وتبعيض
اجزاء او اجزاء واجزاء والدال على خلاف المانع المشهور من انه
اسماء مسمعا انها اجزاء او مسمعا انها الافراد على
معنى والخارج بقول المعاني ومن

المعاني

المباني وتطلق مجازا على حروف المعاني التي هي قسيمة الاسما
والافعال كما صرح به العلامة ابن ابي شريف في حاشيته على
المحلي وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه
ككلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل مستقل
لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة
وياء النسب وتاء التانيث والف المفاعلة فانها ليست بكلمات
لعدم استقلالها واسقطه المصنف كغيره لقلة ما احتج
اليه الرضي من انها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة
الواحدة لشدة الامتزاج بجعل الاعراب على اخرها كالمركب
المزجي واسقط ايضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء
عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لغيره لكن خالف في تعريف
الكلام فعبر باللفظ دون القول واثر القول على اللفظ لكونه
جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذا اللفظ يصدق عليه وعلى غيره
والقول وان اطلق على غير اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق
الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ لقرينة الدلالة على ذلك واستعماله
في الحد اولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه
والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الطبع الوضع
ومن قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب والالف واللام
في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس من حيث هي من
غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي هي للوحدة
لما اعتبر فيه ملاحظة اننا في مقام التعريف التنبيه من اول
الامر على ان الكلمة لا تتصرف على افرادها الا بالوحدة لا تصرفه
دون الاجتماع ولا يقال المجموع زيد قائم مثلا انه كلمة وهي

بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف لا
رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا
غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني
الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني
الاسم والاول الفعل وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم
الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها
اقساما للكلام او للكلم فهو من تقسيم الكل الى اجزائه و
كانقسام السكنجبين الى الخل والعسل وعلامة الاول صدق
اسم المقسوم على كل من اقسامه بخلاف الثاني وقد انحصر
المعرف بينهما وقدم الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه
بالفعل للاخبار به لا عنه واخر الحرف لعدم شيء منهما فيه ولكل من
الاقسام الثلاثة علامات وكذا حدود تعرف بها وتتميز
بها عن قسيميه وداثر التمييز بالعلامة على الحد لان
الحد انضبط لانطراده وانعكاسه بخلافها اذ لا تنعكس
تسهيلا على المبتدي فقال **فاما الاسم** وهو ما دل على معنى في
نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا **فيعرف** اي
يتميز عن قسيميه **بال** المعرفة من اوله **كالرجل** والفرس
المتبادر عند الاطلاق ان المراد بها المعرفة فيفيد ان ال
الموصولة او الزايدة واختص به لانها موضوعة للتعريف
ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول ال
عليه كما قال لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها ال كالمضمرات
والمبهمات واكثر الاعلام ويجوز ان يراد بال ما هو اعم
من المعرفة لتدخل الموصولة والزايدة وكل منهما من خواص

الاسماء ايضا وذلك لما يفيدهما الصورة وحكما ويجمل دخول
الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال الجزولي انه
خطأ بالاجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر الصلاة هنا وفي الشذور
لكن المولف اقتضى كلامه غير الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى
من تعبير من عبر بالالف واللام ولا في بل الباء واللام وتعبير غيره
بادات التعريف احسن من تعبيره بال لشموله لام واللام على قول
من يراها وحدها اهل المعرفة ولام على لغة حمير كقوله
عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
و يعرف ايضا من اخره **التنوين** وهو نون تثبت لفظا لا خطا اكثر
استغناء عنها بتكرار الحركة واقسامه المختصة بالاسم
اربعة احدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب
المنصرف ما لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
وذلك كزيد ورجل الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق
لبعض الاسماء المبنية اشعارا بان المراد به غير معين وهو
هنا فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في
باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه
كسيبويه الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع
بالالف والتاء كمسلمات سمي بذلك لان العرب جعلته في مقابلة النون
في جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض وهو اللاحق لاذ
وكل وبعض واي عوضا عن مضافها اذا حذف نحو وانتم حينئذ
تنظرون وكل في فلك يسبحون وتلك الرسل فضلنا بعضهم
على بعض اياما تدعوا والجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذفت
ياؤه جرا ورفعا اتوا بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة على

الترنّم وأما التنوين اللاحق لروي البيت وهو الحرف الذي تنسب إليه القصيدة وللاعاريض المقفاة والمصرعة فتسميته تنوينا
مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ولمجامعته أل وثبوته
خطا ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة
وتبعه ابنه في نكتة الحاجبية والمصنف في الأزهرية فلا يرد
على اطلاقه هنا وقد أنهى ابن الخباز في شرح الجزولية أقسام
التنوين إلى عشرة وجمعها بعضهم في قوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإن تقسيمها من خير ما حرزا
مكّن وعوّض وقابل والمنكّر زد ... رنّم أو احك اضطرر غالٍ وما همزا

و يعرف أيضا **بالحديث عنه** أي الاسناد إليه وهو أن ينسب
إليه ما تتم به الفائدة **كتاء ضربت** بتثليثها بالحركات فإنها
اسم لأنك قد حدثت عنها بالضرب ولكن ومن وضرب من قولك من ضرب
جر وضرب فعل ماض فإن قيل إذا كانا اسمين فكيف أخبرت
عن الأول بأنه حرف وعن الثاني بأنه فعل وهل هذا إلا تناقض
قلت قال الرضي ليس المراد أنهما في هذا التركيب حرف
وفعل بل المراد أنهما إذا استعملا بمعناهما الوضعي كخرجت من الكرية[؟]
أو ضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على أن جماعة منهم
ابن مالك وتبعه الخبيصي اعتبروا في الاسناد إلى القول اسنادا
ما العناء[؟] ليخرج ما اسند إليه ما لا يقطة[؟] كالمثالين المذكورين
وأما الاسناد فغير مختص في قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن
تراه بتأويل **وهو** أي الاسم بعد التركيب **ضربان** أحدهما
معرب وهو الأصل في الأسماء وهو الغالب ولهذا قدمه ويسمى
متمكنا وكذا المكان[؟] أنه معرب وإنما كان الأصل فيه

الاعراب

٦

الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها إلا الاعراب
بخلاف الفعل إذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق
من الاعراب بمعنى تغيير الكلام عليه أولا إذ معرفة المشتق موقوفة
على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين
يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها وأعربت معدة البعير
إذا تغيرت لفساد وجارية عروب أي حسنة واصطلاحا
على القول بأنه لفظي أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر
الكلمة أو ما نزل منزلته وعليه المصنف في الأوضح والشذور
وعلى القول بأنه معنوي تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها
لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وعليه كثير من
المتأخرين وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله **وهو ما** أي الذي أو
شيء **يتغير** هيئة **آخره** لفظا أو تقديرا **بسبب** العوامل
المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا أو جرا **الداخلة عليه** لفظا
أو تقديرا وذلك **كزيد** وموسى فقوله ما يتغير كالجنس لدخول
ما يدخل فيه التغيير لكن في الأوائل والأواسط وخرج بقوله
آخره تغيير الأوائل والأواسط والمراد بالآخر ما كان آخرا
حقيقة كزيد أو مجازا كيد ودم[؟] وقولنا لفظا أو تقديرا
إشارة إلى أن المعرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب
كزيد وتقديري وهو ما يقدر فيه الاعراب كالفتى وغلامي
ومنه نحو القاضي رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف
إلى ياء المتكلم رفعا نحو كمسلمي وكذا الأسماء الستة
والجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا إذا أضيف إلى كلمة أولها
ساكن نحو جاء أبو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم نبه عليه

١٠

السين في حاشيته وغيرهم وخرج بقوله بسبب العوامل ما
تغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل
والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه إشارة إلى
أن آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل إلا إذا كان العامل مسلطا
عليه سواء تقدم كضرب زيدا أو تأخر كزيدا ضرب وشمل أحرف
في ذلك بين أن يكون العامل ملفوظا به كما مثل أو مقدرا كما
في بكم درهم اشتريت إذ التقدير [illegible] ولهذا قلنا ثانيا لفظا
أو تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما أثر في آخر الكلمة من
اسم أو فعل أو حرف والأصل فيه أن يكون من الفعل ثم الحرف
ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان
على معمول واحد ولا يمتنع أن يكون [له] معمولات والأصل توافقه
مع المعمول في النوع فإن كان من نوع واحد فلم يشبه بعضه العامل
ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح في الإعراب أنه زائد
على ماهية الكلمة ومقارن للوضع والثاني **مبني وهو**
ما كان **بخلافه** أي المعرب أي ما لم يتغير آخره بسبب العوامل
الداخلة عليه وهو ضد لكان أو لو لأن الإعراب ضد البناء
والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك
وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد
بها الثبوت واصطلاحا على القول بأنه لفظي ما جيء به
لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو
اتباعا أو نقلا أو تخلصا من ساكنين وعلى القول بأنه معنوي
لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال
وعليه المصنف في شرح الشذور وظاهر عبارة المتن

تقتضيه

قوله والنقل فهو مصدر أوتي بنقل حركة الهمزة إلى النون قبلها

تقتضيه وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبها قويا يدنيه
منه في الوضع أو في المعنى أو في الاستعمال ولم يعارض شبهه
الحرف ما يقتضي الإعراب استصحب لأنه الأصل في الأسماء
وإنما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بني الاسم لشبهه
لعدم المقتضي للإعراب إذ لا يحتوي المعاني حتى يعرب لبيان
ما ذكر منها **تنبيه** اختلفوا في الأسماء قبل التركيب
فقيل مبنية لوجود الشبه الإهمالي فيها لأنها لا عاملة
ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل موقوفة
لعدم مقتضي الإعراب وسبب البناء وهذا القول المثبت
للواسطة واعلم أن البناء على أربعة أقسام مبني على الكسر
ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون وقدم
ما كان مبنيا على الحركات جريا على العادة في تقديمها
وإن كان الأنسب تقديم السكون لأصالته في البناء وقدم
الكسر بالتقديم لأنه الأصل في تحريك البناء وأتى بالمثال
في قوله **كهؤلاء في لزوم الكسر** في الأحوال الثلاثة وهو
من أسماء الإشارة فالهاء فيه للتنبيه وكلها مبنية إلا ذين
وتين على قول لتضمنها معنى الإشارة فإنها من معاني
الحروف وإن لم يوضع لها حرف تؤدى به كما وضع للتمني
والترجي وإنما كان موجبا للبناء لأن حق الاسم أن يدل على
معنى في نفسه فقط فإذا وجد مع ذلك فدل على معنى في غيره
كان مشبها للحرف في ذلك إذ الدلالة على معنى في الغير
إنما هو من شأن الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء
الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك وأتى بكاف التشبيه

من حروف العطف في قوله وكذا حذام وامس في لغة أهل
الحجاز إشارة إلى أن المبني على الكسر نوعان شيء علم بنائه
كهولا. وقدم الكلام عليه ويختلف فيه كحذام وامس فأما حذام
ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما للمؤنث كرقاش اسم لقبيلة
وظفار اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس وقطام بمهملة في آخره
للكرامة اسم امرأة عشقت ... فأهل الحجاز يبنونه على الكسر
مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الأمر قال الشاعر

إذا قالت حذام فصدقوها ۞ فإن القول ما قالت حذام

وأكثر بني تميم وافقهم في كل ما ختم براء يبنونه
على الكسر مطلقا ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف
وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مطلقا إعراب ما لا
ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه والعلمية
والتأنيث المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر إذ لا يعدل
إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره وقد أمكن اعتبار التأنيث
بلا وجه لتكلف غيره وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين
في قوله

ومرّ دهر على وبار ۞ فهلكت جهرة وبار

حيث بنى الأول على الكسر وأعرب الثاني وأما أمس فأهل
الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا إذا أريد به يوم معين
ولم يضف ولم يعرف بأل ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه
عندهم تضمنه معنى لام التعريف وبني على الحركة ليعلم أن
له أصلا في الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص
من التقاء الساكنين وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب

ما لا ينصرف

ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم
يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها
فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في
إعرابه وصرفه وإن استعملت المجردة المراد به
معين ظرفا فمبني إجماعا كذا في الأوضح وأشار إلى
القسم الثاني بقوله **وكأحد عشر وأخواته**
من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بفتح جزأي العشرة
في الجميع وتاء تأنيثها في المؤنث وعكس ذلك
كذلك فيما دونها في لزوم البناء في الأحوال الثلاثة
وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا أما الأول
فلتنزله منزلة صدر الاسم وقيل لافتقاره إلى الثاني
وأما الثاني فلتضمنه معنى الحرف أي الواو لأن
أصل أحد عشر مثلا أحد وعشر ثم حذفت
الواو لأن قصد المزج إلى الاسمين وجعلهما اسما
واحدا وكان البناء على الحركة لما مر وكانت
فتحة قصدا للتخفيف لثقل الحاصل بالتركيب
وإنما لم يمزج الاسمان في نحو لا رجل وامرأة لأن
الأحد والعشر عبارة عن عدد واحد كخمسة
ومائة بخلاف لا رجل وامرأة وأما اثنا عشر واثنتا
عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما
موقع النون من رفعهما وترك المصنف استثناءه
إحالة على ما سيأتي من أنه يعرب إعراب المثنى
وبني العجز فيهما لتضمنه حرف العطف وأشار إلى

الثالث بقوله وكقبل وبعد واخواتهما كالجهات الست
وحسب واول ودون في لزوم الضم لا مطلقا بل بشرط
اذا حذف لفظ المضاف اليه ونوي معناه ، ومن امثلته
قوله لله الامر من قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبع
اي من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوي
معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه
فيعربان نحو من قبل زيد ومن بعده او حذف ونوي ثبوت لفظه
كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة ... فما عطفت مولى عليه العواطف

او حذف ولم ينو شيء اصلا كقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ... اكاد اغص بالماء الفرات

فانهما في هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم
ذلك من كلامه نصبا على الظرفية او خفضا بمن
لكن يترك التنوين في الحالة الثانية مراعاة
للاضافة ويوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه
في اللفظ والتقدير والظاهر انهما في هذه الحالة نكرتان
كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما
اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما
شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب
وبنيا عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما
الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى
الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف من الجمود والافتقار
والتوغل في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب

في الاستغنا

في الاستغنا بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على
الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات
لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه
مقصود او ليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال
الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان وليخالف حركة
بنائهما حركة اعرابهما ، ومثلهما في جميع ما قررناه
اسماء الجهات الست وما عطف عليها مما مر وتسمى
هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية
في النطق بعد ان كانت وسطا **تنبيه** الحق
بهذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير
الواقعة بعد لا او ليس كما في قولهم قبضت
عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض غيرها
فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير
ونوي معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها
في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير بالواقعة
بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها
هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال في
المغني وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين
المنفي بليس او بلا اذ الحكم ثابت لها على كلا
الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل
وابن الحاجب في الكافية وتبعه على ذلك شراحها
كلهم ومنهم المحقق الرضي وقد سمع وقوع غير بعد
لا انشد ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل

فقوله ۞ جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا ۞ لقد
علم اسلافنا لنسل ۞ فيحتمل به من غير توقف فيما
وقع في المغني وشرح الشذور لا يعتبر به واشار
الى الرابع بقوله **وكمن وكم في لزوم السكون**
في الاحوال الثلاثة ولا فرق في من بين ان تكون
استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة
ولا في كم بين ان تكون استفهامية بمعنى اي عدد
او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من في
الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى
فيما اذا كانت شرطية او استفهامية
وفي الافتقار
فيما اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم
في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى
ولما كان تاخير السكون يوهم انه خلاف الاصل اشار
الى دفع ذلك التوهم بقوله **وهو اصل البنا** لخفته وثقل
البنا على الحركات واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة
فلا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو
امس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات
وكونها عرضة لان يبتدا بها ككاف الابتداء او
كونها لها اصل في التمكن كاول وشبهها
بالمعرب كضرب بانه مشابه المضارع في وقوعه
صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن اجل ان الاصل
في البنا السكون دخل في الكلم الثلاثة كهل وقم

وكم ولما

وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات الى السكون
لحصوله بادنى فتح الفم دخل ايضا في الكلم الثلاث
كسوف وقام وان ولما كان الكسر والضم ثقيلين
اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله
واما الفعل وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن
باحد الازمنة الثلاثة وضعا **فثلاثة اقسام** عند
جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش
باسقاطهم الامر بناء على انه مقتطع من المضارع فهو
عندهم معرب بلام مقدرة وانتصر لهم المصنف
في المغني وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة
لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي هو الحدث
اما متقدم على زمن الاخبار او مقارن له او متاخر عنه
فالاول الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال
وفي الحال ان الدليل على الازمنة ثلاثة قوله تعالى
له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير
واعلم علم اليوم والامس قبله ۞ ولكنني عن علم ما في غد عم
ماض وهو ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى وسمي
ماضيا باعتبار زمانه المنقضي منه وقدمه على
فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه
ولان علامته مفردة وقدمهما على المضارع لانهما
قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة
والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس في الاوضح فقدم
المضارع لانه لما شابه الاسم فيه شرف واخر الماضي

لتأخره في الوجود لأنه مسبوق بالحال والاستقبال
ولزم من هذا توسط الأمر **ويعرف** أي يتميز عن غيره
فسميه **بتاء التأنيث الساكنة** الدالة على تأنيث
فاعله وتلحقه متصرفا كان او جامدا الا في فعل التعجب
وحبذا في المدح وأفعال الاستثناء وكهن في قولهم
كهن بهنتكم وما يفرح ذلك في كونها في الافعال الماضية
لأن العرب التزمت تذكير فاعلها وإنما اختصت
التاء به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس
لئلا يفضي ثقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها
الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن
يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت امرأت
العزيز او تضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا
قال المراد به ولا اعتداد بحركة النقل والحركة
لالتقاء الساكنين لعروضهما وخرج بالساكنة
المتحركة فإنها تدخل على الاسم كفاطمة وعلى الحرف
كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب
وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله واما قولهم ربت وثمت
بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا ترد
على الاطلاق لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي
في مثل ذلك لتأنيث اللفظ والمصنف وان اطلق
التأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما اشرنا اليه
اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولما فرغ من تمييزه

شرع في بيان

شرع في بيان حكمه فقال **وبناؤه على الفتح** لفظا او
تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا
ولا يزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع
فيما مر والاسم لوقوعه موقعه وخص بالفتحة لكونها
أخف **الا اذا كان مع واو الجماعة فيضم** آخره ضمة
بناء **كضربوا** للمناسبة واما نحو دعوا واشتروا ففيه
اعلال معروف **او كان مع الضمير المرفوع المتحرك
فيسكن** آخره تسكين بناء **كضربت** تسكين
لأجل كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة اذ الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع
المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو وفي
هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد
وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه وذهب
بعضهم الى ان بناءه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت
وضربوا فالسكون والضم عارضان وجههما
ما مر وعليه المصنف في الاوضح وعبارة المتن
كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة مبني
على الضم وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام
على الفاء ايضا ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر
وقد مر ذلك **ومنه** اي من الماضي **نعم وبئس** لقبولهما
التاء المذكورة ففي الحديث من توضأ يوم الجمعة
فبها ونعمت وفيه ايضا واعوذ بك من الخيانة فإنها
بئست البطانة **وكذا عسى وليس** لقبولهما التاء

أيضا نحو عسيت هند أن تفلح ولسن مفلحة ولا تتصل بها
ضمائر الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل
فهل عسيتم إن توليتم والحكم على هذه الأربعة بالفعلية
إنما هو في القول الأصح أي الصحيح وقيل إن نعم وبئس
اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي
بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وأجيب بأن مدخول
حرف الجر محذوف أي مقول فيه نعم الولد وعلى مقول فيه
بئس العير وسيأتي في باب أفعال الكلام على إعراب
مرفوعهما على هذا القول وقيل إن عسى وليس حرفان الأول
حرف ترج كلعل والثاني حرف نفي كما النافية
لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولأن إفادة معناهما
متوقفة على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بمنع
الأول ولو سلم فعدم دلالتهما على ذلك عارض وبأن توقف
إفادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو
لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما شابهاه
أعطيا حكمه في التوقف المذكور إذ بعض الكلمات
قد تعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع
وأشار إلى القسم الثاني من أقسام الفعل بقوله وأمر
وهو مستقبل أبدا إذ المقصود به حصول ما لم يحصل
أو دوام ما حصل وعرف أي يميز عن قسيميه بدلالته
على الطلب أي بنفسه لا بانضمام غيره إليه ليخرج
نحو أن تضرب فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت منه
فهو بواسطة حرف التحضيض الذي هو محله التركـ

ولا بد مع ذلك من قبول ياء المخاطبة نحو كلي واشربي
وقري عينا أو نون التوكيد كأقبلن والمراد بياء
المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه
والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء
والنون فهي اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو
حرف نحو كلا بمعنى انته أو قبلتهما ولكن لم تدل
على الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا أو
فعل التعجب نحو أحسن بزيد فإنه ليس أمرا على الأصح
بل على صورته وإنما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم
لأن هذه تكون في الاسم والفعل والحرف نحو مني
في أخي وأكرمني ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان
حكمه فقال وبناؤه على السكون إذا كان صحيح
الآخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير
جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كاضرب
وانطلق واستخرج إذ مضارعه يجزم بالسكون إلا
المعتل ونحوه مما آخره واو أو ألف أو ياء فعلى حذف
آخره بناؤه وهو حرف العلة لكن يشترط أن لا يتصل
به ما تقدم أو نون النسوة كاغز واخش وارم إذ
مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبني على
حذف الواو واخش على حذف الألف وارم على حذف
الياء لأن مضارعها مثلها وإلا نحو قوما مما هو
صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية ونحو قوموا
مما اتصل به ضمير الجماعة ونحو قومي مما اتصل

به ضمير المونثة المخاطبة **وعلى حذف النون بناؤه**
اذ مضارعه المتصل به ذلك لا يجزم بحذفها ومثله
في البنا المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا
واغزي واغزوا وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني
على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح
المتصل به النون المذكورة نحو قمن وافعلن واعلم
ان المصنف لو قال كما قال في الاوضح وبناؤه على
ما يجزم به مضارعه لكان احسن لكن لما ذكر
للماضي ثلاث حالات اراد ان يذكر بالتنصيص ان
للامر كذلك **ومنه** اي من فعل الامر **هلم في لغة بني تميم**
فيختلف بها الضماير بحسب من هي مستترة اليه نحو
هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلموا يا زيدون وهلممن
يا هندات واما اهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة
واحدة ولا يختلف بحسب من هي مستترة اليه وبلغتهم
جاء التنزيل قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقايلين
لاخوانهم هلم الينا وكذا هات في لغة الناس ما لم
يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم نحو هاتوا
وتعال بفتح اللام لا غير في الاصح اي الصحيح لدلالتهما
على الطلب وقبولهما الياء مع ذلك يا المخاطبة كهاتي
وتعالي فان امرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف
حرف العلة فتقول هات وتعال كارم واخش وان
امرت بهما مونثا كان بناؤهما على حذف النون
فتقول هاتي وتعالي كارمي واخشي اذ بنا الامر

على ما يجزم

على ما يجزم به مضارعه وقيل انهما اسما فعلين واشار
الى القسم الثالث بقوله **ومضارع** وهو ما دل وضعا على
حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا
وسمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته
الاسم في ان كلا منهما يعرض عليه بعد التركيب معان
مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة وقضية ذلك الاشتراك
في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على
الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره
ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع
فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا في المضارع وما قيل من ان
العلة في التسمية مشابهته للاسم في الابهام و
التخصيص وقبول لام الابتدا والجريان على حركات اسم
الفاعل وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل
ويعرف اي يتميز عن قسيميه **بلم** بدخولها عليه
نحو لم يلد ولم يولد ومما يتميز به ايضا دخول حرف التنفيس
عليه كسوف وكذا دخول اللام ولا الطلبيتين وانما
اقتصر المصنف على لم كابن مالك في الفيته لان لها
امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت
كجزئه قاله الرضي **وافتتاحه** بالرفع على الابتدا كما هو
قضية كلامه في الشرح يكون **بحرف** واحد زايد **من احرف**
نايت اي بعدت وانيت اي ادركته **نحو** قولك
نقوم وانوم ويقوم وتقوم يا عمرو ولم يذكر هذه
الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في اول الماضي

وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سياتي
ومن النحاة من جعل افتتاحه بالحرف منها من علاماته ايضا
وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها اولى
من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به
والتنصيص على جميع امثلته بخلاف لم وعليه اقتصر
ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط في الهمزة ان
تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم
ومعه غيره او للمعظم نفسه ولو ادعاء وفي اليا
ان تكون للغايب المذكر مطلقا او لجمع الغايبات
وفي التا ان تكون للمخاطب مطلقا او للغايبة او
للغايبتين وبها يظهر ان التعبير بانيت انسب
بالنسبة للتضعيفية من التعبير بنأيت والحكم الذي
اشرنا اليه فيما مر هو قوله **ويضم اوله** اي المضارع
اي الحرف المفتتح به **ان كان ماضيه رباعيا** سواء
كان كل حروفه اصولا **كيدحرج** اذ ماضيه
دحرج او بعضها زايدا كيجيب **ويكرم** اذ ماضيهما
اجاب واكرم والهمزة فيهما زايدة لان وزنهما افعل
ويفتح اوله **في غيره** اي غير المضارع الذي ماضيه
رباعيا بان كان ماضيه ثلاثيا **كيضرب** اذ ماضيه
ضرب او يكون زايدا على اربعة احرف خماسيا او سداسيا
كينطلق **ويستخرج** اذ ماضيهما انطلق واستخرج
وما يكونان لا مزيد فيهما ومن الخماسي نحو يخصّم
ويقتّل بالتشديد فان اصلهما اختصم واقتتل ادغمتا

التاء فيما بعدها

التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا يفتح حرف المضارعة
منهما ويستثنى من ذلك ما كان نحو اخال فان الهمزة
منه مكسورة على الافصح وكذا نحو أُهريق وأُسطيع
فان الهمزة فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق
واسطاع ليس برباعي وفرّق بانهما من الشواذ فلا
اشكال او بان الهاء والسين زايدتان على خلاف
القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرا **ويسكن**
اخره تسكين بناء على الاصح ان كان **مع نون النسوة**
نحو والمطلقات **يتربصن الا ان يعفون** وبني الفعل
معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لانها تشبهه
بلا تتميم المقتضي لاعرابه لاتصاله بالنون التي لا
تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في
البناء كما مر وحملا له على الماضي المتصل بها
واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن ولن يضربن
لم يؤثر فيه لفظا والنون لذا اشار بعضهم ملغزا حيث
قال • وما ناصب للفعل او جازم له ولا حكم للاعراب
فيه يشاهد • ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام
الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة
لا نون الرفع بخلاف الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير
الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع
والفعل معها معرب واصله يعفوون بواوين
اولاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو فنقلت
ضمتها فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى

يبقى بعضهم على وزن يفعلن وخصت بالحذف لأنها
جزء كلمة ولأنها آخر الفعل ولأنها لا تدل على معنى
بخلاف الثانية ولم تحذف لام الكلمة من نحو
قاض وغاز دون التنوين لأنه كلمة مستقلة ولأنه يؤذن
بأنه آخر وجيء به لمعنى وكما يسكن مع نون النسوة
يسكن مع نون الذكور كقوله ويرجعن ولم يعتبر
بنون الجمع لكان زائلا ولصرف عنهم قوله فيما يعرب
ويعرب فيما عدا ذلك ويفتح آخره بفتحة بناء مع
نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة المباشرة هي
المتصلة به من غير حاجز لفظا وتقديرا هذا مذهب
الجمهور وبه جزم ابن مالك في الكافية وعلة البناء عندهم
تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل أنه لو
فصل بين الفعل والنون فاصل لحكم بعدمه لأنهم لا
يركبون ثلاثة أشياء ومعنى المباشرة له تقديرا
أن لا يكون هنا فاصل وذهب قوم إلى البناء مطلقا لأن النون
لما لحقته أكدت فيه الفعلية وردته إلى الأصل من البناء
وذهب جمع إلى الإعراب مطلقا والأصح الأول ولم
يقيد نون النسوة بما قيد نون التوكيد لأنها لا تكون
إلا مباشرة بخلاف المؤكدة فإنها قد تكون مباشرة
نحو لينبذن بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سيأتي
ويعرب المضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما إذا عري
من النونين نحو يقوم زيد أو ما إذا لم تباشره نون التوكيد
لفظا أو تقديرا وإن اتصلت به لفظا بأن فصل بينه وبينها

فاصل

فاصل حسيا كان أو مقدرا فالأول نحو ولا تتبعان
أصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون
الرفع ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان
الألف والنون المدغمة ولم يحذف الألف لئلا يلتبس
بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت
النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد
الألف ولتبلون مضارع بلا يبلو مبني للمجهول مسند
لجماعة الذكور وأصله قبل التوكيد لتبلوون
بواوين أولهما ساكن لام الكلمة تحرك حرف العلة
وانفتح ما قبله فقلب ألفا ثم حذف لالتقاء الساكنين
الواو والألف هذا نائب الفاعل والنون المدغمة وحذف
حرف آخرهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي
الضمة لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن
تفعون وأما ترين أصله قبل التوكيد ترأيين نقلت
حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار
تريين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وإسكان الثانية
تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذفت
لالتقاء الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذفت
نون الرفع ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان
ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة
مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن
تفين والثاني نحو ولا يصدنك أصله قبل التوكيد
يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد

بالنون فلالتقاء ساكنين الواو والنون المدغمة
فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة
عليها وقوله في الشرح اصله قبل دخول الجازم
يضربونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع
انما يأتي على شذوذ وهو ان اكثر الفعل الخالي عن
الطلب وقد تبين مما قررناه ان الفعل في هذه الامثلة
ما عدا الثاني منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها
ظاهر اذ هو حذف النون الجازم فما وقع في الموضع من
انه معرب في الاول والثالث تقديرا كالثاني وهو
لتبلون سهو وانما لم يظهر فيها على الاصح لانتفاء
تركيبه لانهم يركبون ثلاثة اشياء يجعلونها كالشيء
الواحد وانما يظهر في ذلك ان ما كان من المضارع رفعه
بالضمة اذا اكد بالنون بني على الفتح وما كان رفعه
بثبوت النون اذا اكد بالنون بني على الفتح وما كان
رفعه بثبوت النون اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه
لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له وانما بني مع
عدم مباشرتها له في نحو هل تضربنان يا هندات
لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المصنف
حالة بنائه على اعرابه لانه الاصل فيه والله اعلم
واما الحرف فهو ما دل على معنى في غيره فقط
فيعرف اي فيميز عن قسيميه بان لا يقبل شيئا
من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها ولا شيئا
من علامات الفعل المتقدمة ولا غيرها فحينئذ

مع وهو ثبوت النون

فيمتنع

فيمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا
اذ لا يخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء نحو هل
من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية
والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان
فتختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكروه
هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه يجب النصب
اذا وقع الاسم بعدها لاختصاصها بالفعل كهل والعلة
في ذلك ما قاله الرضي وغيره ان اصلها ان تكون بمعنى
قد كما في هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل
وكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام
انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت
به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا رأته في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم
تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة وبل من حروف
العطف ومعناها الاضراب والحرف ليس منه مهما
لعود الضمير عليه في نحو مهما تأتنا به من آية
والضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف ولا
اذ ما بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذ ما
تقم اقم فمعناه متى تقم اقم ويدل على اسميتها
انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشيء
على ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية
وان المعنى في المثال ان تقم اقم وهو الاصح كما في

الاوضح وأجيب عما تقدم بان اذ قد سُلب منها
معناها الاصلي بغرض دخول ما بعد لبل انها كانت
في الماضي فصارت في المستقبل واستعملت مع ما
المزيدة استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح وفيه
نظر فتأمله ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تغير
زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية
بدليل ان المضارع موضوع للحال اوله وللاستقبال
واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى المضي ولم يخرج
لفظه عن كونه مضارعا **بل منه ما المصدرية** وهي
المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو وُدّوا ما عنتم
اي عنتكم وقيل انها اسم **ولما الرابطة** اي لوجود
شيء بشيء وهو عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل
انها ظرف فقال ابن جني بمعنى حين وقال ابن مالك
بمعنى اذ فيه معنى الشرط واستظهره المصنف
في المغني وعلله بانها مختصة بالماضي والاضافة الى
الجمل كما هو شان اذ وعليه فعاملها جوابها
ورد بانها اجيبت بما النافية واذا الفجائية
وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف بينهم ان
لما النافية حرف وتختص بالمضارع وكذا لما
الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية
وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني والحكم
على مهما وفرتان الاصح في اذ ما انها حرف بقوله
على الاصح منظور فيه بالنسبة اليها وما حكاه

والحكم بالاسمية وعلى ما
ولما بالحرفية انما هو على
الاصح من القولين فيهما وفي

من الخلاف

من الخلاف في المصدرية حكاه غيره وحكى ابن خروف الاتفاق على
حرفيتها وردّ على من نقل فيها خلافا فان في المغني والصواب
مع قائل الخلاف فقد صرح الاخفش وابن بكير باسميتها
واعلم ان الحروف ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسماء ولا
بالافعال بل يدخل على كل منهما ولا يعمل نحو الثاني ما لا
يختص بهما لكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس الثالث
ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي والنصب والرفع
كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها
كلام التعريف الخامس ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم
كلم او النصب كلن السادس ما يختص بالافعال ولا يعمل
فيها كقد والسين وسوف **وجميع الحروف مبنية** باجماع
لا حظ لها في الاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها
من المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب ثم منها
ما هو مبني على السكون كقد ولم وما هو مبني على الفتح
كان وليت وما هو على الكسر كلام الجر وبائه
وما هو على الضم كمنذ في لغة من جر بها وقد تقدم ان
الاصل في البناء السكون لما تقدم فان جاء شيء مما الاصل
فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه وبنائه على
ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب
بنائه عليه لانه الاصل وان جاء على حركة سئل عنه سؤالان لم عدل الى
الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه
الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بني
او على حركة سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى

الأصل

الحركة ولو كانت الحركة فيه كذا والكلام لغة عبارة
عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا في القاموس
واصطلاحا لفظ اي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو
في الاصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق
عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وفي تعريفه
ولو عبر بالقول هنا كما في الكلمة لكان احسن لما مر
وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان
كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا ومع الخراج به
وان كان جنسا لما مر مفيد اي دال على معنى يحسن
السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا
لشيء اخر انتظار الغاية حيث وقعت قيدا للفظ او القول
فالمراد به الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة
التي هي الافرادية اذ هي غير معتبرة في نظرهم وخرج
به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسناد
المسمى به كبرق نحره ودخل فيه ما لم يجهل معناه
كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا ان يريد بالمفيد
المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم
واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن
ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب
واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم
ونحوه بانه عار عن القصد وجرى عليه في المغني والشذور
واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان
وتبعه المصنف هنا وفي الاوضح وما قيل في الاعتذار

عن المصنف

قوله الا ان يريد

١٨

عن المصنف من عدم ذكره من ان المفيد مستلزمه اي يحسن
سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا بما تكلم
به فغير مسلم ولو سلم فيكون قوله في المغني وغيره
مستدركا الا ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما
واعلم ان بين اللفظ والافادة عموما من وجه لصدقهما
على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد
وانفراد الافادة بصدقها على الاشارة والصور التي
يتالف منها الكلام فعل واسم فعل واسمان وفعل وثلاثة
اسماء وفعل واربعة اسماء جملة الشرط وجوابه او القسم
وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء
والاوضح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه وائتلافه
عند النحاة خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهذا
زيد او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر
في حكم الاسم المفرد بدليل انه لم يبرز مع التثنية
او الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فتسفك ما قيل
ان زيد قائم من ثلاثة اسماء لا اسمين فقط كذا قيل فليتامل
او من فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ويشترط في جزءي
الكلام ان يلفظ بهما معا كما اشار بل قد يلفظ باحدهما
دون الاخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما معا كالمقدر
بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر
بعدها على الصحيح والتاليف وقوع الالفة بين الجزءين
فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى اخرى
فاكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس والمعنى اللغوي فيه

ستة اسماء

قوله وهو اي الكلام

فصل عقده لانواع الاعراب وعلاماته ونزّ تقدم
معنى الاعراب لغة واصطلاحا وانواع الاعراب
الذي هو جنس لها عند النحاة اربعة بالاستقراء
وهي رفع بحركة او حرف ونصب كذلك او بحذف وكلاهما
يدخلان في المعرب من اسم وفعل فالرفع فيهما نحو
زيد يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن يقوم وجر
بحركة او حرف ولا يدخل الا في الاسم لخفته ولان كل
مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون الا
اسما نحو مررت بزيد فزيد في المعنى مخبر عنه
بانه ممرور به وجزم بسكون او حذف ولا يوجد الا في
فعل وذلك نحو لم يقم لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض
من الجر لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من
صنفي الاعراب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما
اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه
وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون
من الاسم ان جزم التقا فيه ساكنان الحرف المجزوم
والتنوين فيحرك الساكن الاول فيرد ما وجد الجزم
الى عدمه وغير المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم
استغناء الكلام عنه ثم جاء بعده ثم النصب لاشتراك
الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعامل له
بالاصالة فيكون معمولة اصلا بالنسبة للمجرور ثم
ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب
جار على مذهب البصريين ان الاعراب ما اختلف فيه اخر

المعرب صح

المعرب

المعرب لانه اختلاف اخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين
وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر بها بعضهم لان
الاعراب عنده لفظي ولان حقيقة اللقب ان يصدق على ما
لقب به كان يقال الاعراب الرفع وكذا البواقي
وهو ممتنع لاستلزامه حمل الاخص على الاعم ولهذه
الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائبة
عنها اشار الى الاول بقوله فيرفع اي المرفوع من اسم
او فعل بضمة وينصب اي المنصوب منهما بفتحة
ويجر اي المجرور من اسم بكسرة ويجزم اي المجزوم من
فعل بحذف حركة بالضمة علم ومسماه الرفع وكذا البواقي
وقدم امثلتها لانها هي الاصل لان الاعراب بالحركات
والسكون اصل والاعراب بالحروف والحذف اذ لا يعدل
عنهما الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل
باعتبار المحل الثاني سبعة ابواب اعربت
بغير ما ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع
فيها نائب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة
ان النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء
الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم او
حركة عن حركة وهو باب الجمع بالالف والتاء
وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذف
عن حركة او سكون وهو باب الامثلة الخمسة
او حذف حرف عن سكون وهو باب الفعل المعتل
وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق

قوله علامات هو جمع علامة بمعنى [illegible] او جمع علم على كل [illegible] جمع اصطلاح [illegible] والضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبه يندفع ما يقال ان كلامه مناقض لكلام المصنف لان المصنف رحمه الله جعل الاعراب هو نفس الحركة حيث قال مرفوع بضمة الى اخره والشارح جعلها علامات فتامل ذلك نفعه

قوله باعتبار المحل الاخير واما باعتبار النائب فعشرة فينوب عن الضمة ثلاثة وهي الواو والالف والنون وعن الفتحة اربعة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة اثنان الفتحة والياء وواحد عن السكون وهو حذف حروف العلة او حذف النون ومجموع ذلك عشرة

على المثنى والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم ان جمع
المذكر السالم قبل جمع المونث لشرف المذكر ثم
ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمس قبل
الفعل المعتل لصحة اخرها في غالب الاحوال لكن كان
الاولى ان يبدا بما ناب فيه حرف عن حركة كما
في التسهيل والشذور لان ذلك اقرب الى الاصل
وحيث بدا بالاسماء الستة فكان ينبغي ان
يثني بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل
بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركات اذا تقرر
هذا فقوله الاسماء الستة وما عطف عليها من المثنى
وغيره مما سياتي منصوب على الاستثناء مما قبله
وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل وهو ابوه واخوه
وحموها بنقل الهمز منكرا جوازا ان اتى به كما سيجي
والاسماء الستة علم بالغلبة عن هاذه الامثلة
كلفظ العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة
رضي الله عنهم وان اطلقت على غيرها بتوسع
والحم اقارب الزوج ابا كان او اخا او غيرهما
فلهذا انث الضمير وقد يطلق على اقارب الزوجة
والهن اسم يكنى به عن اسماء الاجناس وقيل يختص
بما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة وشذ وهو قال
اي المطابقة للراشي جنس ظاهر ذو المضافة الى العلم
نحو انا الله ذو بكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم
عليم او جملة نحو اذهب بذي تسلم فلو قال كما في

الا ع

وهنوه وه وقال ع
اي صاحبه وبعضهم
عدها خمسة ع

اي الاسماء الستة

التفريع ع

العمرة

ح -

العمرة ذو المعرفة لكان احسن والتفسير بالمعرفة
لاخراج ذو الطائية فان المشهور بناوها وقد تعرب
بتجريدها من ذو المعرفة كما قال ابن مالك فالاسماء
حينئذ سبعة فترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو وابونا
شيخ كبير وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا
لفي ضلال مبين وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا
الى ابيكم وللاعراب بهاذه الحروف شروط اربعة
ان تكون مفردة فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب
المثنى وكذلك المجموع اي الذي جمعته فان كانت
جمع تكسير اعربت بحركات ظاهرة كالاباء وان
كان جمع تصحيح لمذكر اعربت بالحروف ولا يجمع
منها هذا الجمع الا الاب والاخ والحم وان تكون مكبرة
فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان تضاف الى
ظاهر او مضمر مخاطبا او غائبا او متكلم غير الياء ولم
يشترط ابن مالك سوى الاضافة ان يكون المضاف
اليه ملفوظا به وتبعه الشارح واما ابن هشام فصرح
في الاوضح بان البيت المذكور شاذ وهو يفهم انه
يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة وان تكون مضافة
لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله ۝
خالط من سلمى خياشيم وفا ۝ اي خياشيمها وفاها
فلو اضيفت الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة
وكلها تضاف الى الياء الا ذو وان تكون غير منسوب
اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات

نبه عليه ابن الضائع والهواري وغيرهما وهو
مستغنى عنه باشتراط الاضافة اذا توفرت هذه
الشروط اعربت بالحروف واستغنى عن التصريح بذكرها
فيها للنطق بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو
بمعنى صاحب وفوا بالخلو عن الميم بان لم يخل منها
اعرب بحركات ظاهرة مع تخفيف ميمه وورد فيه
منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصا ولك
تثليث فائه قصرا ونقصا واتباعه لميمه فهذه عشر
لغات افصحها فتح فائه منقوصا والقصر في التسهيل
على تسع وانما اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت
فروعا عن الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف
علة بحرك كثير فكرهوا اذا الاشتغال بالمثنى والمجموع
الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه
الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات
الاعراب بالاضعف وهو الحركة وبالاقوى وهو الحروف
وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع
في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام
كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاخت للاخت
وخصوا ما ذكر حال اضافتها لتظهر تلك الذات
الزائدة بتقوى المشابهة وبطلت على المثنى والمجموع
باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد
وما تقدم من انها معربة بالحروف هو المشهور من اقوال
عشرة وقيل بان الاعراب زائد على الكلمة فيقدر في

الرفع

الرفع آ فيك وذي على حرف واحد ولا نظير
لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل الاعراب حرفا
من نفس الكلمة اذا اصلح له كما جعلوه في المثنى
والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع وقيل
انها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة كما في
المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر رفعا وجرا وهو
مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن
مالك ورجح بان الاصل في الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة
او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل
عنه وقد امكن في هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول
ايراده ثم تعقبه والافصح استعمال هن منقوصا لغدا اي
منقوصا معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه
مما حذفت لامه اعتباطا وجعل الاعراب على عينه بعد ان
هنك مثلا افصح من هنوك ومنه الحديث
من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا
واعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا الافصح
افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه
ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما
حذفت لامه في الافراد وجعل الاعراب على ما
قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت
بالحركات قاله في شرح الشذور وفي كلامه
هنا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة
وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة

لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فادعيا بأن العرب
بالحروف خمسة أسماء لا ستة وكثير من النحاة
يذكرونه مع هذه الأسماء ولم ينبهوا على قلة
إعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك
ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وإن حظي من الفضل
بأوفر نصيب ولا يخفى أن المراد بالنقص هنا النقص
اللغوي أي حذف الآخر وجعل ما قبله آخرا ولا يختص
بالهن بل يجري مثله في الأب والأخ والحم ومنه قوله
بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
وحكى أبو زيد جاءني أخك والحم هذا حمك
يدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة ويجوز في الأب ونحوه
القصر وهو التزام الألف مطلقا في آخرها وهو أشهر
فيها من النقص كقوله إن أباها وأبا أباها وقول
بعضهم مكره أخاك لا بطل وحكي عن الأصمعي
أنه يقال للمرأة حماة والا المثنى وهو ما دل على
اثنين وأغنى عن المتعاطفين كالزيدان وأصله زيد وزيد
فعدلوا عنه كراهة التطويل والتكرار والمراد
بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في
التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من أن هذا الحد
غير مانع لشموله نحو العمرين ويشترط في كل
ما يثنى ثمانية شروط وهي الإفراد والإعراب
وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ
واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج وأن لا يستغني

بتثنية

بتثنية غيره عن تثنيته فإذا توفرت هذه الشروط
فيرفع حينئذ بالألف نيابة عن الضمة كجاء الزيدان
ويقال فيه مثنى حقيقة والا جمع المذكر السالم
بنصب الميم وعطفه على ما قبله قيل انتقل الكلام على
المثنى لجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما
فيهما على الاختصار وتعينا في العبارة وهو ما دل
على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه
ما اشترط في المثنى وزيادة على ذلك أن يكون مفرده
علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين
أو صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة
لها أو دالة على التفضيل ولا يجمع هذا الجمع نحو
رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره
ولا نحو حائض وسابق علامة وجريح وصبور وسكران
وأحمر فإذا توفرت هذه الشروط فيرفع حينئذ
كل من العلم وتلك الصفة بالواو المضموم ما قبلها
ولم تفرد نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون
وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله وتجر وتنصبان
بالياء المكسور ما قبلها ولم تفرد المفتوح ما قبلها
في الجمع وفي المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة
والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب
على الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما
فضلة مستغنيا عنه بخلاف الرفع فإنه عمدة الكلام
وإنما حملوا النصب على الجر لأن حقوا أن تكون

للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض اليا واختص
المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى
اكثر وروده في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو
ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في الكثير
والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون
ويقل في كلامهم ما يستثقلون قاله ابن جني في شرح
التصريف وحركوا ما بعد علامة التثنية المزيد للرفع
توهم اضافة او افراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة
الاصلية في كم لكن وربما فتح مع اليا وضم مع الالف
وفتح ما قبلها لان الالف لا يكون قبلها الا فتحة واليا
محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا
في الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج و
ليسلما من التغيير والانقلاب وحركة نون الجمع
المزيدة ايضا للرفع توهم اضافة او افراد هربا من
التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا في البعض
لان قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي الجر والنصب
ياء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل البعض
جرا وربما كسرت بعد اليا ضرورة واعربا بالحروف
طلبا للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة
للمفرد لكونهما بزيادة عليه والاعراب بالحروف
فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا اثني
وكان صحيحا او معتلا جاريا مجراه او منقوصا او
مهموزا غير ممدود او ممدودا همزته اصلية لحقته

العلامة بسكون بعد ما قبلها ورد يا المنقوص وانقلاب
المقصور قبلها ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن
يا او مجهولة الاصل او اصلية وامتنعت قلبت يا او لا
فوا وحكمه اذا جمع كما اذا ثني من لحوق العلامة
من غير تغيير ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص
فان اخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يفتح
ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل
اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة
للحرف ونزل الحق بكل من المثنى والمجموع في الاعراب
الفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما وان لم
تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منها
ما الحق بالمثنى وهنا اربعة الفاظ لفظان يشترك وهما
كلا وكلتا ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او
مضمر والشرط في الحاقهما كونهما مع المضمر
فحينئذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان باليا
كالمثنى لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير
غائب كانا تابعين للمثنى تاكيدا له نحو جاء الزيدان
كلاهما فجعلا موافقين للمتبوع عنهما في الاعراب
ثم اطردت لذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او
مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا
يجريان على المثنى اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما
بحركات مقدرة على الالف كالمقصور نظرا الى افراد
اللفظ كقوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها

ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات
والاضافة الى الضمير فرعا عن الاضافة الى الظاهر جعل
الفرع للفرع والاصل للاصل ولعطف بلا شرط واليهما
اشار بقوله وكذا اثنان واثنتان مطلقا اي سواء
اضيفا الى الظاهر او الى المضمر او لم يضافا لان وضعهما
وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت
لهما مفرد فيعربان اعرابه وان ركبا مع العشرة
كما في اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم
ان اضافتهما الى الكل مضمر وليس كذلك فان
اضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة فلا يقال
جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما او اثنتاهما
لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافته اليه من
اضافة الشيء الى نفسه نبه عليه في شرح التسهيل
تنبيه لم يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما
سمي به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره
كما ذكر فيما الحق بالجمع الاتي ما سمي به منه
فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه
ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف
للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه ال
جر بالكسرة كقوله ۝ الا يا ديار الحي بالسبعان ۝
والملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه اربعة
انواع احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد لها
من لفظها فمنها اولوا بمعنى اصحاب اسم جمع

لا واحد له

لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو ونحو فأتل اولوا
الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى ونحو ان في
ذلك لعبرة لاولي الالباب وعشرون اسم جمع وليس
مفرده عشرة والا جاز اطلاقه على ثلاثين لجواز اطلاق
الجمع على ثلاثة مفاد الى الحد ووجب ان يقال عشرون
بكسر العين والشين واخواته وهو من ثلاثين الى تسعين
باخذ الغاية وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم
لا جمع له لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه
وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى
سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب
يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين
هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قاله غيره يكون جمع
تصحيح لم يستوف الشروط لان عالما اسم جنس وليس
بعلم ولا صفة والثاني جموع تصحيح لم تستوف
الشروط منها اهلون جمع اهل ووابلون جمع وابل
وهو المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولا صفتين والثالث
جموع تكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء واحدها منها
ارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع
لانه ربما يرد في مقام الاستعظام كقوله ۝ ۝
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني ۝ سداد خطيب فوق اعواد منبر
وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو او
هاء لقولهم في الجمع سنوات وسنهات وفي الفعل
على سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت فقلبت

الواو والنون لمجاورتها متطرفة ثلاثة احرف وبابه وهو
كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين
بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف
الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو
اسم وبنت لان المعوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرهما
على شياه وشفاه وبنون جمع ابن وقياس جمعه جمع
السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن
خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الى
حذف الهمزة والرابع ما سمي به منه او مما الحق به منه
عليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر
العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو
وشبهه مما سمي كزيدون علما فهذا اذا وما تنبه
من الانواع كالجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف
ويجوز في هذا ان يجرى مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب
بالحركات الظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا
فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب
ما لا ينصرف وما تقدم من ان المثنى والجمع معربان بالحروف
هو المشهور من اربعة مذاهب فيهما وكلها مستقلة
ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محال الاعراب
كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم
وهو اقرب المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور
مع جوابه في المطولات وذهب الزجاج الى انهما مبنيان

لتضمنهما

لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف
اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستانفة كما قيل في هذان
واللذان عند غيره ورده الرضي ومن العرب من يلزم المثنى
الالف مطلقا ويعربه بحركات مقدرة على الالف كالمقصور
ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة
على النون اجراء له مجرى المفرد والاولات بمعنى ذوات
وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات
ونظيره اولو في كونه اسم جمع الا ان اولو مختص
بالعاقل ولم يذكر هنا ما حمل على جمع المؤنث السالم
غيره ومثله ما سمي به منه كاذرعات وعرفات
بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية
والتانيث وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب ما لا
ينصرف مراعاة للتسمية وقد روي بالاوجه الثلاثة
قول امرئ القيس ۝ تنورتها من اذرعات واهلها ۝ بيثرب ادنا د
وما جمع بالف وتاء مزيدتين على مفرده وعبر عنه بعضهم
غالبا بجمع المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب
كما قال الخبيصي لانما قاله تبعا لابي حيان ليشمل
ما كان مفرده مذكرا كالحمامات وما سلم فيه بناء
الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجرات لكن
يرد عليه ان الذي جمع بالف وتاء هو المفرد وهو لا
ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصائغ ان الذي
جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو
المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه

لا المجرد نحو ضم غيره واشترط كغيره أن يكون الالف
والتاء مزيدتين احترازا من نحو قضاة وأبيات اذ الالف
في الأول والتاء في الثاني أصليان قال الجبري رحمه الله
في شرحه على الآجرومية ولا حاجة الى هذه الزيادة
لأن ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء لأن
المتبادر من ذلك أن تكون الالف والتاء مستجلبتين
لأجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله ○ ○
وما بتا وألف قد جمعا ○ والذي يجمع بالف وتاء قياسا
مطردا خمسة أنواع ذو التاء مطلقا وعلم المؤنث
كزينب إلا ما استثني منهما وصفة مذكر لا يعقل
ومصغره واسم جنس مؤنث بالألف إلا ما استثني
منه ويجري فيه التاء أن كان قبلها ألف أو همزة بكل
لتثنية وتجمع حروف المعجم فما كان فيه ألف جاز
قصره ومده بالإجماع **ينصب** بالكسرة وجوبا حملا
للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم
وقضية الخلاف أنه ينصب بها وإن كان محذوف اللام
كثبة ولغة وهو مذهب البصريين وذهب بعض النحاة
الى أن محذوف اللام إذا لم ترد إليه لامه في حال الجمع
يكون نصبه بالفتحة وفي التسهيل أن ذلك لغة وجرى
عليه في الأوضح وسكت عن رده وجرى لجميعها
على الأصل وجمعا يعني استوى جره ونصبه في الإعراب
بالكسرة وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب
بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهو أنه ليس في آخره

حرف يصلح للإعراب **نحو خلق الله السموات** فالسماوات منصوبة
بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق
عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ورجح في المغني
أن المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه
ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل
فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله تعالى موجد
للأفعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلاف خلق الله
العالم **واصطفى البنات** أفاد بذكر المثال أن هذا الجمع
بعضه مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسماوات
جمع سماء ولا تاء فيه. التأنيث إذا أريد جمعه هذا الجمع
تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة
والاسم الذي لا ينصرف وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف
الذي هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من
علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي آخر
الكتاب وأما الجر فليس داخلا في مسماه بدليل أن
الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه وإنما حذف
تبعا لحذف التنوين لأنه لو حذف بعد حذف التنوين لالتبس
بالمبني على الكسر كحذام ودراك **فيجر بالفتحة**
نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره لأن
الفتحة الى الكسرة أقرب منها الى الضمة فحملت على
الأقرب **نحو مررت بأفضل منه** وبمساجد وصحراء
هذا الحكم مستمر فيه **إلا مع أل** أو بعد أل سواء كانت
أل موصولة أو معرفة أو زائدة **نحو مررت بالأفضل** وباليزيد

ونحو قوله ﷺ تبيت بليل لم ار مثل اغتنائه دا ولقيان او مع
الاضافة ولو تقديرا نحو مررت بافضلكم وقوله ابدا ابدا
من اول ﷺ رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه
مجرور حينئذ بالكسرة لفظا او تقديرا على الاصل لان الكسرة
انما خرجت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان
التنوين فلا يقال انه محذوف فيهما ليستتبع حذف
حرف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك باق على منع صرفه
لكنه يجر بالكسرة وفي المسألة ثلاثة اقوال الصرف
مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد
التنوين والتفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة
او بال صرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة
ودخول ال عليه والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت
عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل وحينئذ يعلم ايضا
استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة ويظهر
الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالبدل والتابع
واما الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست
افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء
باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل
كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويخرجان
ويستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وتسميتها الخمسة
على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن
ان تعد ستة قاله المصنف في شرح اللمحة وهي كل
فعل مضارع اتصل به الف اثنين او واو جماعة او يا

مخاطبة

مخاطبة نحو يفعلان بالياء التحتية للغائبين ويفعلون
بالياء كذلك للغائبين وتفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين
وتفعلون بالتاء كذلك للمخاطبين وتفعلين بالتاء كذلك
للمخاطبة ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين نحو
الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين في لغة من
نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة
فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه الامثلة كانت
ثمانية كما قال المكودي وكلها خرجت عن الاصل في
جميع الاحوال فترفع بثبوت النون المكسورة بعد
الالف وبعد الياء المفتوحة بعد اختيها نيابة عن الضمة
نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو ومن حيث الغنة
ومن حيث انها تحذف للجازم وتجزم وتنصب بحذفها
نيابة عن السكون والفتحة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الفعل المتصل به كما
تقدم صحيح الاخر او معتله وان لحقه شيء من الحذف
والتغيير كما في انت تخشين وتدعين ولعلك تضربينه
وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم
كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده
لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما نحو اتحاجوني
فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لا نون الرفع
لفقد الناصب والجازم وما قيل ان حذف نون الوقاية
مفوت للغرض الذي جيء بها لاجله منظور فيه اذ هو
حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في التسهيل وعكس في

الادغام فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم
ايضا انها تحذف لتوالي الامثال واما حذفها لغير
ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله ۞ ابيت اسري وتبيتي
تدلكي ۞ وجهك بالعنبر والمسك الذكي ۞ **واما الفعل
المضارع المعتل الاخر** وهو ما اخره الف او واو او ياء سميت
احرف علة لان شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة
العلة تغيير الشيء عن حاله وتقييد الفعل بالمضارع
كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال
سواه **فيجزم بحذف اخره** وهو حرف العلة نيابة عن السكون
لان حرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات
فتسلط عليها العامل كتسلطه على الحركات واتما
نحو لم يغزو ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركات
ادلة عليهن واما نحو قوله ۞ الم ياتيك والانباء تنمي ۞
فضرورة عند الجمهور والجزم مقدر على حرف العلة لانه
اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا وقوله
تعالى انه من يتقي ويصبر على قراءة قنبل مؤول وقد يحذف
حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل سندع الزبانية
تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا
واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجاز ابن عصفور
فيما اذا كان ابدالا قبل دخول الجازم فجرى عليه
في الادغام وما ذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف
العلة انما يتمشى على قول ابن السراج من ان هذه الافعال
لا يقدر فيها الاعراب الا في حالتي الرفع والنصب لانا

حذف

ولغة عند ابن مالك صح

انما قدرنا

انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصل فتجب المحافظة
عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم
كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم
ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب
سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل
الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت
صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف
حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى
قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر
ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة
ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الاخر بل
بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق نبه عليه المصنف
وغيره فقوله هنا ان الجزم بحذف الاخر لا يناسبه ما
سياتي في بيان ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب
فصل في الاعراب التقديري وهو جار في الاسماء
والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في المعرب اما
جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما
يقدر فيه جميع حركاته شيئان احدهما المضاف الى ياء المتكلم
والمقصور وقد اشار اليهما بقوله **ويقدر جميع الحركات
الثلاث في نحو غلامي** من كل ما اضيف لياء المتكلم
ولم يكن مثنى ولا جمعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا
ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة ولان المحل
الواحد لا يقبل حركتين في ان واحد وذهب ابن مالك

ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي
ظاهرة فيه ورد بانها مستخفة قبل التركيب وانما دخل
عامل الجر بعد استقرارها ويقدر جميعها ايضا في نحو
الفتى من كل اسم معرب اخره الف لازمة قبلها فتحة
لتعذر تحرك الالف مع بقاء كونها الفا ويسمى هذا
مقصورا لامتناع مده او لانه قصر عن ظهور الحركات فيه
اي منع منها ومثله المدغم والمحكي بمن في اعرابه بالحركات
الثلاث مخصوص بالمنصرف منه واما غير المنصرف
منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون
الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب
ابن فلاح اليمني الى تقديرها ايضا فيه لانها انما امتنعت
في ما لا ينصرف كاحمر لثقل ولا ثقل مع التقدير والقسم
الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته هو
الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله والضمة والكسرة
في نحو القاضي من كل اسم معرب اخره ياء لازمة قبلها
كسرة لثقلهما على الياء هذا اذا لم يكن على صيغة الجمع
المتناهي فان كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة
كجوار كما مر في المقصور وانما لم تظهر الفتحة فيه حالة
الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها
ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات او لانه
يحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل هذا ما يقدر في الاسماء
واما ما يقدر في الافعال فاشار الى القسم الاول منها وهو
ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله والضمة والفتحة في نحو

زيد يخشى

زيد يخشى من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكهما والى
الثاني اشار بقوله والضمة في نحو زيد يدعوا ويقضي
من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما وتظهر
الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء
نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو زيد عمرا لخفتها تنبيه
قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان جزمه
بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه
بحذف اخره والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركات
وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا
ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس
كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع
المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كما مر والنون
في نحو قوله لتضربان ولتضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن
ولتضربن وصلاته عليه في الجامع ومن ذهب الى ان
الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات
مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم التقدير فصل
في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه
وجزمه يرفع الفعل المضارع اذا تجرد من نوني التوكيد
والاناث وكان مع ذلك خاليا عن ناصب ينصبه وجازم
يجزمه نحو يقوم باجماع من النحاة واما قول علي رضي
الله عنه محمد تفد نفسك كل نفس فالجازم فيه
مقدر اي لتفد وقول بعضهم فاليوم اشرب غير مستحقب
فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء

اثما من الله ولا واغل

وتوافقه فيه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي
والرفع امر وجودي ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على
اول احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل
في الوجود بل يعمل لانه هنا علامة لا موثر وقيل رافعه
حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب
والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا
اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي وينصب المضارع
بحرف واحد من اربعة بدا منها بلن لملازمتها النصب
وهو حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تابيد النفي
ولا تاكيده خلافا للزمخشري في ذلك فان في المفصل هي
لتاكيد نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل
على التابيد ومحل الخلاف في انها هل تقتضي التابيد
ام لا فيما اذا اطلق النفي او قيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره
نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها لا تفيده
فقد ظهر ان من رد على الزمخشري في قوله التابيد النفي
ليس على تحقيق في المسالة ورد ما ذهب اليه الزمخشري
بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على ان لن
لتابيد النفي اعتقاده الباطل ان الله لا يرى في الاخرة
جعلنا الله من اهل الرؤية واما استفادة التابيد في نحو
لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده فمن خارج كما في
قوله ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه للتاكيد كما قيل
خلاف الظاهر وهل تاتي للدعاء ام لا فيه خلاف اختار
في المغني الاول قال فيه وتاتي لن للدعاء وفاقا للجماعة

والحجة قوله

والحجة في قوله ⊙ لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتم ⊙
لكم خالدا خلود الجبال ⊙ لكنه صرح في الشرح وفي
التوضيح بخلافه والاصح انها بسيطة على وضعها الاصلي
ولا يفصل بينها وبين معمولها الا في ضرورة كقوله
لما رايت ابا يزيد مقاتلا ⊙ ادع القتال واشهد الهيجاء
واتبعها بكي المصدرية لمشاركتها لها في العمل من
غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها نحو لكيلا
اذ لا يجوز حينئذ كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر
مثله والتعبير بالمصدرية مخرج لكي التعليلية الجارة
وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتك
كي ان تكرمني او اللام نحو جئتك كي لتكرمني
اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية اما في الاول فلوجود
ان المصدرية بعدها والحرف المصدري لا يباشر مثله
واما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته
باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كي لا يكون
دولة بين الاغنياء منكم او ظهرتا معا كقوله ⊙
اردت لكيما ان تطير بقربتي ⊙ جاز الامران اي كونها
مصدرية وكونها جارة والثاني ارجح عند بعضهم بالنسبة
لظهورهما معا وقد تكون مختصرة من كيف كقوله ⊙
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت ⊙ قتلاكم ولظى الهيجاء
تضطرم ⊙ اي كيف تجنحون واتبعها باذن قيل ان الطول
الكلام عليها وهي حرف جواب وجزاء اذا قلت
لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك

جزاء زيارته وجعلها لهما هو نص سيبويه واختلف
فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما في كل
موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي
على الغالب وهو تنتصب عندي للجواب جاء اقلت لمن
قال احبك اذن اصدقك فقد جئته ولا يتصور هنا
الجزاء والاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة
وانها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاؤها لعدم
اختصاصها ولكن اعملوها حملا لها على ظن لانها
مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها
بين جزئيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير
مختصة وشرط اعمالها ثلاثة شروط الاول ان تكون
مصدرة في اول الكلام فاذا وقعت حشوا فيه بان كان
ما بعدها معتمدا على ما قبلها اهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة
مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك والثاني اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط
الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون
جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذا اكرمك وقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها • وامكنني منها اذن لا اقيلها
ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا
على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو
يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذا زيد انتهى نعم
ان تقدمها واو او فاء جاز النصب بها على قلة الشرط
الثاني واليه اشار بقوله وهو اي المضارع الذي يليها مستقبل

بان كان رجلا

بان كان حالا اذ لا تعمل كما اذا كان انسان يحدثك فقلت
له اذن اصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل
في الحال بل يتعين الرفع وما اوهم خلاف ذلك فضرورة او مؤول الثالث
واليه اشار بقوله متصلا اي المضارع بها او منفصل عنها
اما بقسم او بلا النافية كما في المغني والشذور واشار الى
مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله نحو اذن اكرمك
واذن والله نرميهم بحرب على طريق اللف والنشر المرتب
ومثال الانفصال بلا النافية نحو اذن لا افعل واغتفر الفصل
بالقسم لانه زائد جيء به للتاكيد ولا يمنع النصب كما لا
يمنع الجر في قولهم • ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله
ربها • وبلا النافية لان النافية كالجزء من المنفي فكانه لا
فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور
الفصل بالظرف وشبهه والراجح المنع ولذا اشار بعضهم حيث قال
وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة

اعمل اذن اذا اتتك اولا ۞ وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا اعملتها ان تفصلا ۞ الا بحلف او نداء او بلا
وافصل بظرف او بمجرور على ۞ راي ابن عصفور رئيس النبلا

ينصب المضارع ايضا بان المصدرية اي المسبوكة مع
مدخولها بالمصدر وهي ام الباب لعملها ظاهرة نحو والذي
اطمع ان يغفر لي ومضمرة كما سياتي والتقييد بالمصدرية
مخرج للمفسرة والزائدة فلا عمل لهما وهي المسبوقة بجملة فيها
معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن
بجار نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك والثانية فالتي في ونحوه

هي التالية للتاء نحو بلغنا ان جاء البشير والواقعة بين الكاف
ومجرورها كقوله • كان ظبية تعطو الى وارق السلم
او بين القسم ولو كقوله • فاقسم ان لو التقينا وانتم
زاد في المغني والواقعة بعد اذا كقوله •
فامهله حتى اذا ان كانه • معاطي يد في لجة الماء غامر •
ويحتمل النصب بان المصدرية ما لم تسبق بعلم اي لفظ دال على
اليقين وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهملت
وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة نحو علم ان سيكون
افلا يرون الا يرجع فان سبقت بظن او بلفظ دال عليه وان لم
يكن بلفظ الظن فوجهان الرفع والنصب نحو وحسبوا ان لا
تكون فتنة قرئ بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب
اجراء له على اصله من غير تاويل وهو الارجح ولهذا اجمعوا
عليه في الم احسب الناس ان يتركوا ومن العرب من يجزم
بان كقوله • اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا
تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب • ومنهم من اهملها
حملا على ما اختها اي المصدرية كقوله •
ان تقرءان على اسماء ويحكما • مني السلام وان لا تشعرا احدا •
كما اهملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما
روي في الحديث كما تكونوا يولى عليكم ومضمرة
واضمارها اما جوازا او وجوبا اما جوازا ففي موضعين
احدهما بعد عاطف وهو هنا الواو والفاء او ثم او او مسبوق
ذلك العاطف باسم خالص من تاويله بالفعل مثال الاول يعني
الواو نحو قول ميسونة زوج معاوية رضي الله عنه ولبس

عباءة

عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف • فتقر منصوب
بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل في تاويل
مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التاويل بالفعل
والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني • وربما وقع في بعض
النسخ لبيت بالباء مكان الواو العاطفة على قولها فقبله
لبيت تخفق الارواح فيه • احب الي من قصر منيف
وهو تحريف نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد ومثاله
بعد الفاء قول الشاعر لولا توقع معتر فارضيه • ما كنت
اوثر اترابا على ترب • وبعد ثم قوله • اني وقتلي سليكا
ثم اعقله • وبعد او قوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب
في قراءة غير نافع عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره
فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائر فيغضب
زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف
عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير
والثاني بعد اللام الجارة سواء كانت للتعليل كما
في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما
تقدم من ذنبك وما تاخر او العاقبة المسماة بلام الصيرورة
ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم
اياه كان لرافتهم عليه لما القى الله عليه من المحبة فلا
يراه احد الا احبه وقصدوا ان يكون قرة عين لهم فآل بهم
الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا ام للتاكيد وهي الاتية
بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة

جواز الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سوا. كانت موكدة
كالتي في نحو لئلا يعلم اهل الكتاب ام نافية نحو لئلا
يكون للناس فتظهر ان وجوبا لا غير كراهة اجتماع
لامين والتي في ما كان الله ليعذبهم مما هو مسبوق بكان
ماض ولم معنى منفي بما او لم فقط مسند لما اسند اليه الفعل
المقرون باللام كما في المغني فتضمر وجوبا لا غير وتسمى
هاذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص واختلف
في الفعل الرافع بعدها فذهب الكوفيون الى انه خبر كان
واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه
يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصريين فهو نزاع مركب
من قولين وذهب البصريون الى ان خبر كان محذوف وان هاذه
اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل
المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بعدها
على اللام في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله
ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل
موضع ما يليق به على حسب معاني الكلام والدليل على
هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في بعض كلام العرب قال
سموت ولم تكن اهلا لتسمو انما يصرح بالخبر الذي هو
قوله اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال
لا غير وقد صرح في المغني بان قولهم لا غير لحن وفي الشذور بانه
لم تتكلم به العرب وقد تقدم ما فيه واما اضمار ان وجوبا ففي
خمسة مواضع احدها هذا والثاني اشار اليه بقوله كاضمارها
ان وجدت بعد حتى الجارة نطقا ونثرا وعددها ان كان ايتما

تمامه
ولكن المضيع قد يصاب
صح

صريحا فيصير به بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان مؤولا
من ان والفعل وتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها
غاية لما قبلها نحو لا اسير حتى تطلع الشمس وتارة بمعنى كي
وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل
الجنة وتحتملهما نحو حتى يفيء الى امر الله هذا مذهب الجمهور
واثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا ان و
استظهره المصنف في قوله ش ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل مع ان احتمال الغاية متات
وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة لا بها لانه
قد ثبت جرها الاسما فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر
من ان عوامل الاسما لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك
ينافي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها
قال ابو حيان لان النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر
بحكم به وحتى ثبت جر الاسما بها وامكن حمل ما انتصب
بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار والاشتراك خلاف
الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي ولانها
تسبكت في الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع
بان بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء
كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم كان مستقبلا
ايضا بالنظر الى ~~زمن التكلم~~ نحو لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا
بالنسبة الى زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زلزالهم

وقد ظهر أن مع المعطوف على منصوبها كقوله ۞
حتى يكون عزيزا من نفوسهم ۞ أو أن يبين جميعا وهو
مختار ۞ وقال ابن حيان وفي هذا دليل على دعوى البصريين
من أن أن مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت في المعطوف
لأن الثواني تحتمل ما لا تحتمل الأوائل والتفسير بالجارة مخرج
للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما سيأتي
والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء
قبلها كقوله ۞ حتى ماء دجلة أشكل ۞ وقولهم شربت
الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه ۞ ولا يكون الفعل الذي
بعدها إلا حالا أو مؤولا به بخلاف الجارة فإنه يتعين
أن يكون مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه أن
الاستقبال شرط في وجوب النصب فإن انتفى وجب
الرفع لكن يجب مع ذلك أن يكون الفعل بعدها مسببا
عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى لا يرجونه ۞ والموضع
الثالث مما يجب فيه إضمار أن أشار إليه بقوله وبعد أو
العاطفة الصالح في موضعها إلى أو إلا فالأول نحو قولك
لألزمنك أو تقضيني حقي أي إلى أن تقضيني حقي وقوله
۞ لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ۞ والثاني نحو
قوله ۞ وكنت إذا غمزت قناة قوم ۞ كسرت كعوبها
أو تستقيما ۞ أي إلا أن تستقيما والفعل في هذه الأمثلة
ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل
المتقدم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك وليكونن
كسر مني لكعوبها أو استقامة منها وأشار إلى الرابع

والخامس

والخامس بقوله وبعد فا السببية وهي التي قصد بها الجزاء
أو واو المعية وهي المفيدة معنى مع حال كونهما مسبوقتين
بنفي محض أي خالص من شائبة الإثبات فخرج نحو ما تأتينا
فتكرمك وما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا إلا
فتحدثنا أو طلب بالفعل لا بغيره لما في ذلك فخرج الطلب
بلفظ الخبر نحو حسبك ينم الناس وبالمصدر نحو
سقيا فيرويك وباسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز
النصب بعد شيء منها وخرج بقيد السببية والمعية
العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان وشمل قوله
بنفي محض النفي بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا
وما تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وفي البابين
وشمل قوله أو طلب بالفعل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام
والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي
المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالأجوبة
الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت
ذلك سماعا فيصير على هذا تسعة وقد جمعها
بعضهم في بيت وهو ۞ مر وانه وادع وسل واعرض
لحضهم ۞ تمن وارج كذاك النفي قد كملا ۞ مثال النصب
بعد الفا والواو في جواب الأمر قول الشاعر ۞ ۞
يا ناق سيري عنقا فسيحا ۞ إلى سليمان فنستريحا ۞
فقلت ادعي وأدعو إن أندى ۞ لصوت أن ينادي داعيان ۞
وفي جواب النهي قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم

غضبى وقال الشاعر لا تنه عن خلق وتاتي مثله وفي
جواب الدعاء اللهم تب علي فاتوب وقوله اللهم
ارزقني بعيرا فاحج عليه وفي جواب الاستفهام نحو هل لنا
من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله اتبيت ريان الجفون من الكرى
وابيت منك بليلة الملسوع لكن يشترط فيه ان لا يكون
باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل اخوك
زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله يا ابن الكرام
الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا
ونحو الا تقوم فاقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت
معهم فافوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا ونكون من المومنين في قراءة النصب وفي
جواب التحضيض هلا اتقيت الله فيغفر او ويغفر
لك وفي جواب الترجي عند القايل به نحو لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السماوات فاطلع بالنصب في قراءة
حفص عن عاصم ونحو لعل اراجع الشيخ فيفهمني ولم
يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في
خمسة ولم يسمع النصب النفي والامر والنهي والتمني
والاستفهام وقاسه النحويون في البواقي صرح بذلك
في شرح الشذور تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان
يحذف معمولها وتبقى هي ولو لدليل فلا يقال اتريد ان تخرج
لم تجوزان فيجيب بقوله اريد ان وتحذف اخرج وأجازه
بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب
كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد

قال وكذا قولهم جئت ولما قال ابو حيان وليس مثله
لان حذف الفعل بعد لما لدليل جاء منقولا في فصيح
الكلام ولم ينقل في نحو هذا شيء في كلام العرب
فاذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولسنا
بلفظ الخبر وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه بان يقدر
مسببا عنه جزم ذلك المضارع وجوبا باداة الشرط
مقدرة هي وفعل الشرط نحو قل تعالوا اتل فاتل تقدمه
طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف
الواو والمعنى تعالوا فان تاتوا اتل عليكم فالتلاوة عليهم
مسببة عن مجيئهم ومثله اين بيتك ازرك وحسبك
حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدي او تستريحي
وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاء عند
من اجاز نصبه قال ابو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم
بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر
لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر
قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت
بعد غير الطلب (ولم يقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع
وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم باداة
مقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح كما في المغني
وقيل مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى اداة الشرط
كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل
وسيبويه وجرى عليه في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب
لنيابته عن الشرط كما ان النصب في قولك ضربا زيدا

وهو الخبر المثبت والمنفي
او بعد الطلب

لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معنى الطلب هو مذهب الفارسي
والسيرافي وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول ان قبل لا محله كما
في التسهيل والجامع نحو احسن اليك احسن اليك بخلاف لا احسن
اليك وبعد النفي عند غير الكسائي صحة حلول ان الشرطية
مع لا النافية محله اي النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة الالفية
ان هاذه تابعة في النهي لا في الفا وشرحها على ذلك الشاطبي
والمكودي وذلك نحو لا تدن من الاسد تسلم اذ يصح ان يقال ان لا
تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو
بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن من
الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما
يتسبب عن الدنو ولهذا الشرط اجمعت السبعة على
الرفع في ولا تمنن تستكثر واما قوله عليه الصلاة والسلام
من اكل من هاذه الشجرة فلا يقرب مصلانا يوذنا فالجزم
على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب لعدم صحة
ان يقرب يوذنا لان الايذا انما يتسبب على القرب لا عن
عدمه واما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في نحو
لا تدن من الاسد ياكلك بتقدير ان تدن بغير نفي محتجا
بالسماع والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء خلاف
الكسائي في مسألة الامر وتجزم المضارع ايضا بلم
وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم
تهمل حملا على ما او لا فيرتفع المضارع بعدها لكنه هو
ضرورة او لغة فيه خلاف والنصب بها لغة حكاها
اللحياني وقري الم نشرح ولما اختها وهي مركبة من لم

وما يقال

وما وقيل اي فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا
نفيه متوقعا ثبوته نحو لما يقض ما امره ويشتركان في الحرفية
والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز
دخول همزة الاستفهام عليهما وتنفرد لم بمصاحبة اداة
الشرط نحو ان لم ولو لم وبجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى
على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز
لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان وفي الدماميني
لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن
التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه
وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل
صحيح ولانها في استمرار النفي في الحال وتنفرد لما بجواز حذف
مجزومها اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ادخلها
واما قوله • احفظ وديعتك التي استودعتها • يوم
الاعازب ان وصلت وان لم • فضرورة وبتوقع منفيها نحو
ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال
لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع
المستحيل محال وتجزم المضارع ايضا باللام ولا
الطلبيتين اي الدالتين على الطلب فيدخل في ذلك لام
الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء نحو ليقض
علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله لا تؤاخذنا
ان نسينا او اخطانا وجزمهما فعل الغائب والمخاطب
بلا كثير قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كاللام
وفي الارتشاف ما يخالفه واما جزمهما فعل المتكلم فقليل

جزاءً سواءً بنى الفاعل اسم للمفعول وما في الاوضح من التفصيل
بهو ضرب لبعضهم وأما اللام الطلبية فجزمها فعل
المتكلم مبنيا للفاعل قليل وأقل منه جزمها فعل
المخاطب مبنيا ايضا للفاعل وهاذه الاحرف الاربعة
المنفردة مع الكلمة اي قولنا انه الجازم بنفسه فعلا واحدا
وبقية الادوات الاتية تجزم فعلين متفقين او مختلفين
بان كانا متفقين كمضارعين فالجزم لفظهما نحو
وان تعودوا نعد وماضيين فالجزم محلهما نحو وان عدتم
عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل
منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له
في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر
له ما تقدم وهي ان واذ ما وهما موضوعان للدلالة على مجرد
تعليق الجواب على الشرط واي بالتشديد وهو موضوع
بحسب ما تضاف اليه فهو في نحو ايهم يقم اقم معه لمن
يعقل وفي نحو اي الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفي
نحو اي يوم تصم اصم للزمان وفي نحو اي مكان تجلس اجلس
للمكان واين وانى وهما موضوعان للدلالة على المكان
ثم ضمنا معنى الشرط وايان ومتى وهما موضوعان للدلالة
على الزمان ثم ضمنتا معنى الشرط ومهما وما وهما موضوعان
للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنتا معنى الشرط ومن وهو موضوع
لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط وحيثما وهي كاين وانما
مثال الجزم بان نحو ان يشا يذهبكم وباذ ما نحو
وانك اذ ما تات ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيا

وباي

وباي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباين نحو اينما
تكونوا يدرككم الموت وبانى نحو خليلي انى تاتياني تاتيا
اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وبايان نحو ايان نؤمنك
تامن غيرنا وبمتى نحو متى تاته تعشو الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد وبمهما نحو مهما تاتنا
به من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وبمن نحو من يعمل
سوءا يجز به وبما نحو ما ننسخ من اية او ننسها نات
بخير منها او مثلها وبحيثما نحو حيثما تستقم يقدر
لك الله نجاحا في غابر الازمان وعلم ان هاذه الادوات بالنظر
لوضعها ستة اقسام ولها صدر الكلام وبالنظر الى الخلاف
في حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهو ان
الثاني ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا اذ ما وان
الثالث ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذ ما الرابع ما فيه
خلاف ايضا والاصح انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع
على زمان او مكان فظرف او حدث فمفعول مطلق والا فان وقع
بعده فعل لازم فمبتدا خبره جملة الشرط على ما صححه
في المغني او متعد واقع عليه فمفعول به او على ضميره او
متعلقه فاشتغال وكذلك الكلام في اسماء الاستفهام
ويسمى الفعل الاول من الفعلين المجزومين باحد هاذه
الادوات شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمى الثاني منهما
جوابا لانه مترتب على الشرط وتسميته جوابا مجاز
وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل المرتب على فعل اخر ثوابا
عليه او عقابا وهذا مفقود هنا واسقط من الجوازم ما ذكره

بعضهم وهو إذا أو كيفما ولولا أن المشهور في إذا أنها لا
تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله ۞ وإذا تصبك من الحوادث
نكبة ۞ فاصبر فكل غمامة تتجلى ۞ وفي كيفما عدم
الجزم لعدم السماع من ذلك وأجاز الكوفيون الجزم بها قياسا
على غيرها وكذا أجاز الجزم بمهما دون ما وأما لو فالأصح
أنها لا تجزم أصلا ومن أجاز خصه بالشعر كقوله ۞
لو يشأ طار بها ذو ميعة ۞ لاحق الآطال نهد ذو خصل
وبعضهم من كلامه أن الجزم بحيثما وإذ مخصوص باقترانهما
بما كما يلفظ به وهو الأصح وأما غيرهما فهو قسمان
قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى وقسم يجوز فيه
الأمران وهو إن وأي ومتى وأيان وما ذكر من أن هذه الأدوات
جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي
أهل البصرة واعترض بأن الجازم كالجار ولا يعمل في شيئين
وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب
وأجيب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر
عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد
بغير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط
مجزوم بالأدوات والجواب مجزوم بالشرط واختاره
ابن مالك في التسهيل وقيل إن الأدوات والشرط
كلاهما جزم الجواب كما قيل إن الابتداء والمبتدأ
كلاهما رفع الخبر وقيل إن الشرط والجواب تجازما كما
قيل إن المبتدأ والخبر ترافعا وإذا لم يصلح الجواب
لمباشرة الأدوات أي أداة الشرط كأن كان جملة اسمية

أو فعلية

أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي بحرف ناف غير لا
ولم أو مقرون بقد أو بحرف تنفيس قرن بالفاء وجوبا ليحصل
الربط بين الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من
معنى السببية ولمناسبتها للجزاء يعني من حيث
أن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على
الشرط كذلك فإن صلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه نعم
إن كان مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فوجهان كما في
الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما ذكره قانون
كلي حسن في ضبط ما تدخل الفاء وقد سبقه إليه ابن مالك
قال أبو حيان وهذا أحسن وأقرب مما ذهب إليه بعض أصحابنا
من تعداد ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية نحو وإن يمسسك
بخير فهو على كل شيء قدير والفعلية التي فعلها طلبي
نحو إن كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية أنواع
الطلب المتفرقة والتي فعلها جامد نحو إن ترن أنا أقل
منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من
خير فلن تكفروه ونحو فإن توليتم فما سألتكم من أجر والمقرون
بقد نحو إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وإن
خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف
الفاء ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فإن جاء صاحبها
وإلا استمتع بها ولا يختص حذفها بما إذا كان الجواب
جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله ۞ ۞
ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى ۞ سيلفى على طول السلامة نادما

يفعل

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها
فيكون بها كما تلزم او باذا الفجائية لشبهها بالفا
في كونها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما
قبلها نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون لكن لا بد في الجملة المقرونة بها ان لا تكون
طلبية نحو ان قام زيد فسلم عليه ولا مقرونة باداة نفي
نحو ان قام زيد فما عمرو قائم وبان نحو ان قام زيد فان عمرا
قائم فان كانت احد هذه الثلاثة وجبت الفا واستغنى
عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع للشروط الثلاثة
وظاهر اطلاقه انه اذا يربط بها الجواب وان كان جملة
فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره ايضا
كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد ان وغيرها من ادوات
الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان
هذا ما جرى عليه المصنف في اوضحه والمعتمد الاطلاق
كقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم
يستبشرون لكن قال ابو حيان ان السماع انما ورد في ان واذا
من ادوات الشرط فيحتاج الى اثبات ذلك في غير ان واذا الى
سماع وقد يجمع بين الفا واذا الفجائية لمجرد التوكيد
نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنعه بعضهم
لانها معوض عن الفا فلا يجتمعان فقول الاول كلمة او في
عبارته لمنع الخلو وبناء على الغالب كما يشعر به
لفظة قد في قولنا وقد يجمع فصل والتعريف ضربان
بفقد نكرة وهو الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير

عكس

عكس ولان الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم
تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد
يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد
ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب وهو اي الاسم
النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج بعد ككرجل
فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق
ذكر بالغ من بني ادم وتعدده في الخارج [illegible] كشمس
فانها تصدق بمتعدد لانها موضوعة لكوكب النهار
الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا
الفرد الواحد والمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد
لا وجود التعدد واما جمعها في قوله ° فكانه لمعان
برق او شعاع شموس ° فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم
وخاصيتها انها ما تقبل ال المؤثرة للتعريف او تقع موقع
ما يقبلها والنكرات متفاوت في بعضها كالمعارف
فبعضها انكر من بعض فانكرها شيء ثم متحيز ثم
جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط
ان النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها
فهي انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها
تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة
الى ما تدخل تحته اخص و الضرب الثاني معرفة وهو ما يفرع
لما تقدم هو ما وضع ليستعمل في معين وهو ستة اقسام
الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بال والمضاف
الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود

وتبعه المصنف في الاوضح ولعله انما تركه لذكره له في باب
المنادى كما سيجيء. الاول الضمير ويقال له المضمر
ايضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لانه ليس بصريح
والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح
بعد اسم الله ويليه العلم ثم الرتبة بعده وهكذا الى اخرها
كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها
على بعض بثم والضمير هو ما دل وضعا على متكلم كانا
او مخاطب كانت او غائب كهو ولا بد له من مفسر بان
كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له او لغائب
فمفسره اما معلوم اي متعقل في الذهن نحو انا انزلناه واما
مذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه
او لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او رتبة لا لفظا
نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى او متاخر لفظا ورتبة
وهو منحصر في سبعة ذكرها في المغني والشذور
واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو
معرفة والا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو
ظاهر كلامه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل
ان كان مرجعه جائز التنكير فهو معرفة نحو جاءني رجل
اكرمته او واجبه فنكرة نحو ربه رجلا ورب رجل
واخيه وعليه جرى في شرح الشذور وهو اي الضمير اما
مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في
اللفظ بل ينوى كالضمير المفرد اما وجوبا وهو ما لا
يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية مواضع

اولها

اخرها وثانيها المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد او النون
نحو اقوم ونقوم ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد
نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند الى الواحد نحو استقم خامسها
افعال الاستثناء نحو خلا وعدا ونحوهما نحو قاموا خلا زيدا او ما عدا
عمرا سادسها افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا سابعها
اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من
اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح مما يجب الاستتار
افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا فجعلها تسعة وهو
غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل كما سياتي
او جوازا وهو ما يخلفه ذلك المرفوع بفعل الغائب او الغائبة
في نحو زيد يقوم وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قائم
او مضروب او حسن او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات
فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا لانه يجوز ان يقال
يقوم ابوه او ما يقوم الا هو وكذا الباقي او بارز عطف على
مستتر فهو قسيم له وهو ما له صورة في اللفظ ثم هو اما متصل
بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم
الى مرفوع ككنا قمت والى منصوب نحو كانه اكرمني والى
مجرور نحو ها غلامه وينقسم ايضا بحسب مواضع الاعراب
الى ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء كقمت
والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك
بين محلي النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي
اكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء
الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك

بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكاعرب
بنا ابنا نائلنا المنح او منفصل عطف على متصل وهو قسيم
له وهو ما يبتدا به ويصح بعد الا اختيارا وينقسم الى فروع
كانا للمتكلم وحده وفرعه نحن له ومعه غيره
او المعظم نفسه حقيقة او ادعاء وانت للمخاطب وفروعه
انت للمخاطبة وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم للمخاطبين
وانتن للمخاطبات وهو للغايب وفروعه هي للغايبة
وهما للغايبين مطلقا وهم للغايبين وهن للغايبات وايا
منصوب نحو اياي للمتكلم وحده وفرعه ايانا له اي للمتكلم
ومعه غيره او المعظم نفسه واياك للمخاطب وفروعه
اياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا واياكم
للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغايب وفروعه
واياها للغايبة واياهما للغايبين مطلقا واياهم
للغايبين واياهن للغايبات ولا يكون الضمير المنفصل
مجرورا البتة لانه يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير محلي
المختار في ذلك هو ان وايا وما عداهما حروف تبين الاحوال
من افراد وتثنية وجمع تذكير وتانيث وتكلم وخطاب
وغيبة وظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل
اصل براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل
محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر
من المنفصل والضماير كلها مبنية لشبهها
بالحروف وضعا كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك
ثم اجريت بقية الضماير مجراها طردا للباب وقيل

لشبهها

٤١

لشبهها به في احتياجها الى المعتبر اعني الحضور في
المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج
الحروف الى لفظ يفهم به معناه في الافراد واخصها اعرفها
فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص من
ضمير الغايب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص
تقدم او تاخر ولما كان المقصود من وضع الضماير
الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قال ولا يفصل الضمير
في الاختيار مع امكان الاتيان بالضمير المتصل نحو قمت
واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك واما
قوله ۝ وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم
فضرورة الا في صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تاتي
الاتصال احدهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير
اخر اعرف منه متقدم عليه غير مرفوع وذلك نحو الهاء من
قولك الخاتم في عمر سلنيه يجوز فيها الانفصال مرجوحة
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملككم اياهم
ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل
من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال ارجح لانه
الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يات التنزيل الا به قال
تعالى ان يسالكموها انلزمكموها الثاني ان يكون
العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من حبي اياه وكذا
ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه وكنتكه
فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق
الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله اخي حسبتك

ابدا، وعند جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد اكثر به
جاء التنزيل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر
كقوله: بلغت صنع امرئ بر اخالكه وابن مالك
اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم
ورده قال لانه من كونه خبرا في الاصل ولا ذلك يقتضي
جواز الانفصال في الاول وذلك ممتنع وما افضى
الى الممتنع ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير
منصوبا بكان او اخت من اخواتها سواء كان قبله
ضمير ام لا ويرد الخلاف الاول والذي ذكر نحو الصديق
كنته وكانه زيد فيجوز في الهاء الانفصال بعد كان
لكنته عند الجمهور ومنه قوله: لئن كان اياه
لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وعند
جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط
عليه وحجة الجميع ما تقدم وتعين الانفصال ان حصر
بالا او انما او رفع بمصدر مضاف للمنصوب او صفة جرت
على غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معنويا او حرف
نفي او فصله متبوع او ولي واو مع او اما او لا او [illegible]
او نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة
وربما اتصل غيبة ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة
ثم الثاني من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول
غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف
فان الضمير صالح لكل متكلم او مخاطب او غائب وليس
موضوعا لان يستعمل في معين خارجي بحيث لا يستعمل
في غيره ولكن اذا استعمل صار جزئيا ولم يشاركه اخر
فيما استند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فان استعمل
في واحد لم يشاركه فيما استند اليه اخر وال صالحة ان
يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته
على شيء بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات
استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم دلالته الى
شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث
الوضع له كزيد وشبهه فيدخل العلم العارض للاشتراك
كجعفر ويسمى به كل من جماعة وينقسم ايضا الى مرتجل وهو
ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وفقعس وموهب
ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزيد
واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرناها
وزيد منطلق او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظ
الوجود فيه كاسامة علم للسبع اي الماهية الحاضرة
في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة
فقولك اسامة اجرا من ثعالة بمنزلة قولك الاسد اجرا من
الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجراء الاحكام
المقتضية لتعليم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة والصرف
مع سبب اخر كالتانيث في اسامة وثعالة ومجيء الحال
منه كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما اسم
الجنس المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية
مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع فيقال الاسد
اجرا من ثعلب كما يقال اسامة اجرا من ثعالة

ويعبّر عنه بالنكرة أيضا لكن الفرق بينهما باعتبار أن
اعتبر في اللفظ دالّا لنه على الماهية بلا قيد سمي اسم
جنس ومطلقا أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة
ومثلها في الإبهام المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين
نحو ان رأيت الأسد فرّ منه فعبّر منه ثم استعمل علم الجنس
أو اسمه معرفا أو منكرا في الفرد المعين أو المبهم ان كان من
حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم
ما كني به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الأعداد المطلقة
والأصح ان أسماء الأيام أعلام وأسماء الجمع وأن التصغير مطلقا
لا يبطل العلمية والعلم هو باعتبار ذاته شخصيا كان
أو جنسيا اسم وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا
من زيد وأسامة أو لقب وهو ما أشعر برفعة المسمى كزين
العابدين أو بضعته كبطة وقفة أو كنية وهو ما صدرت
بأب أو أم زاد الرضي أو بنت أو ابن كأبي عمرو وأم كلثوم
قال الرضي الكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب
به أو يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فإنه لا يعظم
المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض
النفوس تأنف أن تخاطب باسمها جابرة لغيري كلامهم
تصريح بتلقيب الإناث وإنما صرحوا بتكنيتهن ويؤخر
اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا إذا اجتمعا ويجعل تابعا
له في إعرابه بدلا أو عطف بيان مطلقا أي سواء كانا مفردين
كسعيد كرز أو مركبين كعبد الله زين العابدين أو مختلفين

أو أولا مركبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما
يجوز الإتباع يجوز القطع عن التبعية إما برفعه خبرا لمبتدإ محذوف
جوازا أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف أو يضاف أيضا
أي الاسم إلى اللقب جوازا مرادا بالأول المسمى وبالثاني الاسم
إن أفردا وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه حينئذ الإتباع
للأول وهو الأيسر والقطع عنه كما لو كانا مركبا والإضافة
حيث لا مانع منها وهو الأكثر وجمهور البصريين يوجبونها
أخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك في
الألفية وخالفهم في التسهيل واعتذر في شرحه عن سيبويه
بأن الإضافة لما كانت على خلاف الأصل لأن الاسم واللقب
مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة
الشيء إلى نفسه فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم
حتى يتخلص من إضافة الشيء إلى نفسه والإتباع والقطع
لا يحوجان إلى تأويل وربما يرتكبان في غالبة أهل بيّن سيبويه
استعمال العرب للإضافة إذ لا مستعمل لها إلا الاتباع بخلاف
الإتباع والقطع فإنهما على الأصل واستغنى بالتنبيه عليها
عن التنبيه عليهما وإذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية
واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار ويليه الآخر معربا
بإعرابه مع جواز قطعه نعم إن اجتمعت الثلاثة وقدمت
الكنية على الاسم ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تأخير
اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم إذ لو أريد ذلك
تعللا بأنه يلزم من تقديمه عليهما حينئذ من تقديمه على
الاسم تقديمه وهو ممتنع ثم الثالث من المعارف الإشارة

على حذف مضاف اي اشمام وهذا خرجه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع
لمسمى واشارة اليه والاشارة اما لمجرد مذكرا او مؤنثا او لمثنى
او لجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع
المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية
لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت الفاظ بعضها
كما سيجيء وهي ذا للمذكر المفرد وذي وذه وتي وته
باسكان الهاء وذهي وتهي وذه وته بالاختلاس وذات بالضم
للمؤنث المفرد وذان وتان ويثنيان بالالف منهما للمثنى المذكر و
بالتاء في المثنى المؤنث ويعربان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا
عند القايل بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما
مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة
لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة
ملازمة للتعريف فجيء في حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع
وفي حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب
وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا
باعرابهما مع عدم تثنيتهما والقايل به كما نبه عليه العلامة
خالد واولاء ممدودا ومقصورا لجمعهما اي المذكر والمؤنث
والمد لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء
والقصر لغة اهل نجد من تميم وقيس وربيعة واسد ذكر
ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما هو صريح
عبارة الاوضح والاكثر عيبه العقلاء وقد يجيء لغيرهم
كقوله ⊙ والعيش بعد اولئك الايام ⊙ وهذه الالفاظ
المتقدمة في المشار اليه القريب واما البعيد فيشار اليه

بها لكن ملحقة وجوبا بالكاف الحرفية في الاخير لتدل
على البعيد ولا فرق في الكاف بين ان تكون مجردة من اللام
في جميع اسماء الاشارة مطلقا اي سواء كان المشار
اليه مفردا او مثنى او مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام
تصرف الكاف الاسمية غالبا لتتبين بها احوال المخاطب
من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما تتبين
بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث
وتتصل بها علامة التثنية والجمع فالمخاطب خمسة احوال و
من ذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي
وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من الاعراب
لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان
اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لابد ان
يكون نكرة حتى لو كان معرفة نون تنكيره لاجل الاضافة
وفي المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف
احوال المخاطب وهذه هي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة
في الاحوال كلها ويكون المقصود بها على هذه اللغة
التنبيه على بعد المخاطب فقط الثالثة افرادها
مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث فلها
على هذه اللغة حالتان او مفردة تلك الكاف بها
مبالغة في البعد الا في ثلاث مسائل في المثنى مطلقا
من غير تقييد بلغة دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر
والمؤنث وفي الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون دون
من قصره من اهل نجد كقيس وربيعة واسد واما بنو

كان
تميم وان لغتهم النصب بلا يأتي بالقلم كاهل الحجاز ربما نبه
عليه في ارضحه حيث قال وبنو تميم لا يأتون بالقلم مطلقا
وبما تقدمه اسماء الاشارة ها التنبيه بالف غير مهموز
كراهة كثرة الزوائد فتقول هاذا الخ وما يجوز هذا لك
وسميت الهاء هاء التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار
اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى
وبعدى وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور
على ان له ثلاث مراتب قربى وهي المجردة من اللام والكاف وبعدى
وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى
ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها لان زيادة الحرف يشعر
بزيادة المسافة وعليه المصنف في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب
ثم الرابع من المعارف الموصول وهو ضربان حرفي وهو ما اول
مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ان وان وكي ولو واشبهه
وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي من اخص
قسمي الاسماء ، وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف
او مجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه وهو قسمان
نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد وهو الذي
للمفرد العالم وغيره والتي للمفرد المؤنث العاقل وغيره
واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويعربان
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما
حقيقة والاصح انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة لما ذكره في الارضح عند
انواع الشبه بمقتضى ما قلناه يجيء بين وبين يكون على

بصيغة

بصيغة الاصل في ذلك ولذي في نونهما وجهان اثباتها
مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت
قاله في شرح الشذور وظاهر كلامه في الارضح تخصيص
حذفها بحالة الرفع والجمع الذين وتستعمل بالياء
رفعا ونصبا ولذا قال مطلقا وربما جاء في حالة الرفع بالواو
كقوله ۝ نحن الذون صبحوا الصباحا ۝ وانما لم يعرب
كما اعرب اللذان واللتان لعدم جريه على سنن
الجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو خاص بالعاقل
والذي يطلق عليه وعلى غيره كما قيل وحذف نونه لغة وكذا
حذف الياء منه والثاني الالى بالقصر اشهر من المد والجمع
المؤنث منها ايضا اللاتي واللائي باثبات الياء وكذا
بحذفها وقد تتفقان وضعا الالى واللاتي فيقع كل منهما مكان
الاخر قال الشاعر ۝ محا حبها حب الالى كن قبلها ۝
وقال ۝ فما اباؤنا بامن منه ۝ علينا اللاي قد مهدوا
الحجورا ۝ اي الالى والمشترك هو الموضوع لمعان
متعددة بلفظ واحد فياتي للمفرد المذكر والمؤنث
ولتثنية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله وبمعنا
الجميع من الذي وفروعه من وهو موضوع للعاقل نحو عرفت
من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن
وقد ياتي لغيره في ثلاث مسائل احداها ان ينزل
منزلة العاقل نحو يدعو من دون الله من لا يستجيب
له اذ يدعو بعض الاصنام نزلوهم منزلة العقلاء الثانية
ان يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو كمن

لا تحلو لشموله الادميين والملايكة والاصنام وان الجميع
لا يخلو من شيء من الثلاثة ان يجتمع معه في عمومه ساير
بعض من بعضهم من يمشي على بطنه لشموله كل دابة
لهما من قبله والله خلق كل دابة من ماء؛ وما موضوع لغير
العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجبني ما
اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم
وما اشتريتهن وقد تاتي له مع العالم نحو سبح لله ما في
السموات وما في الارض وللمبهم امره كقولك من راى
شبحا بعيدا لا يدري ما هو انظر الى ما ظهر ولانواع
من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء، واي نحو
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وهي ملازمة للاضافة
لفظا او تقديرا الى معرفة وما تضاف الى نكرة خلافا لابن
عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما في
في الاية خلافا للبصريين وسيل الكساي [illegible] لم لا يعمل
فيها الماضي فلم تلح له العلة فقال اي كذا خلقت
واجاب غيره بان ايا وضعت على العموم والابهام
والمضارع مثلهما ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي
الخ لا ابهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما وضعت
عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما لتمتاز
على الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما
الا متاخر واعلم ان لاي اربع حالات تعرب في ثلاث
منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها نحو
يعجبني ايهم هو قائم او ذكر صدر صلتها نحو يعجبني

ولم تضف

نحو يعجبني

ولم تضف اي هو قائم او لم تضف ولم يذكر صدر صلتها
نحو يعجبني اي قائم وتبنى في الرابعة على الضم
تشبيها بالغايات وهي ما اضيفت لفظا وكان صدر
صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد وقوله ٥
سلم على ايهم افضل ٥ وبهما رد على ثعلب المنكر
لموصولية اي وال في وصف صريح اي خالص للوصفية
بان لم تغلب عليه الاسمية لغير تفضيل وذلك كاسم
الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب بخلاف الداخلة
على الاسم الشامل من الوصفية كالرجل وما غلبت عليه
الاسمية كالابطح والاجرع او على ما دل على تفضيل
كالابيض والاعلم فان في ذلك كله حرف تعريف
واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فقد جنح اي مال
ابن مالك الى انها موصول اسمي وجرى عليه المصنف في
الشرح والاوضح في باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني
وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل
الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة على التفضيل اسم
ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف تعريف وبه
صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول يجيب
بان الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل
باطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من ان ال
الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمي هو الاصح
بدليل عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه
وليست موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع صلتها

بالمصدر وكاحرف تعريب لتقدم الحال فهما في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحال او الاستقبال الوقت وكذا التي للمعرف بهنته
واللازم منتف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام
للعهد اما اذا كانت له كما في نحو جاءني ضارب
فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف
كما في قوله ۞ من لا يزال شاكرا على المعه ۞ وبالجملة
الاسمية كما في قوله ۞ من القوم الرسول الله منهم ۞
ضرورة وكذا وصلها بالمضارع في قوله ۞ ما انت بالحكم
الترضى حكومته ۞ على المختار في تفسير الضرورة وذو في
لغة طيء خاصة دون غيرهم من العرب كقوله ۞ وبيري
ذو حفرت وذو طويت ۞ والمشهور عنهم افرادها
وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه
بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثاني
منهما ساكن والبنا انما يكون في الاخر ومنهم من
يعربها بالحروف اعراب ذي كما ترجحه الضايع
بحال الجر انه المسموع كقوله ۞ فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا ۞ واستشكل اعرابها بان سبب البنا موجود
مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذو تطلق عندهم
على المؤنث ايضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك
وخصه في الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات
لكل مؤنث وتختصان بطيء ومنهم من يثنيهما ويجمعهما
فتجري كذي بتثنيها وللجميع لحكم العموم عن بعضهم بغير
تصديره بالدال ويويد قول ابن الضايع انه بصحيح

امتناع

امتناع الحاقها على المونث وذا حالة كونها بعد ما باتفاق
من البصريين او بعد من الاستفهاميتين على الاصح عندهم
والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا انزل
ربكم وقال الشاعر ۞ وقصيدة تاتي الملوك غريبة ۞ ۞
قد قلتها ليقال من ذا قالها ۞ والكوفيون لا يلتزمون هذا
الشرط احتجاجا بقوله ۞ امنت وهذا تحملين طليق ۞
اي والذي تحملينه طليق ولا حجة فيه وما تقدم من ان اسماء
الاشارة بدلا عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تكون
عندهم موصولات وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال في سبيل
الموصولات كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله ۞ ۞
واقعد في افيايه بالاصايل ۞ اي لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة
البيت ومحل كون ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن للاشارة بان
الغيت بان كانت مركبة مع ما او من لم تكن موصولة بل تكون مع
ما قبلها اسما واحدا على الاستفهام لا يعمل فيه فعل مقدم
بيظهر اثر ذلك في البدل اذا قلت مثلا من ذا ضربت ازيدا
ام عمرا بان رفعت البدل بذا غير ملغاة وان نصبته كانت
ملغاة ويدل على الغائها ايضا اثبات الالف مع دخول الجار
عليها في نحو قولهم عماذا تسال وكذا ان كانت للاشارة
لانها حينئذ تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا
التواني والمفرد لا يكون صلة لغير ال ولما انهى الكلام على
الموصولات شرع في بيان الصلة فقال وصلة ال الموصولة الوصف
الصريح وقد مر الكلام عليه وصلة غيرها من الموصولات اما
جملة وشرطها اسمية كانت او فعلية ان تكون خبرية

وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر الى
قائلها وان تكون معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول
الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فاوحى
الى عبده ما اوحى وان لا تكون مستدعية كلاما قبلها
فلا يقال جاء الذي لكنه قائم لان في استعمال لكن من غير
استدراك ولا بد ان تكون الصلة ذات ضمير غالبا طبق الموصول
اي مطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما ليربطها به وهذا
الضمير يسمى عائدا لعوده الى الموصول وقد يخلفه الظاهر فيقوم
مقامه كقوله ۞ سعاد التي اضناك حب سعادا ۞ اي
حبها واجاز ابن مالك في خلو الصلة منه اذا عطف عليها
بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يقوم اخوك فيغضب
زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ولا بد
للموصول من الصلة ومن تاخرها عنه لانها من كماله ومنزلة
منزلة جزئه المتاخر ولهذا سمي ناقصا ولا يجوز الفصل
بينهما وبينه باجنبي ويجوز حذفها كالموصول ان دل عليها
دليل كقوله ۞ نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا ۞
اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة تنبيه اعلم ان الموصول ان طابق
لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف
لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير
ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان اجودهما وهو الاكثر
مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثاني مراعاة
المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة
اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا يقال من سالك او قبح

نحو من هي حمراء امك فيجب حينئذ مراعاة المعنى وما لم
يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله ۞ ۞
وان من النسوان من هي روضة ۞ تهيج الرياض غيرها وتصوح ۞
والغالب في العائد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ
وقد يحذف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع ان كان
فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا او ناسخا او اسمه لم
يجز حذفه وان كان مبتدا جاز حذفه ان اخبر عنه بمفرد
ولم يكن بعد نفي ولا اداة حصر ولا معطوفا على غيره
ولا معطوفا عليه غيره نحو لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد اي الذي هو اشد وشرط البصريين في جواز حذف المرفوع في
صلة اي او غيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها
الا ان طالت الصلة نحو وهو الذي في السماء اله اي هو في
السماء اله والا فالحذف قليل شاذ الا في قراءة لا سيما
زيد بالرفع فانه مقيس غير شاذ تنزيلا لما سيما منزلة
الا الاستثنائية والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز
حذفه او متصلا متعينا للربط وناصبه فعل تام او وصف
غير صلة ال العائد اليها المنصوب جاز حذفه نحو وما
عملت ايديهم اي عملته كما قرئ به وقوله ۞ ۞
ما الله موليك فضل فاحمدنه به ۞ اي الذي موليكه
فضل واما قوله ۞ ما المستفز الهوى محمود عاقبة ۞
فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل
جدا وانما اشتركا في الجواز وليسا متساويين في الحذف
كما توهمه عبارة الالفية والمجرور ان كان مجرورا

بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف
وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو **فاقض ما انت قاض** اي
ما انت قاضيه وقوله ۝ لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى
ولا زاجرات الطير ما الله صانع ۝ والثاني يجوز حذفه ايضا
ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف للموصول او الموصوف
بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ولم يكن العائد
محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس نحو
ويشرب مما تشربون اي منه وقوله ۝ لا تركنن الى الامر
الذي ركنت ۝ ابناء يعصر حين اضطرها القدر ۝ وقوله
مررت بغلام الذي مررت اي به فان لم يتعين العائد للربط
كمررت بالذي مررت به في داره او جر معا بغير حرف
نحو غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا نحو
الذي مررت به او جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى
كمررت بالذي مررت به لان احد الحرفين للسببية او لفظا
ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي سررت به او كان محصورا
كمررت بالذي ما مررت الا به او نائبا عن الفاعل كمررت
بالذي مر به او حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه
لم يجز الحذف في الصور كلها واعلم ان هذه الشروط
التي ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث
هو لم يصرح بها ولعله انما تركها احالة على الامثلة
فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما مر
او ظرف او جار ومجرور تامين اي تتم بهما الفائدة نحو
الذي عندك او في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك

وكلاهما

وكلاهما اذا وقعا صلتين **متعلقان باستقر** وشبهه
مما يفيد الحال كونه محذوفا وجوبا لا بمستقر
وشبهه مما هو اعم لا يراد وهما في اصطلاح النحاة
كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق
على احدهما شمل الاخر واذا ذكرا انفرد كل بمعنى ولذلك
نظائر منها الايمان والاسلام والمشرك والكافر
ثم اخذ يسرد من المعارف **ذو الاداة** اي اداة التعريف
وهي ال في ملتها للتعريف **عند الخليل وسيبويه** لكن
الخليل الهمزة عنده اصلية فهي همزة قطع كهمزة ام وان
حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه في
اصالة الهمزة فهي عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد
بها في الوضع هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل
من الخلاف بينهما ورد قوله الخليل فيما ذهب اليه واستدل
على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال في تقريرها ونازعه
ابو حيان في ذلك وردها وانكر ان يكون ما ذكره ابن
مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل
على ان الهمزة اصل مقطوعة في الوصل كهمزة ام وان
اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت
همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة
استعمالها مع اللام **خلافا للاخفش** وسيبويه في
احد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن [illegible] في شرحه المنظوم
واختاره المصنف في حواشيه وقال انه من الحسن بمكان
وجميع ما اعترضوا به عليه فقابل بمثله او مجاب عنه

اي الظرف والجار والمجرور

لكنه رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا
وفي الشرح روا انما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش
لانها ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال
والتبست بلام الجر او بالفتح التبست بلام الابتداء او بالضم
فلا نظير لها وعن المبرد ان الهمزة للتعريف واللام زائدة
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وتكون ال للعهد
وهي التي عهد مصحوبها اما ذكرا نحو زجاجة الزجاجة
وفائدتها التنبيه على ان مصحوبها هو الاول بعينه
اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا نحو اذ هما
في الغار وجاء القاضي في تاء ضربتك وبين مخاطبك
عهد فيه او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او الجنس
وهي التي لم يعهد مصحوبها اصلا وهي ثلاثة انواع كالتي
للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي
هي او لا باعتبار شيء كاهلك الناس الدينار والدرهم
اي جنسهما وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء المعروف
وقيل المني كل شيء حي وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا
مجازا او لاستغراق افراده وهي التي تخلفها كل حقيقة
نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل فرد من افراد الانسان
وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا او لاستغراق صفاته وهي التي تخلفها
كل مجازا نحو زيد الرجل اي الجامع لصفات الرجال المحمودة
اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى
انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله

والاعتراف

والاعتراف بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز
نيابتها عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوى
وغيره انما لا بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن
الاسم الظاهر وابو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال
في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير
الغائب وقد تلخص من كلام المصنف ان ال المعرفة اما
عهدية او جنسية وكل منهما ثلاثة انواع كما مر وقد
تكون زائدة كالآن ونحو ادخلوا الاول فالاول وقد
مر انها تكون موصولة وابدال اللام في المعرفة ميما
لغة حميرية كقول بعضهم في الرجل والفرس ام رجل ام فرس وقد
تكلم بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل يا رسول
الله امن امبر امصيام في امسفر فقال ليس من امبر امصيام
في امسفر ونقلنا هاذه اللغة ايضا عن نفر من طيئ قال الشاعر
ذاك خليلي وذو يواصلني ۞ يرمي ورائي بامسهم وامسلمه
ثم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة الى واحد مما
ذكرنا من الخمسة المتقدمة ولربما اشتهر ما لم يكن متوغلا
في الابهام كغير وشبه ومثل فانه يرفع نكرة نحو وحده
وهو في التعريف بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف
للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة الاشارة
وكذا الباقي الا المضاف الى المضمر فقط فليس في رتبة
الضمير وانما هو كالعلم اي في رتبته والاصح نحو
مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف
وقيل انما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف

ويرد على بطلانه قوله ○ كجزرو الأبر المنقب ○
بوصف المضاف الى المعرف باللام والصفة لا تكون أعرف
من الموصوف ولا يرد على الأول قولهم هنا أن المضاف الى
المعرفة معرفة مما لا يتعرف بالإضافة كالصفة المضافة
الى معمولها والمتوغل في الإبهام والواقع موقع نكرة
لما تقرر في باب الإضافة من أن كلا منها لا يتعرف
بالإضافة والحكم إذا علق في بابه لشيء كان قيد الحكم
الذي يذكر مطلقا في باب آخر ○ باب

في ذكر المبتدإ والخبر وما يتعلق بهما والمبتدأ هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو حكما مخبرا عنه أو
وصفا رافعا لما انفصل وأغنى والخبر ما يحصل به الفائدة
مع مبتدإ غير الوصف المذكور وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدإ
قبل الفاعل تبعا للمبرد لأنه أصل المرفوعات وخالف في
التسهيل فبدأ بالفاعل نظرا الى أنه أصلها كما قال وذهب
جمع الى أن كلا منهما أصل واختاره الرضي قال أبو حيان
وهذا الخلاف لا يجدي فائدة المبتدأ والخبر كلاهما
مرفوعان بالابتداء نحو الله ربنا ومحمد عليه الصلاة والسلام
نبينا لم يختلف في عدم إلغائه وإنما اختلفوا في رافعهما
على أقوال الأصح أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ووقع رفعه
به وإن كان يقع جامدا لأن أصل العمل الطلب والمبتدأ
طالب للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما
كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه
غير طالبية واعلم أن الأصل في المبتدإ أن يكون معرفة

لأن الغرض

لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ مخبر عنه
والإخبار عن غير معين لا يفيد ولأن القصد من الكلام
إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله والأمور الكلية قل
أن يجهلها أحد وإنما يجهل الأمور الجزئية وأورد على
الأول مجيء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه وأجيب بأن
الفاعل مخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا
وهم لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير
الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت قبل معرفته
وفيه نظر لأن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته إذا
علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت والفائدة
تحصل في الغالب إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات
وهي كثيرة وأنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا
وذكر بعضهم أنها ترجع الى شيئين العموم والخصوص
وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال ويقع المبتدأ
نكرة إن عم كل فرد من جنسه أو خص فردا من ذلك
الجنس والعام نحو ما رجل في الدار لأن النكرة في سياق
النفي تعم وإذا عمت كان مدلولها جميع أفراد الجنس
فأشبهت المعرف بأل الجنسية ومنه نحو أإله مع الله
وكل له قانتون ومن يقم أقم معه والخاص نحو لعبد مؤمن
خير لأن الوصف يخصص الموصوف فالنكرة يحصل بها فائدة
ليست لعبد الذي لم يوصف ويحتمل أن يكون من الأول أيضا
ومن الخاص قوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات
كتبهن الله على العباد لتخصيصه بالإضافة وقوله أمر

على الشيء

بمعروف صفته ونهي عن منكر صفة وقولك رجل جاءني
بمعنى رجل صغير جاءني **ويقع الخبر** مفردا جامدا فلا
يتحمل ضميرا لمبتدا او مشتقا فيتحمله ما لم يرفع ظاهرا
او ضميرا منفصلا ويجب ابراز المتحمل وان امن اللبس اذا جرى
الخبر اذا اجرى الوصف على غير من هو له ويقع جملة **لها** اي
فيها **رابطة** وجوبا تربطها بالمبتدا الذي سيقت له اسمية
كانت او فعلية وتجوز حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف
او جر باسم فاعل او حرف تبعيض او ظرفية او يستثنى ف
مسائل الحذف ومعمولاتها وكل وعد الله الحسنى وقوله
اضج بالذي توضأ انت مفلح ورابط الجملة بما هي خبر عنه
اوصلها في المغني الى عشرة على خلاف في بعضها واقتصر
منها هنا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط ومن
ثم يربط به مذكورا **كزيد ابوه قائم** وعمرو قام اخوه
ومحذوفا كما مر والثاني الاشارة نحو **ولباس التقوى
ذلك خير** ان قدر ذلك مبتدا ثانيا والا بان قدر تابعا للباس
على انه بدل او عطف بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة
المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم
نحو القارعة ما القارعة فالقارعة مبتدا اول وما اسم
استفهام مبتدا ثان والقارعة خبره وهما خبر الاول و
التقدير القارعة اي شيء هي كما تقول اي رجل زيد اذا اردت
التعظيم والتفخيم لشانه والرابع العموم بان تكون جملة
الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدا فيكون المبتدا داخلا
فيه نحو زيد **نعم الرجل** فال في الرجل للجنس وهو

مشتمل

مشتمل على كل الافراد وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل
الربط ومنه قوله ⊙ واما الصبر عنها فلا صبرا ⊙ والربط
بالعموم تبع فيه هنا ونحوه جماعة من النحاة وذكر في
المغني كالمتبري منه ثم قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات
الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وخرج
المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما كان من
الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله
الا في نحو قل هو الله احد مما الجملة المخبر بها نفس المبتدا
في المعنى اي فلا يحتاج الى رابط اكتفى بها عنه لانها
مفسرة للمبتدا والمفسر عين المفسر هذا ان قدر هو
ضمير الشان والا بان قدر ضمير المسؤول عنه فالخبر مفرد
وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا
للمرادي والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة
بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة **ويقع الخبر** ايضا
ظرفا زمانيا او مكانيا حالة كونه **منصوبا** لفظا بما
يعمل فيه **نحو والركب اسفل منكم** والرحيل غدا **و**يقع ايضا
جارا ومجرورا منصوبا ايضا محلا بذلك **كالحمد لله رب العالمين**
وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم ولا يجوز زيد امس
ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا الى
التقدير الى المفرد والجملة قال **وتعلقهما حينئذ اما بمستقر**
ونحوه مما هو اسم فاعل وهذا اختيار كابن الحاجب بان المحذوف
هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد وصححه الاكثر

أن ما لا بأس منها أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد
كقوله ۞ فأنت لدى بحبوحة الهون كائن ۞ ولم يرد اجتماع
الفعل والظرف في كلام يستشهد به ومنها أن تقدير
المفرد جملة بإجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد
أصل وقد أمكن فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا
بعد أما وإذا الفجائية لامتناع أن يليهما الفعل أو باستقر
ونحوه مما هو فعل وهذا اختيار أكثر البصريين بعد تعيين
أن المحذوف عامل في الظرف والمجرور ولا خلاف في العامل
أن يكون فعلا ورجح ابن الحاجب وجوب تقديره في الصلة
قال في المغني والحق عندي أن لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا
بل بحسب المعنى ثم قال وإن جهلت المعنى فقدره الوصف
لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال محذوفين
وجوبا وذلك لأن المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة
هو الخبر على ما صححه في الأوضح لا الظرف وإنما أطلق
وإنما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع
بينهما إلا شذوذا وظاهر كلامه أن المتعلق لا يكون
إلا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني
وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون
الخاص بدليل وبجواز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لي
بكذا أي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى التقدير مقتول أو يقتل
والأصل فيه أن يتقدم مقدما على الظرف كسائر العوامل مع
معموله اتفاقا وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما

يقتضي

يقتضي إيجابه وفيه أيضا ويلزم من تقدير المتعلق فعلا أن
يقدر مؤخرا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدأ وفي حاشية الكشاف للتفتازاني
ما يجب التنبيه له أنه إذا قدر في الظرف كان أو كائن
فهو من التامة بمعنى حصل أو ثبت والظرف بالنسبة إليه
لغو لا الناقصة وإلا لكان الظرف في موضع الخبر فتقدير
كان آخر ويتسلسل التقديرات فائدة اعلم أن
الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف
ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو
وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب
حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة
جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الأول مستقرا
والثاني لغوا أن المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل
الضمير الذي كان مستترا فيه إلى الظرف سمي ذلك
الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه وهو في الأصل مستقر
فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم
في المشترك فيه مشترك ولما كان الخاص لا ينتقل إليه
شيء من متعلقه سمي لغوا أو ملغى وكأنه ألغي ولم يعتبر
اعتباره الأول قال الدماميني قاعدة كل ظرف أو جار
ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد أن يتعلق بالفعل
أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه
والمتعلق إما أن يكون ملفوظا به أو مقدرا والمقدر إما
واجب الحذف أولا وواجب الحذف أولا وواجب الحذف

ثمانية مواضع ذكرها في المغني ولا يخبر باسم الزمان عن
المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم الذات فلا يقال زيد اليوم
لعدم الفائدة فإن حصلت جاز كأن يكون المبتدأ عاما
والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا أو في زمان طيب
وفهم منه أن المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد أمامك
وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وأن اسم المعنى يخبر
عنه بالزمان وهو كذلك إذا كان الحدث غير مستمر
نحو الصوم غدا وإلا فلا لعدم الفائدة وأما نحو قولهم
الليلة الهلال مما ظاهره أنه أخبر فيه باسم الزمان عن
الجوهر فهو متأول بحذف اسم معنى مضاف هو المبتدأ
في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالإخبار إنما هو
عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر
عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث أنه يحدث في وقت
دون آخر ولما كان من المبتدأ ما لا خبر له لأنه في معنى الفعل
لكن له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله ويغني عن الخبر
في حصول الفائدة مرفوع وصف يكتفى به فاعلا كان أو
نائبه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والمنسوب معتمد ذلك الوصف
فيصح الاكتفاء بالمرفوع على أدات استفهام حرفا كان أو
اسما أو أدات نفي كذلك ومثال الاستفهام بالحرف
نحو ۞ أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا ۞ وبالاسم نحو
كيف جالس العمران والنفي بالحرف نحو ما مضروب العمران
وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان ومنه قوله ۞ مأسوف على زمن ۞

ينقضي

ينقضي بالهم والحزن ۞ والنفي في المعنى كالنفي الصريح
نحو إنما قائم الزيدان وما عرف في المرفوع من أن يكون اسما
ظاهرا كما مر أو ضميرا بارزا كقوله ۞ خليلي ما واف بعهدي
أنتما ۞ وخرج النعت بالمشتق والفعل كالمفرد فيه بخروج
الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما
ذكر شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم خلاف
ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه إما أن يتطابقا
أو لا فإن تطابقا إفرادا نحو أقائم زيد جاز في الوصف
وجهان الابتدائية والخبرية وفي نحو أقائم اليوم امرأة
يتعين الأول وهذا يقدح في قولهم إنه متى رفع تقدم
الخبر في الباب المبتدأ به الفاعل وجب تأخيره وإن تطابقا
تثنية وجمعا نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين
خبرية الوصف على اللغة الفصحى التي ملء الضمير وإن لم
يتطابقا تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعل مغن عن
الخبر والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر
وقد يتعدد الخبر جوازا على الأصح لأن الخبر كالنعت فجاز تعدده
وإن اختلف الجنس نحو فإذا هي حية تسعى والتعدد على
ثلاثة أنواع أحدها أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه
وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين
أو الأخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فإن استعملته
بالعطف جاز اتفاقا الثاني أن يتعدد لفظا لا معنى
لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض
ولا يجوز في هذا العطف لأن مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد

اذ المعنى بعدا خلافا لا في علي ولهذا امتنع توسط المبتدا
بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثم اشار الى تعدد الخبر
صاحبه اما حقيقة نحو بنو زيد فقيه ونحوي وشاعر وكاتب ونزله
يدا يد اخيرها ابرص واخرى لاعدايها غايظه
او حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر
بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك
في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه
بان التعبير فيهما بخبر لفظا او معنى لا يغني الاعتبار بما
في الشرح من حكاية الاجماع على التعدد فيهما منظور فيه
اسمه الا ان يريد باجماع من تقدم فايدة اذا تعددت المبتدات
متوالية فلك في الاخبار طريقان احدهما ان تجعل الروابط
في المبتدات فتخبر عن اخرها وتجعله مع خبره خبرا لما
قبله وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه
مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد
عمه خاله اخوه ابوه قايم والمعنى ابو خال عم زيد قايم
والاخر ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخير
بمصاحب الاول وتال المتلو نحو زيد هند الاخوان الزيدون
ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين
عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لا يوجد
مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار و
التمرين قاله ابو حيان واعلم ان الاصل في الخبر ان يتاخر
عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتاخر عنه
وضعا كما هو متاخر عنه طبعا ولكنه قد يتقدم

عليه حيث لا مانع اما جوازا نحو في الدار زيد او وجوبا بان
يكون له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام وذلك
نحو اين زيد اذ لو اخر لما كان له صدر الكلام عن صدريته او بغيره
نحو صبيحة اي يوم سفرك او ترفع تاخيره في لبس ظاهر
نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لتوهم انه صفة
للنكرة بالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون
المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد
عليه السلام او معنى نحو انما قايم زيد اذ لو اخر لاوهم
الانحصار في الخبر او يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض
متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا وعلى [illegible]
الخبر كقوله ولكن ملء عين حبيبها اذ لو اخر
للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقد يحذف كل
من المبتدا والخبر جوازا اذا دل عليه دليل وقد اجتمع حذف كل منهما
وبقاء الاخر في نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدا والمسوغ
له الدعاء والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر لمبتدا
محذوف اي انتم قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف
مبتدا او كونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى
كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال
العبدي الاولى الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل
وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قايم اقوال ثالثها التخيير
وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا ولم
ينبه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد
مدح او ذم او ترحم كمررت بزيد الكريم او بمخصوص نعم

نعم وبيس وحبذا عنهما كنعم الرجل زيد اذا ابدل خبرا
او بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن اي يمين او بمصدر
جي به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري
واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله وبعد اي
الحذف في الخبر في اربع مسائل الاولى والثانية قبل جواب
لولا الامتناعية اي الدالة على امتناع الثاني لوجود الاول
والقسم الصريح وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق
به مقسما لعمرك وايمن الله وامانة الله بخلاف
غيره نحو علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب
بعده وهذا الخبر فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف
في الاولى ان تعلق الامتناع على نفس المبتدا كما هو الغالب
في لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر
كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود
لاكرمتك فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدا جاز الحذف
ان دل على الخبر دليل والا وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو
عهد بالاسلام لهدمت الكعبة والثالثة قبل الحال الممتنع
كونها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها بان يكون المبتدا
مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سياتي او مضافا
الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او الى
مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قايما ويجوز تقديم هذه
الحال عن المصدر عند البصريين وتوسطها بينهما
وبين المصدر ومعمولها للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ
واما قولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا فشاذ والرابع

بعد واو

بعد واو المصاحبة الصريحة في معنى المصاحبة بان تكون نصا في
المعية كما سياتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت
زيد وعمرو واردت الاخبار بالتقارن فالخبر انما جاز ذكره لعدم
التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على التابع يكفيهم
من انتصاره على ذكر المتبوع في اللف والنشر المرتب بقوله
نحو لولا انتم لكنا مومنين فانتم مبتدا والخبر محذوف
اي صددتمونا بدليل انحن صددناكم وهذا كما ترى مما
تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم ان حذف الخبر فيه
لدليل جايز لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر
كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي
دالة على امتناع لوجود والمدلول على وجوده هو المبتدا
فاذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك في ان وجوده منع من
الاتيان فيصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب
مسده ونحو لعمرك لافعلن فعمرك مبتدا والخبر محذوف
اي قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب مسده وعمر بفتح
العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا
ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة ونحو ضربي زيدا
قايما فضربي مبتدا وهو مصدر عامل في زيد النصب وقايما
حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد
الخبر والاصل ضربي زيدا حاصل اذ كان او اذا كان قايما
فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة
وهاذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف
في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة

والمنصوب خبرها لا من أجل أحدهما التزاماً تنكير الحال
وأنهم لا يقولون ضربني زيد القائم بل القائم تنكيره
التزام الحال على أنه حال لا خبر الثاني وقوع الجملة الاسمية
مقرونة بالواو موقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد ونحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة
والمثناة التحتية وهي الحرفة سميت بذلك لأنها
إذا تركها صاحبها ضاعت فيكون ضيعتها أو ضاع
بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف إليه وضيعته معطوف
على المبتدأ والخبر محذوف أي مقرونان ذلك لدلالة الواو
وما بعدها على المصاحبة لا اقتران ووجب لقيام الواو
مقام مع ۞ باب في ذكر ما ينسخ
المبتدأ والخبر النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة
أنواع من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب
الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال
المقاربة والثاني عكسه وهو إن وأخواتها وما حمل
على إن والثالث ما ينصبهما معاً وهو ظن وأخواتها
وسميت نواسخ لأنها نسخت حكم المبتدأ والخبر أخذاً من
النسخ وهو لغة الإزالة وبدأ بالنوع الأول وغير متعرض
لأفعال المقاربة ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة
أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو
ثمانية كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار
وليس وفي معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وتحول
وراح وتحول الثاني ما يعمل بشرط تقدم نفي أو نهي أو

دعاء وهو أربعة

٥٧

دعاء وهو أربعة ما زال الماضي يزال لا ماضي يزيل وكان يزول فإنهما
تامان الأول منهما متعد إلى واحد ومصدره الزيل والثاني قاصر
ومصدره الزوال وما فتئ وما انفك وما برح وهذه الأربعة
معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون مختلفين
لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ وقوله ۞ [illegible] ۞
فقلت يمين الله أبرح قاعداً ۞ إذ الأصل لا تفتؤ ولا أبرح
ومثال النهي قوله ۞ صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت ۞
فنسيانه ضلال مبين ۞ والدعاء قوله ولا زال منهلا بجرعائك
القطر ۞ وتبين في الارتشاف بلا خلاف كما في البنا
القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية
الظرفية وهو ما دام لا غير كأعط ما دمت مصيبا
درهما أي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية
غير ظرفية لم تعمل وإن لم يرفعها منصوب بعدها حال
كعجبت مما دام زيد صحيحا أي من دوامه صحيحا ولا يلزم
من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور
بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والأرض إذ لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط ولا تنجر الظرفية
بدون المصدرية واتفق النحاة على أن كان وأخواتها
أفعال إلا ليس فإن الفارسي ومن تبعه ذهب إلى حرفيتها
والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة بها
وتاء التأنيث بها كما تقدم فيرفعن هذه الأفعال
وكذا ما تصرف منها المبتدأ تشبيها بالفاعل
ويسمى اسمها لغة حقيقة وفاعلاً مجازاً وينصبن خبره
تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولا

مجازا لكن يشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان الخبر
عنه بجملة طلبية ولا انشائية ولا يلزم التصدير ولا
الحذف ولا عدم التصرف وكذا الابتدائية سواء كان ننب
لنفسه او المصحوب لعطف او بعض نحو كان زيد فقيرا
واما قوله ۞ وكوني بالمكارم ذكريني ۞ فنادر ولعله
ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال
فانه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه
الافعال هو مذهب البصريين واما الكوفيون فانهم لا يعملون
لها عملا الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه
والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا
نحو كانوا هم الظالمين والضمير لا يستقر الا متصلا
الا بعامله ويلزم على مذهبه ان تكون هذه الافعال ناصبة
لا رافعة وهذا لا يعهد في الافعال والاصل تاخير الخبر عن
الاسم كما في المبتدا وقد يتوسط الخبر بين الاسم
والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة
تكون التوسط جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المومنين
وقوله وليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو
كان في الدار صاحبها فلا يجوز تقديم
الخبر على الناسخ لاجل الضمير المتصل ولا تاخيره عن الاسم
لاجل الضمير فالواجب التوسط واما تمثيلهم في هذا المقام بنحو
كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب
التوسط اذ لو تقدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون
ممتنعا لمانع كحصر الخبر في نحو وما كان صلاتهم عند البيت
الا مكاء وتصدية وكخفاء اعرابهما نحو ما كان زيد سيء

صريح

صريح وكذا ضمير يرجع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو
قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه
لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو الوجه بالاجنبي
وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان
جملة على الاصح بدليل اهولاء اياكم كانوا يعبدون
بان تقديم المعمول يوذن بتقديم جواز العامل لكن قيل
وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل
بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجواز نحو زيدا لم اضرب وعمرا
لن اضرب مع امتناع تقدم الفعل على لم ولن والا ولان يشهد
ببيت العروض وهو قوله ۞ اعلموا اني لكم حافظ ۞
شاهدا ما كنت او غائبا ۞ وقد يجب التقدم كان يكون
له صدر الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب التاخير كما يعلم
مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا ليس فانه لا يجوز
تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع
الجمود وما احتج به المجيزون من قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون يوم منصوبا بفعل
مقدر اي يعرفون لا بالخبر او انه ظرف والظرف يتوسع فيه
ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد الا جالسا ولم
يجز ما طعامك زيد الا كالا لكن هذا يقتضي جواز تقديم
خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه
والخبر دام فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان ما
الحرف المصدري لا يتقدم عليه ما في حيزه وكذا على دام وحدها لعدم تصرفها
ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وكذا غير ذلك

الابنية كما شرح ان هذا اجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه
نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض ما نعا باتفاق
ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني ان تكون
عالما واذا تقدم الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما
يمتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها
وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد وزيد ما قائما كان زيد
واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدا في جواز تعدده
مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا
معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما
وجهل انتسابه احدهما الى الاخر فالاسم هو اعرف على
المختار فان لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه فان لم
يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين
ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم
وان اختلفا تعريفا وتنكيرا وثم مسوغ فالمعرف هو الاسم
والاخر الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك
اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة
ومن وروده قوله ⁕ يكون مزاجها عسل وماء ⁕ وتختص
الخمسة الاول وهي كان وظل وبات واضحى وما بينهما بمرادفة
صار الدالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها
الى صفة اخرى اما باعتبار العارض او لعفاءٍ فيصير
المعنى واحدا نحو فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة
وقوله ⁕ امست خلاء وامسى اهلها احتملوا ⁕ وقوله
تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا ⁕ وقول الشاعر ⁕ اضحى
يمزق اثوابي ويضربني ⁕ وقوله تعالى ظل وجهه مسودا وهو كظيم ⁕ فظلت اعناقهم لها
خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص
هي وليس وما بمعناها بعدم الدخول على مبتدا وخبره ماض
فلا يقال صار زيد علم ولا ما دام زيد نجح وكذا البواقي لان
هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار
والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وتختص غير ليس
وفتي وزال من هذه الافعال بجواز التمام اي الاستغناء
بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل حقيقة وهذا هو الصحيح
عند ابن مالك وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان وعلى الاول معنى نقصانها اكتفاؤها
بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني
والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس وابطل ابن
مالك مذهب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في شرحه
على التسهيل وفي الارتشاف وهذا الخلاف مبني عليه
خلاف من انها هل تتعلق بها الظروف والجار والمجرور
ام لا فمن قال بدلالتها على الحدث اجاز تعلقها بها ومن
قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل
لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان
حصل وامسى واصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو
فسبحان الله حين تمسون اي تدخلون في المساء وحين
تصبحون اي تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين
فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت واضحى بمعنى
دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وبات بمعنى

عرس كقول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقد بات بمعنى او عرس بها وقد يكون بمعنى
نزل قال لبات بالقوم اي نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل
نحو صار الامر اليه اي انتقل وقد تاتي بمعنى رجع نحو الا
الى الله تصير الامور اي ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو
ظل اليوم اي دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى
لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك اي انفصل واما ليس فتنفي وزال بانها ملازمة
للنفي وما اوهمه خلافه فذلك بدل وتختص كان بمرادفة
لم يزل كثيرا فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله
على كل شيء قديرا وبجواز زيادتها متوسطة بين شيئين
متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره نحو زيد
كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك
والموصول وصلته نحو جاء الذي كان ضربته والموصوف
وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطرد زيادتها بين ما وفعل
التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومعنى زيادتها انها
لم يوت بها للاسناد وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ
الماضي وان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك وما
ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد
في صدر الكلام وآخره وهو كذلك لانها لما ذكر اولا يكون
معتنى بشانه وما ذكر آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما
ينافي الزيادة وجوز الفراء زيادتها آخرا قياسا على
الغاء ظن آخرا والصحيح المنع لان الزيادة خلاف الاصل

ولا تستعمل الا بما

الا بما اعتيد استعماله بعده وتختص بجواز حذف نون
مضارعها المجزوم اي بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند
الاطلاق ولا يحذف من غير المجزوم بالحذف وصلا ولا يحذف
من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اك لان الفعل الموقوف
عليه اذا دخله الحذف بقي على حرف او حرفين فيجب الوقف
عليه بهاء السكت كقه ولم يقه ولم يك كلم يع فالوقف
باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن
وانما لم يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى
الغاء الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف
الضمة لا حذف النون ان لم يلها ساكن ولا تحذف من المتصل
بالساكن لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة العارضة
لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستدلا بقوله ۝ اذا لم
تك الحاجات من همة الفتى ۝ وهذا ونحوه محمول عند
المانع المعتبر في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل ۝ ولا مضمر نصب
متصل ولا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط
عليه اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها ولا يحذف
معها بعض الاصل فاذا انتفت هذه الشروط
جاز الحذف نحو ولم اك بغيا اصله ولم اكن فحذفت
الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف
ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك
نحو وان تك حسنة برفع حسنة وتختص ايضا
بوجوب حذفها دون اسمها وخبرها معوضا عنها

بعد الحذف ما الزائدة وذلك مطرد بعد أن المصدرية الواقعة
في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما في مثل
قوله أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فإن قومي لم تأكلهم
الضبع * أصله أفتخرت لأن كنت ذا نفر ثم قدمت
العلة على المعلول لإفادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان
للاختصار فانفصل الضمير وصار أن أنت ذا نفر ثم زيدت
ما عوضا عن المحذوفة وأدغمت النون في الميم لما بينهما
من التقارب في المخرج فصار أما أنت ذا نفر ويقاس بضمير
المخاطب غيره وقد مثل سيبويه بأما زيد ذاهبا وإنما
خص ضمير المخاطب بالذكر لأنه لم يسمع من العرب حذفها
إلا معه ولا يجوز الجمع بينهما وكان لامتناع الجمع بين
العوض والمعوض وجوزه المبرد وجرى عليه في الشرح
وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها ضميرا كان أو
ظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد إن ولو الشرطيتين
كما في مثل قول الحريري * فإن وصلا ألذ به فوصل *
وإن صرما فصرم كالطلاق * وقولهم الناس مجزيون
بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر أي إن كان
عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله عليه الصلاة والسلام
التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان ما تلتمسه
خاتما من حديد وقول الشاعر * لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا *
وأما حذفها مع خبرها وإبقاء الاسم فضعيف وعليه إن
خير بالرفع أي إن كان في عملهم خير ونحو هذا وغيره
أربعة أوجه مشهورة وإن ضعف ثانيه وإن شرا فشر

كان في

كان في المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها
وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد إن الشرطية كقولهم
افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره فما عوض
من كان ولا هي النافية للخبر ولما فرغ من كان وأخواتها
أخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات وإن أما
فقال وما النافية عند الحجازيين كليس في رفع الاسم
ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على
المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر وبنو تميم
لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لأنها حرف
لا تختص بقبيل بل تدخل على الأسماء والأفعال وما حقه أن لا
يعمل قال شاعرهم * ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب *
فأجاب ما قتل المحب حرام * أي هو تميمي لا حجازي ولما كان
عملها على خلاف الأصل شرط لها الحجازيون أربعة شروط
أشار إلى الأول بقوله أن تقدم الاسم على الخبر فلو قدم
الخبر نحو ما مسيء من أعتب بطل عملها خلافا للفراء وإن
كان ظرفا أو مجرورا خلافا لابن عصفور وإلى الثاني
بقوله ولم يسبق الاسم بأن الزائدة فلو سبق بها كقوله
بني غدانة ما إن أنتم ذهب * بطل عملها وجوبا
عند البصريين لأنها محمولة على ليس في العمل وليس
لا يقترن اسمها بأن فيضعف عن الشبه وروي ذهبا
بالنصب وأول على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة وإلى
الثالث بقوله ولا معمول الخبر بأن سبق به نحو وما كل
من وافى منى أنا عارف * بطل عملها وجوبا لضعفها

في العمل ولا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا
كان المعمول ظرفا او جارا او مجرورا فانه لا يفصل نحو ما
عندك زيد مقيما وما انت في بيتنا لتوسعهم فيهما ما لا
يتوسع في غيرهما ولم ينبه على هذا الشرط في الشرح والى
الرابع بقوله وما الخبر بالرفع عطفا على الضمير المستكن
في يسبق اي ولم يسبق الخبر بالا بل لو سبق بها نحو وما محمد
الا رسول بطل عملها لبطلان معنى النفي زاد بعضهم شرطين
ان لا يتكرر وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء
الا شيء يعبأ به فاذا توفرت هذه الشروط عملت
كليس نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم واذا عطف على خبرها
بلكن او بل تعين في المعطوف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
نحو ما زيد قائما لكن قاعد او بل قاعد ولا يجوز النصب لان
المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في المنفي واما المعطوف
بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب اجود وكذا لا النافية
للوحدة او للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن
عملها قليل حتى انه لم يرد الا في الشعر خاصة ويشترط لها ما
تقدم في عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا الثاني وزيادة
على ما تقدم تنكير معموليها فلا تعمل في معرفة خلافا لابن جني
مستشهدا بقول النابغة ⊙ وحلت سواد القلب لا انا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا ⊙ واجاز في شرح التسهيل
القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالشذوذ وتاوله المانعون
على جعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال
تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل

والغالب

والغالب في خبر لا ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه
والصحيح جواز ذكره نحو قوله تعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا ⊙ وكذا يعمل عمل
ليس لات خلافا للاخفش وهي لا زيد عليها التاء
لتانيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين
وفتحت تخفيفا قال في الاوضح وعملها باجماع من العرب
انتهى ولكن لا تعمل الا في الحين نص عليه سيبويه
واخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين
وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو كظاهر عبارة الاوضح
وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال وتختص بالحين
او مرادفه وصرح به في الشذور بانها تعمل في الحين بكثرة
وفي الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالتوسط في
المسالة وما يجمع في الكلام بين جزءيها اي اسمها
وخبرها لضعفها بل لا بد من حذف احدهما لضعف
عملها والغالب في كلامهم حذف اسمها المرفوع
وبقاء المنصوب نحو ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص
ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ شذوذا ولات حين
مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو
الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان
مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف
فهذا فرع تصرف فيه ما لم يتصرف في اصله وابهم كلامه
انه لا يشترط في عملها تنكير معموليها ~~ولم يتعرض له في~~
~~النافية في عملها تنكير معموليها~~ ولم يتعرض لان النافية

لان اعمالها نادر كما في الاوضح تبعا لابن مالك بل ذهب
الفراء واكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة اهل العالية
كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقول الشاعر
ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين والنوع
الثاني من انواع النواسخ إنّ بالكسر والتشديد وأنّ بالفتح
والتشديد وهما موضوعان للتأكيد الحكم المقترن
باخرهما ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى
بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
ويفترقان من حيث ان إنّ المكسورة لا تغير الجملة من دخولها
عليها وان المفتوحة تصيرها في حكم المفرد ولهذا
تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور
مثبتا وبعده وظاهر المتن انه يجري ان التوكيد للايجاب
والنفي ويشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا
وهو لا يلائم لقول البيانيين ان زيدا ليس بقائم فيه توكيد ان
لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما ينافيه اذ لا محل ف
ولكنّ بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك وهو
رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء
تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات
الكرم له لان من شيمة الشجاع الكرم فاذا اردت
رفع هذا التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس
على هذا النظير ولا بد ان يتقدمها كلام لما مفهم لها
نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له
نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلاف له على الاصح نحو

اي التأكيد

ما قام

ما قام زيد لكن عمرا استشار فيه ويمتنع ان يكون مماثلا
له بالتمام قاله ابو حيان في النكت الحسان وقد تاتي لا
التوكيد نحو لو جاءني اخوك اكرمته لكنه لم يجئ
وكأنّ بفتح الهمزة والتشديد للتشبيه المؤكد عند
الجمهور لتركبها من الكاف الجارة للتشبيه وان المفيدة
للتأكيد سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كأن
زيدا اسد اذ اصله ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف عليه
ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت
همزة كأن لدخول الجار عليها واحسن ولا بعضها على
التشبيه والتأكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم
التركيب ويلزم عليه ان تكون لمطلق التشبيه ويليها
المشبه في الجملة بخلاف الكاف فهو مثل قولك الزيد يليها
المشبه به او للظن على راي بعضهم نحو كأن زيدا
كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه ولا تاتي للظن
بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه يؤول
مؤول به وليت وهي موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع
فيه نحو ليت الشباب يعود يوما بان يعود او المستحيل
عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي مالا فاحج منه بان حصول
المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير
وبالممكن قليل ولا يكون في الواجب ويجب في التمني
اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك ترقب وطماعية
في وقوعه والا صار ترجيا ولعل وهي موضوعة للترجي وهو
توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا

أو الإشفاق وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع نفسك
ولا يكون الترجي إلا في الشيء الممكن بخلاف التمني
فإنه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا وأما قول فرعون لعلي
أبلغ الأسباب أسباب السماوات فجهل منه أو إفك قاله
في المغني ولو عبر بالتوقع لكان أحسن لشموله لما ذكرنا
أو للتعليل على رأي الكسائي والأخفش نحو فقولا له قولا
لينا لعله يتذكر أي لكي يتذكر وهذا ونحوه عند
الجمهور للترجي وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين
كقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه
الصلاة والسلام لبعض أصحابه وقد خرج إليه مستعجلا
لعلنا أعجلناك والآية عند المانع محمولة على الترجي
والحديث على الإشفاق وعقيل يجيز جر بلعل لامها الأولى
وجر اسمها وكسر لامها الأخيرة وهي حينئذ غير
عاملة عمل إن كما في المغني وكلامه في الأصل يشعر
بخلافه فينصبن هذه الأحرف المتقدمة المبتدأ اتفاقا
بدخولها عليه ويسمى اسمها لهن ويرفعن الخبر أي خبر
المبتدأ ويسمى خبرها لهن لكن يشترط في اسمهن
ما تقدم في اسم كان وأخواتها ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف
هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لأنه لم يتغير عما
كان عليه ولهذا لا يجوز إن قائم زيدا ولو كان معمولا
لها لجاز والأصح الأول لأن هذه الأحرف شبهها بكان
الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء

بهما

بهما يعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر
معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية
ولأن معانيها في الأخبار فكن كالعمد والأسماء كالفضلات
فأعطيت إعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقرير
العلة متأتية في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها وينبني
على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم
إن قبل استكمال فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا
يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع أجاز العطف
لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن
محله إن لم يقترن بهن ما الحرفية الزائدة فإن اقترنت
بهن نحو إنما الله إله واحد وقل إنما يوحى إلي أنما إلهكم
إله واحد وكأنما يساقون إلى الموت ولكنما أسعى
لمجد مؤثل ولعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا
بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالأسماء ولهذا
سميت ما هذه كافة لكفها لما اقترنت بها عن
العمل ولا يستثنى من ذلك إلا ليت فيجوز حينئذ فيها
الأمران الإعمال والإهمال وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها
بالأسماء بناء على الأصح والإهمال حملا على أخواتها وقد
روي بهما قول النابغة. ألا ليتما هذا الحمام لنا. قال ابن
مالك في شرح الكافية وربما أفهم وما اقتضاه
كلامه من وجوب الإلغاء فيما عدا ليت وجوازه فيها
هو الراجح وقيل يجوز في الكل وهو ظاهر الألفية وقيل
بوجوب الإعمال في ليت وخرج بالحرفية الاسمية

بل لا تكسب في العمل كقوله ● ولكنما يقضى فسوف يكون
ومثلها أما المصرية نحو انما بعلت حسن ابي ان بعلك
حسن وتحتملها قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك
ان تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد ووقع في
الشرح وفي بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما
يقضي بما الكافة وهو غير ظاهر كان المكسورة اي كما
تخفف المكسورة مع الادخال كونها مخففة من
الثقيلة بان اشكر من بها لكن الاهمال كثير لزوال
اختصاصها بالاسماء وانما عملت قليلا استصحابا للاصل
وقد قرئ في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون
الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو
وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقع غير
الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر كقوله ● ان يزينك
لنفسك وان يشينك لهيه ● واذا اهملت لزم الخبر اللام
في الغالب كما سياتي ليلا يتوهم كونها نافية واما
لكن اذا كانت مخففة من الثقيلة فتهمل وجوبا لزوال
اختصاصها بالاسماء بل ليل ولكن كانوا هم الظالمين
وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه
حكاه عن العرب واما ان المفتوحة اذا خففت فتعمل
وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة لانها اشبه
بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية ولكن يجب
في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شان نعم في هذا
ابن الحاجب وانما ابن الدقل يوجب ذلك بل يجوز عنده

ان يكون غيره

تامة

ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في الكافية والاوضح
وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية لاشتمالها
على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر
الاسم واما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم كقوله ●
بانك ربيع وغيث مريع ● وانك هناك تكون الثمالا ●
وكون الجملة مفصولة منها ان بدئت بفعل متصرف غير
دعا اما بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس
نحو علم ان سيكون وقوله ● فاعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا ● او بحرف نفي نحو وحسبوا
الا تكون فتنة على ان لن نقدر عليه ايحسب ان لم يره احد
او لو الامتناعية نحو لو نشاء اصبناهم وقل من ذكرها
من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله ● علموا ان
يؤملون فجادوا ● واطلق الناظم هنا وغيره في الاوضح
بلا ولن ولم وما فتقتضي ذلك انه مقصور على احرفها وابهم
كلامه ان الجملة ان بدئت باسم او فعل جامد او دعاء
لم يحتج الى فاصل بينها وبين ان نحو واخر دعواهم ان الحمد
لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة
ان غضب الله عليها في قراءة بعضهم واما كان اذا
خففت فتعمل وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل
وحملا لها على ان المفتوحة لكن خالفتها في ان خبرها
لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يلزم كونه ضمير
شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقل ذكر اسمها
في الابتداء كقوله ● كان ظبية تعطو الى وارق السلم ●

في رواية نصب لطية. ويبطل العمل المتصرف الواقع
بعدها ولا يكون الا خبرا منها بأحد شيئين لا غير
إما بلم نحو كأن لم تغن بالأمس أو بقد نحو فمحذورها
كأن قد ألمّا. فإن كان خبرها مفردا أو جملة اسمية
لم يحتج إلى فاصل كقوله وصدر مشرق النحر. كأن ثدياه
حقان. وقوله كأن ثدييه حقان وترك ذكر ليت
ولعل لأنهما لا يخففان والحاصل أن ما خفف من هذه الأحرف
على ثلاثة أقسام فقسم يجوز الغاؤه وهو إن المكسورة
وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو
أن المفتوحة وكأن الملحقة بها. وهذه الأحرف لا يتوسط
خبرهن بينهن وبين أسمائهن لضعفهن عن أن يعملن
بعد عدم تصرفهن وإن عملن عمل الأفعال ولذا لا يتقدم عليهن
ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالأولى إلا إذا كان الخبر
ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما
مع تأخرهم عن العامل نحو إن في ذلك لعبرة مثال المجرور وإن
لدينا أنكالا مثال الظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو إن عند
هند غلامها وإن في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول
خبرهن عليهن مطلقا ولا على أسمائهن إلا إن كان ظرفا
أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا
ويجوز حذف خبرهن إذا علم مطلقا عند سيبويه
وقد يجب إذا سد مسده واو المصاحبة أو حال أو مصدر
مكرر ونحو ليت شعري أي الأرض فالاستفهام
نائب في الكفاية الخبر وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة

كما صحح

كما صححه ابن عصفور وجزم به في شرحه المنظوم
ومن جوزه اختار أن يخصه بضمير الشأن تفاديا واعلم أن
لهمزة إن ثلاث حالات وجوب الكسر إن لم يسد المصدر
مسدها ومسد معموليها ووجوب الفتح إن سد ذلك
وجواز الأمرين إن صح الاعتباران وعلى الحالة الأولى اقتصر
المصنف وذكر في صورها أربعة بقوله وتكسر إذا
وقعت في الابتدا أي في ابتداء الكلام حقيقة أو حكما
نحو إنا أنزلناه في ألا إن أولياء الله إذ لو فتحت لصارت
مبتدأ بلا خبر لفظا ولكانت بالمفرد وهو لا يستقل به
الكلام وبعد القسم أي بأن تقع جوابا له سواء وجد
معه اللام نحو يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين
أم لا كما في حم والكتاب المبين إنا أنزلناه لأن جواب
القسم يجب أن يكون جملة ولا يعارض هذا جواز الوجهين
بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما في الأوضح وغيره
نحو. أو حلفي بربك العلي. أني أبو ذيالك الصبي.
لأن من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم وبعد القول بأن تقع
مع معموليها محكية به نحو قال إني عبد الله لأن محكي
القول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها فإن وقعت
بعد القول غير محكية وجب كسرها في نحو ولا يحزنك
قولهم إن العزة لله جميعا وفتحها في نحو أخصك بالقول
أنك صالح ونحو أتقول أن زيدا عاقل وقبل اللام الابتدائية
المعلقة للعامل عن العمل نحو والله يعلم إنك لرسوله
لرجوع اللام إذ لو فتحت لزم تسليط العامل عليها

لام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل
ما قبله فيما بعده وهاذه اللام وان تأخرت لفظا لمانع
فرتبتها التقديم على ان وتكسر ايضا اذا وقعت في اول
الجملة المخبر بها عن اسم عين وفي اول الصلة والصفة
والجملة الحالية والمضاف اليها مما يختص بالجمل كاذ وحيث
وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجواز الفتح بعد
ما يختص بالفعل قال بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين
بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة
والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم اضافتها
الى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لان الاصل في المضاف اليه
ان يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد انما هو في اللفظ
لا في المعنى على ان الكسائي جوز اضافتها اليه ومن ثم قال
المرادي ويتخرج الفتح على مذهب الكسائي وعلى ذلك
ينبغي جوازهما ايضا بعد اذ ويؤيدهما جوازهما في اذا
الفجائية مع اختصاصها بالجملة تتمة تفتح ان وجوبا
اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه ومبتدا غير محكية او
مبتدا او خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه
خبرها او مجرورة بحرف او بما لا يختص بالجمل او
تابعة لشيء من ذلك وتكسر ان او تفتح ان وقعت بعد
اذا الفجائية او فاء الجزاء او اما او لا جرم او واو مسبوقة
بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت في موضع التعليل
او خبر عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد
وقد بسط في الاوضح الكلام على هاذه الامور وتجوز

دخول اللام

دخول اللام الابتدائية عند ارادة المبالغة في التاكيد
على ما ان الذي او شيء تأخر من خبر ان المكسورة وان تقدم
معموله نحو اني لزيد وان زيدا لانت قائم فلو قدم الخبر
امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا
او ماضيا متصرفا خاليا من قد وهاذه اللام هي الداخلة
على المبتدا وانما اخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي
تاكيد وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة وزعم ان ليس لا
ينفرد معمولها عليها او من اسمها عن خبرها نحو ان في
ذلك لعبرة ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او مجرورا
او عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة
بعضهم تقتضي ان تاخر الاسم عن الخبر شرط في دخول
اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان لا تليه ان لئلا يجتمع
بين حرفي تاكيد كما قلنا او ما توسط بين الخبر والاسم
او بين الاسم وغيره من معمول الخبر نحو ان زيدا لطعامك
اكل وان في الدار لعمرا جالس بل اخر عن الخبر
امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسطه حالا والخبر
غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه وان صلح
الخبر ايضا وهو ما صححه ابن مالك وابو حيان وصحح بعضهم
المنع لانه اخر واذا اعيد للتاكيد لم يعد الا مع ما دخل
عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة وقضية
كلام بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط
لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يفصل المعمول
عن ان كما قلنا او من ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص

الحرف يسمى به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون
يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى او لانه
حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ للسقف من السقوط والصحيح انه اسم وانه لا محل له
من الاعراب ومنع في قوله من خبر ان ليبان تنبيه لا
تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرجت
على زيادتها نحو ○ ام الحليس لعجوز شهربه ○ ولكنني
من حبها لعميد ○ قال ابن بري ما له واحسن ما زيدت فيه قوله
○ ان الخلافة بعدهم لذميمة ○ وخلايف طرف لمما احقر ○
ويجب دخولها مع ان المخففة المكسورة الهمزة ان اهملت
ولم يظهر المعنى لانها لما اهملت صارت بصورة ان النافية
فيجب التمييز بينهما باللام ويقال له وتسمى اللام
الفارقة فان اعملت او ظهر المعنى لوجود قرينة رافعة
لاحتمال النفي لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد
لن يقوم او معنوية بان يكون الكلام سيق للمدح كقوله
انا ابن اباة الضيم من آل مالك ○ وان مالك كانت كرام المعادن
لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور
وقضية كلامه في الشرح ان هذه اللام هي لام الابتدا
وبه صرح في التوضيح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن
مالك وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق وثمرة
الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله
عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمومنا
فمن جعلها لام الابتدا كسر همزة ان ومن جعلها لاما

اخرى

اخرى فتحها وشبه ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر
لا النافية للجنس لمشابهتها لها في التاكيد ولزوم
الصدر والدخول على الجملة الاسمية وتسمى لام التبرية
لانها تدل على نفي الجنس وكانها تدل على البراءة منه
ويخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع
والزائدة فلا تعمل شيئا وهي التي دخولها في الكلام
كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة فانها تعمل
عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس لا تكون نافية للجنس
فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال
ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب قال وتعرف بين
ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم
في ما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس
وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس
على سبيل الاستغراق والثاني ان يدخل عليها جار الثالث لا
والرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل وان يكون
هو والخبر نكرتين واليهما اشار بقوله لكن عملها
خاص بالنكرات المتصلة بها ولا تعمل في معرفة وما
يوهم خلاف ذلك موول بما يناسبه وما في نكرة منفصلة
فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت
وجوازا ان تكررت ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب
علم ممقوت او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في الدار
ولا عشرين درهما عندي ظهر نصبه وكان معربا بالاتفاق
والمراد بشبهه ما تعلق به شيء من تمام معناه سواء

سواء كان ذلك الشيء مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما
سمي شبيها بالمضاف لتعلقه بما بعده كالمضاف فان كان
اسمها غير مضاف او شبهه بان كان مفردا او مثنى
او مجموعا بني معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه
معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط
او جمع تكسير لمذكر او مؤنث بني على الفتح كما في نحو
لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما
اعطيت ولا معطي لما منعت وبني عليه وعلى الكسر
مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان مما جمع بالف
وتاء كما في نحو لا مسلمات ونحو قوله فيه نلذ
ولا لذات للشيب والكسر استصحابا للاصل والفتح نظرا
للاصل في بناء المركبات قال المصنف وهو ارجح والتزمه ابن
عصفور ويبنى على الياء على الاصح ان كان مثنى او مجموعا
على حده كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد
تقدم ان لا اذا تكررت كان عملها جائزا لا واجبا
ولذا قال فاتحا في نحو لا حول ولا قوة الا بالله من كل
تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد فتح الاول من
الاسمين واذا فتحته ففي الثاني ثلاثة اوجه الفتح على اعمال
لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما والكلام
حينئذ جملتان والنصب على جعلها زائدة وعطف الاسم
بعدها على اسم محل لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب
اليوم ولا خلة بنصب الثاني والكلام حينئذ جملة
واحدة والرفع على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف

ما بعدها

ما بعدها على محل لا مع اسمها فان موضعهما رفع بالابتداء
لانهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد وحينئذ فالاسم والخبر
عنها ان يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان
وهذه الاوجه الثلاثة جائزة في الثاني ايضا اذا كان اسم
لا الاولى معربا نحو لا غلام رجل ولا امراة كالصفة اذا كانت
مفردة فان اسم لا المبني كما في نحو لا رجل ظريف ولا ماء بارد عندنا
فالفتح على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر
ثم ادخلت لا عليهما بعد ان صارا كالاسم الواحد والنصب على
اتباع الصفة لمحل اسم لا والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها
وكان الصفة في ذلك التركيب للبعض المتصل واما البدل فان كان
نكرة فكالصفة المفصولة على ما ياتي نحو لا احد رجلا وامراة
في الدار ومثله عطف البيان ان اجزناه في النكرات وان كان
معرفة وجب الرفع كالنسق المعرف نحو لا احد زيد فيها
ولك فيه ايضا رفعه اي الاول على الابتداء او على اعمال لا عمل
ليس واذا رفعته فيمتنع حينئذ في الثاني النصب
لعدم المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز فيه الفتح على اعمال لا
الثانية نحو لا لغو ولا تاثيم فيها والرفع على اعمالها عمل
ليس او زيادتها وعطف ما بعدها على ما قبلها نحو
لا ناقة لي فيها ولا جمل ففي جملة التركيب خمسة اوجه
وجهان في الاول وثلاثة في الثاني ولو قلت لا رجل ولا امراة
جملا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد وان لم تتكرر لا
مع المعطوف نحو لا حول وقوة او فصلت الصفة من موصوفها
نحو لا رجل فيها كريما او كانت غير مفردة فان كان

مضافة او شبيهة به سواء كان الموصوف مفردا ام لا نحو
لا رجل صاحب بر عندنا او لا غلام رجل صاحب بر عندنا او
كانت مفردة وهو غير مبنية نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا
امتنع في المسائل الترجيح في المعطوف والصفة البناء لعدم لا
في الاول وامتناع التركيب في الثاني لانهم لم يركبوا
ثلاثة اشياء فيجعلوها كشيء واحد وجاز فيها الرفع
والنصب كقوله • فلا اب وابنا مثل مروان وابنه • ويروى
برفع ابن ونصبه تتمة اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا
عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين نحو قالوا
لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي موجود فان جهل وجب
ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا احد
اغير من الله جل وعز وقد يحذف اسم لا للعلم به كقولهم
لا عليك اي لا باس عليك الثالث من انواع النواسخ
ظن من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم
ورأى بمعنى علم لا من الرأي وقد ترد بمعنى ظن وحسب
وهي كظن ودرى في لغة بمعنى علم والاكثر تعديها
بالباء فان دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر
بنفسها وخال ماضي يخال وهي كظن لا ماضي يخول بمعنى
يتكبر وزعم وهي كظن والاكثر وقوعها على أن وأنّ
وصلتيهما فتسد مسد مفعوليها والزعم قول يطلق
على الحق والباطل واكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي
شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن
الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي

سفيان

سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته تجده
يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا وهو كقول لم يقم
الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى
ومن استعماله في الصحيح قول ابي طالب • ودعوتني
وزعمت انك ناصح • ولقد صدقت وكنت ثم امينا • ووجد
بمعنى علم لا بمعنى حزن او حقد او غضب وعلم بمعنى تيقن لا بمعنى
عرف وخرج بقوله القلبيات اي القائم معانيها بالقلب
ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون
لازمة غالبا كرأى بمعنى ابصر كرأيت الهلال اي
ابصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب
الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودرى بمعنى
ختل كدرى الذئب الصيد اذا ختله واستخفى له
ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع
وزعم بمعنى سمن او هزل تقول زعمت الشاة اذا سمنت
او هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى
يصار ذا جدة وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال
علمت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا
متصرفاتها تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفاء فاعلها
تنصبهما معا مفعولين لها عند الجمهور نحو وظنوا ان
لا ملجأ من الله الا اليه وقوله رأيت الله اكبر كل شيء محاولة
واكثرهم جنودا وقوله • حسبت التقى والجود خير
تجارة • وقوله دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط • وقوله
ما خلتني زلت بعدكم ضمنا وقوله زعمتني شيخا ولست

بشئ ونحو قوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله فان علمتموهن
مومنات والاصل في هذه الافعال ان يعملن ولكن قد يعرض
لهن ما يضعفهن عن العمل فيعملن معه بوجه جهة وتلغين
بوجه اذ الالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه
او بتأخره ان تأخرن عن المعمولين نحو قوله القوم في اثري ظننت
بتأخر الفعل واهمل لضعفه بالتأخر وما قبله مبتدأ وخبر وتلغين
متساويات لا عملا انما ان يتوسطن بينهما نحو قوله ابالاراجيز
يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور فتوسط
الفعل بين اللؤم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط ايضا وانما
كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد السواء لان ضعف
العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما
مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل لفظي
اقوى من المعنوي وبه جزم في الاوضح ويفهم من كلامه
ان الالغاء جائز لا واجب وانه لا يجوز مع تقدم العامل
على المعمولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على
المشهور او هاذه الابطال ان وليهن ما له صدر الكلام وهي
واحد من ستة وهي ما مطلقا وما وان في جواب القسم ملفوظ
به او مقدر اذ ليس لهما صدر الكلام في غير الحالتين النافيات
لما وليس نحو علمت ما زيد قائم وعلمت والله لا زيد في
ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم او لام الابتداء نحو
ولقد علموا لمن اشتراه الاية ومنه قوله انى رأيت
ملاك الشيمة الادب او لام القسم نحو علمت والله
ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتاتين منيتي ا و
استفهام

استفهام سواء تقدمت اداته على المفعول الاول نحو وان
ادري اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم
استفهام كما سياتي ام اضيف الى ما فيه معنى الاستفهام
كعلمت ابو من زيد فان كان الاستفهام في الثاني كعلمت
زيدا ابو من هو فلا ارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به
ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح الكافية بعمل عملهن
اي عمل هاذه الافعال في اللفظ دون المحل وجوبا لوجود
المانع من العمل وهو اعتراض ما له صدر الكلام وسمي ذلك
تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو
كالمراة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف
بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها وما برح في
الاستفهام بين ان يكون عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصى
ونحو علمت متى السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا
اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده
لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له الصدر تتمة
ذكر ابن علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله
تعالى وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور
وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في
التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه ايضا كقوله
وقد علم الاقوام لو ان حاتما ا راد ثراء المال كان له وفر
ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما لغير دليل لانك
اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم يكن فيه فائدة
اذ لا يخلو الانسان عن ظن ما فان دل دليل جاز ذلك

تنبيه قد يجري القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر
مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء
بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به او منفصل منه بظرف او
مفعول نحو أتقول زيدا منطلقا او في الدار تقول عمرا مقيما
أجهالا تقول بني لؤي • فإن لم يستوف الشروط تعينت
الحكاية **باب** في ذكر الفاعل وأحكامه **الفاعل**
هو اسم او ما في تأويله قدم عليه فعل تام او ما في تأويله واسند
اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه
مرفوع بما اسند اليه ورفعه اما حقيقة **كقام زيد وعمرو**
قائم ومات عمرو وكذا الرميت اخره او حكما كالمجرور
بمن الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو
ولولا دفاع الله الناس ومثل بمثالين تنبيها على ان الفاعل
نوعان نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول ونوع
يكون المسند قائما به كالثاني **ومنها انه لا يتأخر**
عامله عنه بان يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا كالكلمة
الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع عجز الكلمة
على صدرها واشار ابو البقاء في اللباب على انهما
كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها اخرها ان سر
الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل
مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم
اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف
كما في وان احد من المشركين استجارك واما نحو قول
الزباء ٥ ما للجمال مشيها وئيدا ٥ فضرورة او قول

ومنها

ومنها ان عامله لا يلحقه علامة تثنية اذا كان الفاعل
مثنى ظاهرا **ولا علامة جمع** اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال
على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نساء **بل يقال**
قام رجلان وقام رجال وقام نساء بتجرد العامل من علامة
التثنية والجمع وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال
الظالمون وقال نسوة **كما يقال** مع المفرد **قام رجل** بتجريد
الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر
مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم
تجريد العامل رفعا لهذا الايهام وحكم الوصف في ذلك
حكم الفعل **وشذ الحاقهما** اي العامل المسند لما بعدها
من مثنى ومجموع كما قال الشاعر ٥ وقد اسلماه مبعد
وحميم ٥ وقوله يلومونني في اشتراء النخيل اهلي
فكلهم الوم • وقوله نتج الربيع محاسنا القحنها
غر السحائب • وهذه لغة طيء ويسميها النحويون لغة
اكلوني البراغيث وعليها حمل ظاهر قوله عليه الصلاة
والسلام **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل** وملائكة بالنهار
وقوله ايضا لورقة بن نوفل **او مخرجي هم** يتشهد بدا
انه حين قال له ورقة يا ليتني اكون معك اذ يخرجك
قومك واصله او مخرجوهم اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء
وكسر ما قبلها فصار او مخرجي هم وفهم من كلامه
ان هذه الاحرف اللاحقة ليست بضمائر وهو كذلك
على هذه اللغة بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت

اللغة

هند والصحيح أن هذه لا تمتنع مع المفردين والمفردات
المتعاطفة خلافا للخضراوي وإنما كان الفصيح ترك
علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه
لأن تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه
فإنه قد لا يعلم من لفظه فإن يكون مثل التأنيث مع أن في
الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم ومنها أن علامة تلحقه
علامة التأنيث في آخره إن كان ماضيا أو وصفا وفي أوله
إن كان مضارعا إن كان الفاعل مؤنثا حقيقيا كان وهو
ما له فرج كقامت هند وتقوم دعد وزيد قائمة أمه
أو مجازيا وهو بخلافه نحو طلعت الشمس وتغرب الشمس
واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب وإلحاقها له
واجب إذا أسند إلى ظاهر متصل حقيقي التأنيث ولو
مثنى أو مجموعا بالألف والتاء كقامت الهندات أو الضمير
متصل عائد على مؤنث كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم
قال فلانة وأما قوله ولا أرض أبقل إبقالها فضرورة ويجوز
الوجهان في إلحاق العامل العلامة وعدمه في أربع مسائل
والاختيار في أحدها في العامل إذا أسند إلى مجازي التأنيث
الظاهر المتصل نحو طلعت أو طلع الشمس والمنفصل نحو قد
جاءتكم موعظة ونحو فقد جاءكم بينة وكلامه في
الشرح يقتضي أن التأنيث في هذا أرجح وكلامهم صريح
في خلافه كما ستراه والثانية في العامل إذا أسند
إلى الحقيقي التأنيث المنفصل من العامل بغير إلا نحو
قامت اليوم هند وحضرت القاضي امرأة ونحو إذا جاءك

المومنات

المومنات وقوله إن امرأة فقدت منكم واحدة وخرج بقوله
الحقيقي غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة
أحسن إظهارا لفضل الحقيقي على غيره قاله الدماميني
في شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذي يظهر
خلاف ذلك فإن الكتاب العزيز قد كثر الإتيان بالعلامة فيه
عند الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية يوقع
فيه ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما تركت فيه
العلامة في الصور المذكورة نحو خمسين موضعا والأكثرية
آية على الاستعمال بن دليل أرجحيته فينبغي المصير
إلى القول بأن الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن انتهى
وما بحثه مر ابن لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هي المشار
إليها بقوله أو المنفصل بعامله كما في باب نعم وبئس
وذلك نحو نعمت أو نعم المرأة هند فالتأنيث على مقتضى
الظاهر والتذكير على إرادة الجنس إذ ليس المراد
امرأة واحدة بل المراد الجنس بمدحه أو ذمه عموما
ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين
والرابعة في العامل إذا أسند إلى الجمع سواء كان جمع
تكسير لمذكر نحو قالت الأعراب أو لمؤنث كقامت
الهنود أم اسم جمع كقامت النساء أو اسم جنس كأورقت
الشجر فالتأنيث في ذلك كله على التأويل بالجماعة
والتذكير على التأويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع
إلا جمعي التصحيح لمذكر والمؤنث فكم حكمهما
أي في التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الأصح في

نحو قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم فكما يجب في نحو
قام زيد لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه
العلة جواز الوجهين في نحو جاء البنون لتغير نظم واحده
وبه صرح بعضهم ثم نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك
ويجب التانيث في نحو **قامت الهندات** مما هو جمع لمؤنث
سالم كما يجب في نحو **قامت هند** وهذا مذهب جمهور
البصريين وصححه المرادي وغيره واستثنوا منه ما يكون
واحده مذكرا كالطلحات او مغيرا كالبنات فحكمه حكم
جمع التكسير **ونقل** الشاطبي الاتفاق على ذلك ايضا
في الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة سؤال وهو
ان يقال قد تقرر ان الفاعل الحقيقي التانيث يجوز فيه
الوجهان فلم تحتم التانيث في نحو ما قامت الا هند
مع انه حقيقي التانيث اشار الى دفعه بقوله **وانما**
امتنع في النثر ان يقال ما قامت الا هند بتانيث الفعل
لان الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو
مذكر محذوف والفعل مسند اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير
ما قام احد الا هند وقضية هذه العلة امتناع نحو ما طلعت
الا الشمس وابهم كلامه جواز التانيث في النظم
وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر

⊙ ما برئت من ريبة وذم ⊙ في حربنا الا بنات العم ⊙

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النثر
وصححه المرادي في نقله وصرح المصنف في الشذور وهو حجة
ومنه قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع

وحذف الفاعل

وحذف الفاعل في هذا الباب مطرد **فحذفه** اذا وقع فاعل
المصدر كما في نحو **او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما**
فالاطعام مصدر فاعله محذوف والتقدير او اطعامه يتيما
بالاضافة الى الفاعل وكحذفه في باب النيابة عن الفاعل
نحو **قضي الامر** اصله والله اعلم قضى الله الامر وكحذفه
في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو **اسمع**
بهم وابصر اي بهم وهذا بناء على ان افعل خبر بصيغة الامر
واصله افعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سبق في
بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه الظاهر
لكونه على صورة الامر فزيدت الباء في فاعله لاصلاح
اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لا بمعنى وقى
فهذه اربعة مواضع يطرد فيها حذف الفاعل فيها ويضاف
اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن
يا زيدون واضربن يا هند كما قرر في محله **ووقع** حذفه
في **غير هذا** لانه عمدة كالجزء في الكلمة وذلك
لا يجوز حذفه بل ان ظهر في اللفظ فذاك واضح والا فهو
ضمير مستتر راجع الى المذكور كهند قامت او لما
دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب
الخمر حين يشربها اي ولا يشرب الشارب وحسن
ذلك تقدم نظيره في قوله لا يزني الزاني او لما دل عليه
الحال المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت
الروح **والاصل في الفاعل ان يلي عامله** لانه كالجزء منه
ولذلك سكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا كراهية توالي

اربع متحركات وانما يكره ذلك في كلمة واحدة
بدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول
فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتاخر عن الفاعل لانه فضلة
وقد يجاء بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل ويتاخر الفاعل
عنه اما جوازا كما في نحو ولقد جاء ال فرعون النذر
وقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى
على قدر وايضا في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتاخر
لتقدمه في الرتبة واما وجوبا وذلك في ثلاث مسايل
احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو واذ
ابتلى ابراهيم ربه اذ لو اخر للزم عود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع
مخصوصة واجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه ابن مالك
فقال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية
ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وذلك نحو ضربني
زيد اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله
وهو لا يجوز الا فيما استثني الثالثة ان يحصر الفاعل
بانما نحو انما يخشى الله من عباده العلماء او بالا على
الاصح نحو ما ضرب عمرا الا زيد وقد يجب ذلك الاصل
الذي هو ايلاء الفاعل لعامله وتاخير المفعول عنه وذلك
في ثلاثة مواضع ايضا احدها ان يكون الفاعل ضميرا
متصلا بالفعل كضربت زيدا اذ لو قدم على الفاعل
لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك
ان تاخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا

ايضا

ايضا والا تقدمه على عامله جائز كما صرح به في الاوضح
فاعترض فيه على ابن [illegible] بان كلامه في الالفية يوهم
امتناع التقديم الثانية ان يخاف التباس احدهما بالاخر
لعدم ظهور الاعراب وعدم تمييز قرينة تميز احدهما
على الاخر سواء كانا مقصورين او اسمي اشارة او موصولين
او مضافين الى ياء المتكلم وذلك نحو ضرب موسى عيسى
او غلامي [illegible] وهذا ذا او من في الدار من على الباب فتعين
في مثل هذا كون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا
لابن الحاج محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على
عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب
احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز
عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل الاتفاق
على انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعويهم كون تلك
اسمها ودعويهم خبرها وبالعكس بخلاف ما اذا وجدت
قرينة لفظية او معنوية فلا يجب التاخير بل يجوز التقديم
كما في نحو ارضعت الصغرى الكبرى وضربت موسى
سعدى الثالثة ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد
عمرا او بالا على الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمرا وقد يتقدم
المفعول على العامل والفاعل اما جوازا نحو فريقا هدى
وفريقا حق عليهم الضلالة واما وجوبا وذلك في مسئلتين
احداهما ان يكون له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا
فان اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم
بايا وكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين

الثانية أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب أما وليس
الفاعل منفصلا بغيره مقدم نحو فأما اليتيم فلا تقهر ونحو
وربك فكبر والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات تأخره وجوبا
وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وعلى الفاعل جوازا
ويوجد في بعض النسخ وإن كان الفعل العامل في الفاعل
نعم وبئس فالفاعل إما ظاهرا ومضمر فالظاهر يجب أن يكون
إما معرفا بأل الجنسية على أصح القولين أو العهدية على القول الآخر
والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازا وللعهد الذهني أو الشخصي
مذكور في المطولات نحو نعم العبد إنه أواب وبئس
الشراب أو مضافا لما هو بأل الجنسية نحو ولنعم دار المتقين
وبئس مثوى المتكبرين أو مضافا للمضاف لما هو فيه كنعم
ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط كون
الظاهر بأل أو مضافا لما هو فيه هو الغالب كما قال المرادي
فقد حكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة
مفردة ومضافة وأجاز المبرد أن يكون علما كقوله عليه
الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه
مما يوهم بظاهره أن الفاعل علم ومضاف إلى علم شاذ أو مؤول
وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو مذهب القائل بفعليتهما
وأما من يرى اسميتهما فقد قال صاحب البسيط ينبغي
أن يكون تابعا لنعم إما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم
يراد به المدح وأما الفاعل المضمر فقد أشار إليه بقوله
أو مضمرا مفردا **مستترا** وجوبا **مفسرا** لكونه مبهما
بتمييز نكرة قابل لأل مذكور غالبا **مطابق** لذلك التمييز

مخصوص

للمخصوص بالمدح أو الذم إفرادا وتذكيرا وفرعيهما **نحو بئس**
للظالمين بدلا ونحو نعم امرأ هرم ونعم رجلين الزيدان ونعم
رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة خبره تقدمت
عليه أو تأخرت والرابط بينهما العموم ثم إذا كان الفاعل ظاهرا
كما مر وكذا إذا كان مضمرا مستترا لا يجوز توسطه بين الفعل
والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد
رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه
أواب **باب** في ذكر النائب عن الفاعل وهو ما
حذف فاعله وأقيم هو مقامه **يحذف الفاعل** للجهل به كسرق
المتاع أو لغرض لفظي كتصحيح النظم أو معنوي كالتعظيم
فينوب عنه في أحكامه كلها من وجوب الرفع والتأخير
عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه
وامتناع حذفه وغير ذلك من الأحكام للفاعل وهذه العبارة
لعمومها أحسن من عبارته في الأوضح **مفعول به** إذا وجد
وهو النائب عنه بالأصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع
وجوده نحو وقضي الأمر كما يفهم من قوله **فإن لم يوجد**
في اللفظ **فينوب عنه ما** أي الذي أو شيء **اختص وتصرف**
من ظرف زمان أو مكان نحو صيم رمضان وجلس أمام الأمير
والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها والمختص
ما اختص بعلمية أو إضافة أو غيرهما **أو مجرور** بحرف
لغير تعليل نحو ولما سقط في أيديهم ومعنى كونه متصرفا
أن لا يلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال كمنذ ورب
وما خص بقسم أو استثناء وظاهر كلامه أن النائب هو

المجرور بغفط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين
والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع المجرور وفي
الارتشاف انه لم يقل به احد وقال ابن الفرا النائب الجار فقط
وهو بعيد لان الحرف لا حظ له في الاعراب لفظا ولا محلا او مصدر
نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة والمتصرف منه ما جاز النصب
على المصدرية والمختص ما اختص بنوع من الاختصاص كتحديد
العدد او كونه اسم نوع وابهم عطفه هذه الاشيا باو انه
لا اولوية لبعض منها على بعض واختار هذه الاشيا في الجامع
تبعا لابن عصفور اولوية المصدر وبهم من تخصيصه النيابة
بما ذكر انه لا يجوز نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى
ولا المفعول له والمفعول معه ومن في قوله من ظرف للبيان وفيه
اشارة الى ما لا تتاتى النيابة بدونه بقوله وبضم اول الفعل
المتصرف عند ارادة اسناده الى النائب لفظا او تقديرا
مطلقا اي ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا
مجردا او مزيدا ويشاركه في الضم ثاني الماضي المبدو
بتاء زائدة معتادة ان تكون للمطاوعة كتعلم وتضارب
وثالث الماضي بهمزة الوصل نحو انطلق واستخرج ويفتح
ما قبل الاخر لفظا او تقديرا ان كان مضارعا مجردا
او مزيدا بان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا ان
كان اوله مضموما في الاصل ويكسر كذلك ان كان
ماضيا كضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضرب
عمرو بضم اوله ايضا وفتح ما قبل الاخر واما الفعل الجامد
بل ينبغي للنائب اتفاقا في كان وكاد واخواتهما

نحو تعلم

خلاف

الجواز

خلافا لمذهب الجمهور وعليه فلا يصح انه لا يقام خبرها بل
ان قلنا تعمل في الظرف اقيم والا تعين ضمير المصدر
ولم يتعرض لرافع النائب اذا كان اسما [illegible] وذكر في
الجامع انه لا يتغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى
اسم المفعول وكذا في فاء الفاعل الثلاثي المعتل العين
نحو قال مما عينه واو وباع مما عينه ياء الكسر خلصا
نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها
الى الفا بعد اسكانه ثم قلبت الواو يا لسكونها
وانكسار ما قبلها وسلمت اليا في الثاني لسكونها بعد
حركة تجانسها وهذه اللغة العليا والكسر مشما ضما
تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب
الكسرة شيئا من صوت الضمة وما تغير اليا والغرا قبل
ينبغي ان يستمر ذلك مع ان الغرا قد عبر به وهذه اللغة الوسطى
وبها قرا ابن عامر والكسائي في قيل وغيض والضم
خلصا نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب اليا واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله ◎
حوكت على نولين اذ تحاك • وقوله ليت شبابا بوع فاشتريت •
وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث
في الفعل المعتل وان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول
باحد الوجوه اجتنب كبعت وعقت مبنيين للمفعول
فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا الضم في الثاني وجزم
به في الجامع ومثل قال وباع نحو اختار وانقاد مما اعتل عينه
باب الاشتغال اي اشتغال العامل عن المعمول

وهو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن العمل فيه
بالعمل في ضميره او ملابسه لولا ذلك لعمل هو او مثله
فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم
المشتغل عنه بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح رفعه
على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب نصبه وما يجب رفعه
وما يستوي فيه الامران هكذا ذكره النحويون وتبعهم
المصنف فشرع في بيانها بقوله يجوز في نحو زيد ضربته
او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه او رجلا يحبه رفع زيد
بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه الى تقدير والجملة بعده
في محل رفع على انها خبر له والرابط بينهما الضمير
وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين ونصبه
باضمار عامل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى او معنى
فقط مقدم على الاسم الا لمانع فيقدر في المثال الاول
ضربت فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك
وفي الثاني جاوزت فيقال جاوزت زيدا مررت به
اذ لا يصل مررت الى الاسم بنفسه وفي الثالث اهنت
يقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان من ضربه
فقد اهان زيدا فالاسم في هذه الامثلة منصوب بعوامل
مضمرة واجبة الحذف لان المذكور عوض عن المقدر
فلا يجمع بينهما فلا موضع للجملة التي هي بعده من
الاعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية
ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر
بان لم يصلح كما في نحو رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا

للفارسي

للفارسي ويترجح النصب على الرفع في نحو زيدا اضربه
او لا تضربه مما الفعل المشتغل ذو طلب ولو بصيغة الخبر
وانما رجح للطلب الرافع بقوله الاسم اذ في الرفع الاخبار بالطلب
عن المبتدا وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم واول ما ورد
من ذلك وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير
في محل رفع وان نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
فانما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع ان الفعل
ذو طلب لانه متأول عند سيبويه على حذف الخبر المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم
السارق والسارقة ثم استونف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل
عنده في الخبر في نحو هذا ومثله الزانية والزاني فاجلدوا
ويترجح ايضا في نحو والانعام خلقها لكم بعد خلق الانسان
من نطفة بالاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية
ولم يفصل ذلك العاطف باما وانما رجح للتناسب بين
المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها
وبعد اذا من التناسب وان يفصل عما تلاه باما نحو قام زيد
واما عمرو فاكرمته ترجح الرفع لان اما تفصل ما بعدها
عما قبلها وحتى وبل ولكن كالعاطف نحو ضربت القوم حتى
زيدا ضربته فله في الارجح ويترجح ايضا في نحو ابشرا
منا واحدا نتبعه وما زيدا رايته مما الاسم السابق
واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كان وما النافيتين
وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه وانما
رجح لغلبة وقوع الفعل بعد همزة الاستفهام وما النافية

نعم ان فُصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيد
تضربه فالمختار الرفع ويترجح النصب ايضا اذا رفع الاسم
التالي جوابا لاستفهام منصوبا كزيدا ضربته جوابا
لمن قال ايهم ضربت او من ضربت اذ لو رفعه يوهم ان الفعل
المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه
بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل في
الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشرنا الى ذلك
في اول الباب ويجب النصب اذا وقع في الاسم التالي
بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد ادوات الشرط
في نحو ان زيدا لقيته فاكرمه ومتى عمرا تلقه فاحسن
اليه او ادوات تحضيض كما في نحو الا عمرا اهنته هلا
زيدا اكرمته او ادوات استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا
ضربته وانما وجب لوجوبه اي لوجوب وقوع الفعل بعد
هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال
وصرح في الاوضح ان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة
وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر
الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض
فيقع في الكلام ويجب الرفع على الابتدا اذا وقع الاسم
بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية كما في نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدا
او خبر نحو اذا لهم مكر في آياتنا فلا يجوز النصب بفعل
مضمر لامتناعه اي لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قيل
متعلق الخبر بعدها اسم كما مر في باب المبتدا وكذا يجب

الرفع

الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر
الكلام كان الاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد
هل اكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رأيته اكرمه لان
ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل
لا يفسر عاملا وذكره لهذا القسم اتمام التقسمة وان
كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب كما في
الاوضح ويستويان اي الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد
عاطف غير مفصول بأما مسبوق بجملة ذات وجهين
غير تعجبية كما في نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله
او وعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب لانتكافؤ
الحاصل على كل تقدير لان الجملة الاولى اسمية الصدر
فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها
نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا
التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله بما ذكر انه لا يشترط
في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف
عليها وهو ما جزم به في الجامع حيث قال ولا يشترط
الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي لكن
خالف في اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في
نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافي
قال وهو المختار وليس منه اي من باب الاشتغال وكل
شيء فعلوه في الزبر اي الكتب لعدم صحة تسلط
العامل على ما قبله اذ لا يصح ان يكون تقديره فعلوا كل شيء
في الزبر وهو باطل بل رفع كل واجب على الابتدا وجملة

للتمام

ابوه

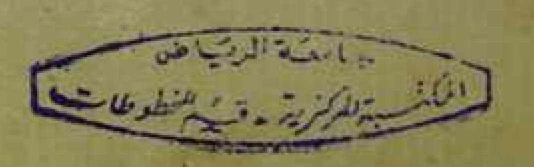
وعلوه في موضع رفع صفة كل او في موضع جر صفة لشيء
وفي الزبر خبر كل او لمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت
في الزبر وكذا ليس منه ازيد ذهب به بالبناء للمفعول وفاقا
لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو سلط العامل
على ما قبله لامتنع اعمال النصب فيه برفع زيد واجب اما
على الابتداء او على اضمار فعل نحو ازيد ذهب زيد ذهب
به ولم ينبه على هذا في الشرح تتمة اقسام الاشتغال
كما تجري في النصب تجري في الرفع فان يكون الرفع
على الابتداء او على الفاعلية باضمار فعل وتتاتى فيه
الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك
في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في خرجت
فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام ويجب الفاعلية
في ان امرؤ هلك ويترجح في نحو ابشر يهدوننا ويستويان
في نحو زيد قام وعمرو قعد والله اعلم باب
التنازع في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر
ليس احدهما موكدا للاخر الى معمول فاكثر متاخر
عنهما يجوز لك اذا تنازع عاملان اتفقا في العمل
كقام وقعد اخواك او اختلفا كما في نحو ضربني
وضربت زيدا اعمال الاول منهما في الاسم الظاهر
واهمال الثاني وهذا الوجه اختاره الكوفيون لقوته
بالسبق فيضمر في الثاني المهمل كل ما تحتاجه من
مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للمتنازع فيه
اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه معمول

للاول

للاول نحو قام وقعدا اخواك وقام وضربتهما اخواك او قام
ومررت بهما اخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن
السيرافي اجازة غير المرفوع واختار ابن الحاجب الا ان يمنع
مانع فيتعين واعمال الثاني في الظاهر واهمال الاول وهذا
الوجه اختاره البصريون لقربه وسلامته من الفصل بين العامل
ومعموله باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب
اكثر من اعمال الاول ذكره سيبويه قال المرادي واذا
تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث
قال الشيخ العلامة خالد الازهري وسكت على المتوسط
فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من
المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك
نقلا فيضمر في الاول المهمل مرفوعه بعينه فاعلا كان
او نائبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة
وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا
الباب كباب نعم وبيس بل في هذا الباب نثرا ونظما
نحو ضربوني وضربت قومك حكاه سيبويه وقوله
جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل
واوجب الكسائي حذفه فرارا من الاضمار قبل الذكر لفظا
والفراء اضماره موخرا ان طلب الثاني منصوبا لما يلتزم من
الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل والا اعملهما في المرفوع
وهو مشكل فان اجتماع موثرين على اثر واحد ممنوع في الاصول
والنحويون يجرون العامل كالموثرات الحقيقية قاله الرضي
وابهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك ان
استغني عنه كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد

ولا يجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة
بل إن لم يستغن عنه بأن رفع حذفه في ليس كرغبت ورغب
في الزيدان عنهما أو كان عمرو في الأصل إذ كان العامل
من باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقا إياه
وظنني وظننت زيدا قائما إياه وجب إضماره مؤخرا عن التنازع
فيه كحذف المفسر في الأول ولكون المنصوب عمدة في الأصل
في الثاني لكن صح في الأرجح جواز حذفه في الثاني قال لأنه
حذف لدليل **وليس منه** أي من هذا الباب نحو قلم ولم يقعد إلا
زيد لانعكاس معنى المهمل والمتنوع وعرف مقتضى معنى غيرهما
لزوال الارتباط لما قاله في الجامع ولا قول امرئ القيس ⊙
ولو أنما أسعى لأدنى معيشة **كفاني ولم أطلب قليل من المال**
لفساد المعنى إذ لو وجه كفاني ولم أطلب إلى قليل لزم من ذلك
اجتماع النقيضين لأن لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم
كون المثبت في سياقها منفيا وسياق جوابها منفيا والمنفي
فيهما مثبتا إذ امتناع الإثبات نفي وامتناع النفي إثبات
فيكون السعي لأدنى معيشة منفيا إذ هو مثبت في سياق
لو **ولو وجه** ولم أطلب إلى قليل لكان طلب القليل مثبتا إذ هو
منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعنى فيؤدي إلى
إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين
أن يكون مفعول أطلب محذوفا وتقديره ولم أطلب الملك
والمجد ويدل عليه قوله بعد ⊙ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ⊙
وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي ⊙ **باب** في ذكر
المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل لأنها الأصل في النصب
وغيرها محمول عليها فقال **المفعول منصوب** أبدا كما

أن الفاعل



أن الفاعل مرفوع أبدا وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون إلا
واحدا بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فأعطوا
الأقل الأثقل والأخف الأكثر ليكون ثقل الرفع موازنا
لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول **وهو**
خمسة على المشهور **المفعول به** وقدمه على غيره من
المفاعيل لأنه أحوج إلى الإعراب إزالة للالتباس بالفاعل
وهو كما قال ابن الحاجب **ما وقع عليه فعل الفاعل** نحو كـ
ضربت زيدا فزيدا مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا
يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء، فسقط ما قيل من أنه غير جامع
لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا إذ الفعل لم يقع فيهما
على المفعول وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل
إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لأجله والمفعول
فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له إما فعل نحو وورث
سليمان داود أو وصف نحو إن الله بالغ أمره أو مصدر نحو ولولا دفع
الله الناس أو اسم فعل نحو عليكم أنفسكم **وسمع** رفعه ونصب
الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى
وعدم الالتباس ولا يقاس على شيء من ذلك والضمير المجرور
في قولهم شبه المفعول به عائد على الأول الذي يتعلق به فعل
وقد يحذف عامله للعلم به إما جوازا نحو قالوا خيرا أو وجوبا
قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم أو على الاختصاص
نحو نحن العرب أقرى للضيف أو على الإغراء نحو السلاح السلاح
أو على التحذير نحو الأسد الأسد أو على النداء كما أشار إليه

بقوله ومنه الاسم المنادى بجميع انواعه وهو المطلوب اقباله
بحرف نائب مناب ادعو او انادي المحذوف الفعل وعوض منه حرف النداء
للتخفيف وليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين
العوض والمعوض عنه ثم المنادى على قسمين معرب وهو ما ظهر
فيه النصب ومبني وهو بخلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار
الى ذلك بقوله وانما ينصب المنادى لفظا اذا كان مضافا
سواء كانت الاضافة محضة كيا عبد الله ام لا كيا حسن
الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون منادى الا المضاف
الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع
النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير
مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما
او كان شبيهه وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل
او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل كيا حسنا
وجهه او مفعول كيا ضاربا زيدا او يا طالعا جبلا او مجرور
كيا خيرا من زيد ويا رفيقا بالعباد ومثال المعطوف عليه
قبل النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع
ادخال يا على ~~ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع~~
يا على ثلاثين لانه جزء العلم ومن المشبه به عند المصنف
والرضي قوله يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل او
كان نكرة غير مقصودة سواء كانت جامدة او
مشتقة كقول الاعمى ونحوه نحو يا رجلا خذ
بيدي ويا واعظا انفعني وقد اشار الى الثاني بقوله والمفرد
ونعني به ليس مضافا ولا شبيها به ونكرة لم تقصد المعرفة

أي المعين

أي المعين سواء كان معرفة قبل النداء ام بعده فينصب محلا
لان اعراب المبني اعراب محله ويبنى لفظا على ما يرفع به
من حركة او حرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك
من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه
وبني على الحركة للاعلام بان بناءه غير اصلي وكانت على صورة
الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم في
بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف
يائه اكتفاء بالكسرة عنها او على الفتح لالتبس به
عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيري بما ذكر
اولى من قول غيره يبنى على الضم لشموله للمبني على الضم
كيا زيد وللمبني على الالف نحو يا زيدان وللمبني على الواو
نحو يا زيدون ومن المبني على الضم النكرة المقصودة نحو
يا رجل لمعين ثم المبني على الضم ان كان صحيح الاخر
ظهرت فيه الضمة والا قدرت نحو يا موسى ويا قاضي
وكذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سيبويه
ويا برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز ان ينون
مضموما ومنصوبا وهو اقوى واذا كان علما موصوفا
بابن متصل به مضاف الى علم جاز ان يفتح اتباعا
لما بعده نحو يا زيد ابن عمرو فصل في الكلام
على المنادى الصحيح الاخر المضاف الى ياء المتكلم او الى
المضاف اليها وتحول في نحو يا غلام مريدا به الاضافة
الى الياء يا غلام بالحركات الثلاث على التعميم من غير ياء
وبياء بفتحها اي مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا واسكانها

ان ساكنة نحو يا عبادي فاتقون ويا لالف نحو يا اسفا
على يوسف فهذه ست لغات لكنها متفاوتة في القوة
والضعف افصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها
ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف اكتفاء
بالفتحة ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك
فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير
كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بالضم حكاه يونس
ثم جواز هذه اللغات مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص
كما في التسهيل والجامع احترازا مما الاضافة فيه للتخفيف
نحو يا مكرمي ويا ضاربي فليس الا لغتان اثبات الياء مفتوحة
وساكنة ومثله في وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة
لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يا فتاي ويا قاضي ولا
يجوز حذفها لا لباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان
ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء وتقول في
يا ابي ويا امي زيادة على اللغات الست يا ابت ويا امت بفتح
وكسر التاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر اكثر في كلامهم
لكن الفتح اقيس ويسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة
وهو شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة في الاب
والام مضافين للياء في النداء وسياتي ان فيهما اخريين
فالمجموع احد عشر لغة على خلاف في بعضها وتقول فيما
اذا نودي المضاف الى الياء وكان لفظ ام او عم يا ابن ام يا ابن عم
ويا ابنة ام ويا ابنة عم بفتح اخر كل منهما على انهما
ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح وكسر ذلك لانهما

المضاف

وهو الاكثر

ط

ابي الاكتفا

وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين
في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما
في النداء تخفيفا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها
في غير النداء نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي واحذف الالف والياء
للاول والثاني وهي يا ابت ويا امت فيقبح لما فيه من الجمع بين العوض
والمعوض منه او بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله
يا ابتا علك او عساكا • وقوله • يا امتا ابصرني راكبا •
يسير في مسحنفر لاحب • وقوله • وقوله يا ابتي لا زلت
فينا فانما ولحاقهما للاخيرين وهما ابن ام وابن عم ضعيفا
لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله • يا ابنة عما لا تلومي
واهجعي • وقوله • يا ابن امي يا شقيق نفسي

فصل

في احكام توابع المنادى وجرد ما افرد او اضيف
حال كونه معرفا بال من نعت المنادى المبني العلم والنكرة
المقصودة وتاكيد وعطف بيانه وعطف نسقه المقرون
بال على لفظه اي المبني فيرفع مراعاة للفظ او على محله
فينصب مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريم او الكريم الا بالرفع
والنصب ويا تميم اجمعون واجمعين ويا سعيد كرز وكرزا
ويا جبال اوبي معه والطير قرئ بالرفع والنصب والاول مختار
الخليل والمازني تشبيها على انه منادى ثان والثاني مختار
ابي عمرو ويونس لان فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل
لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف
فالنصب وما لا فالرفع فهذه خمس صور يجوز فيها
الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية

بان من في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما افرد او اضيف
وانما الحق المضاف المقرون بال بالتابع المفرد في جواز الوجهين
لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبني المعرب فان
تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بال منصوب لا غير
ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسن او الحسن الوجه
ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله كرزا ويا عبد الله والحارث
وسياتي حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف
المجرد فقد اشار اليه بقوله وجرد ما اضيف من نعت وتاكيد
وبيان حالة كونه مجردا من ال على محله دون لفظه فينصب
فقط كما لو كان منادى نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم
كلهم او كلكم ويا زيد ابا عبد الله وانما لم يجز رفعه
لئلا يفضل الفرع على الاصل ويجري نعت اي وارد في
تبعيته لمتبوعه على لفظه فيرفع فقط لانه المقصود
بالنداء نحو يا ايها الانسان يا ايتها النفس وجوز
المازني نصبه على المحل وهو شاذ قل يا ايها الكافرون
ولا تنعت اي الا بما فيه ال او باسم اشارة عار من كاف
الخطاب نحو يا ايهذا الرجل وابدل والنسق المجرد من ال
كالمنادى المستقل فيبنيان على ما يرفعان به حيث
يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع
بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا اي مبنيا كان او معربا
نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز ويا زيد وبكر
ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار
العامل والعاطف كالنائب عن العامل وقيد النسق

بالمجرد

بالمجرد لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقل اذ هو ممتنع
من تقدير يا منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها ولك
في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم مضافا كما
في نحو قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك
فانزل وجهان الاول فتحهما على ان الاول منادى مضاف
لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما ونصبه على التاكيد
او على ان الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف
اليه الثاني ونصب الثاني على انه عطف بيان او بدل او
باضمار يا او اعني وقال المبرد كلاهما مضافان الى ما
بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول
واحد والوجه الثاني ضم الاول منهما على انه منادى مفرد
معرفة وهو الارجح ونصب الثاني على ما سبق وفهم من
كلامه انه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان بالعلم
بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم
ويا صاحب صاحب عمرو فصل في ترخيم المنادى
وهو في اللغة ترقيق الصوت وتليينه ويقال صوت رخيم
اي رقيق واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص
وهو ثلاثة انواع ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير
وعلى الاول اقتصر فقال ويجوز ترخيم المنادى مطلقا
بل المعرفة لانها كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف
اخرها فلا يرخم نحو يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة وكذا
لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف
خلافا للكوفيين ولا الجملة خلافا لابن مالك ولا المبني

قبل النداء الحذام خلافا لبعضهم قاله في الجامع وهو اصطلاحا
حذف اخره تخفيفا على وجه مخصوص وخص الاخير بذلك
لانه محل التغيير ثم المنادى ضربان مختوم بتاء التانيث
ومجرد عنها فذو التاء يرخم مطلقا سواء كان علما او
ثلاثيا ام لا كيا طلح ويا ثب في نداء طلحة وثبة وغيره
وهو المجرد منها انما يرخم بشرط ضمه بغير المضموم
كالاضافي والمحكي لا يرخم وان كان مضموما وجوز
بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم الحرف كحرا ويا صاح
وهو قياس على شاذ وتجاوز ثلاثة احرف فلا يرخم الثلاثي
وان كان محرك الوسط وجوزه الاخفش مطلقا والفراء محرك
الوسط اجتزاء بحركة الوسط عن الحرف قياسا على اجرايهم
نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور
ما ذهب اليه المصنف فاذا استوفى المجرد هذه الشروط
جاز ترخيمه كيا جعف في نداء جعفر ثم المرخم
فيه لغتان احداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم
فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة
فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف
منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فتقول في
جعفر يا جعف ضما اي بضم اخره وفي منصور يا منص
بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل
الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفي ثمود
يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد
ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يودي الى عدم النظير اذ ليس

علما وعليه فيحمل العلم في التذكير المقصود لا يرخم وان كان [illegible]

لنا اسم

٨٥

لنا اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة والثانية
ان ينوى المحذوف فيبقى كما كان قبله على حالته
ولا يعل ان كان حرف علة وهو الاكثر في كلامهم فتقول
في جعفر يا جعف بفتح الفاء وفي منصور
يا منص بضم الصاد وفي ثمود يا ثمو ببقاء الواو
على صورتها من غير ابدال لانها في حشو الكلمة لنية
المحذوف وفي هعلبك يا بعل بفتح اللام ثم اعلم
ان المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كما مر
واما حرفان واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله
ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان الحرف
الاخير وما قبله مما استكمل شروطا للترخيم وكان
ما قبل اخره حرف لين ساكنا زايدا مكملا اربعة فصاعدا
قبله حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها يا سلم
ويا منص ويا مسك بخلاف نحو سفرجل وهبيخ ومختار
وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله ومن نحو
معدي كرب مما هو مركب تركيب مزج الكلمة الثانية
فتقول فيه يا معدي وشمل كلامه ما اخره ويه كسيبويه
وما سمي به من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع
ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم
ان المجرد انما يرخم بشرط ضمه وكان هذا مستثنى
وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه في
الضرورة على الغتين بشرط صلاحيته للنداء ومجاوزته
ثلاثة احرف او ان يكون بالتاء فصل في الاستغاثة

والندبة ما الاستغاثة نداء من يخلص من شدة او يعين على
دفع مشقة وتتضمن المستغيث والمستغاث من اجله
والمستغاث ولا يستعمل معه من احرف النداء الا يا خاصة
ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحرف
مناد لها وله ثلاث حالات احداها ان يجر بلام
مفتوحة وهو اكثر احواله الثانية ان يزاد في اخره
الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد من الالف واللام ويجعل
كالمنادى المطلق وهذه ا فلنقطعها اذا تقرر هذا فعلى
الاول يقول المستغيث اذا استغاث يا لله للمسلمين
بفتح لام المستغاث وكسرها لتنزله منزلة الضمير
وجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هي زائدة
او متعلقة بيا او بالمحذوف اقوال وانما اعرب المستغاث
لتركبه مع اللام فاشبه المنادى المضاف واذا نعت
جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا لزيد
العادل للمظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة
على الاصل غالبا متعلقة بالمحذوف بخلاف المستغاث
فلامه مفتوحة الا في المعطوف الذي لم تتكرر معه
يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب فانها تكسر لامن
اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي انه
مستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان في المتكلم
نحو يا لي للمناسبة فان تكررت معه يا فتحت اللام
نحو يا لقومي ويا لامثال قومي وعلى الحالة الثانية
يقول يا زيدا لعمرو بالحاق الالف في اخره عوض من اللام

ايضا لا مستغاث

في اوله

في اوله ولا يجوز يا لزيدا لعمرو وعلى الحالة الثالثة
تقول يا زيد لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن
ذلك قوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات
تعرض للاريب ويكون المستغاث مستغاثا له
نحو يا لزيد لعمرو لتنتصف من نفسك واما الندبة فهي
نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع
منه لكونه محل الم او سببا له نحو وقمت فيه بامر الله
يا عمرا وقوله فيا كبدا من حب من لا يحبني
ومن عبرات ما لهن فناء وهي من كلام النساء في
الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب
الا في المعروف واما قولهم وا من حفر بير زمزماه فهو
من قوة تولهم وا عبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر
بير زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من
احرف النداء الا وا ويا وهي الغالبة فيه والمختصة
ويا اذا لم يلتبس في المنادى المحض وحكمه حكم المنادى
فيضم ان كان مفردا نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا
او شبيها به نحو وا عبد الله وا ضاربا زيدا ولك زيادة
الالف في اخره وهو اكثر احواله والحقها الشاعر في قوله
واندب ايه يقول وا زيدا بالالف في اخره مفردا كان او
المضاف نحو وا ضاربا جبلا او مركبا نحو وا معدي كربا
ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه
او تنوين في صلة او غيرها نحو وا من حفر اخو وا ابا بكرا
او ضمة اعرابية او بنائية نحو وا منذراه في من اسمه منذر

لتزيد

٣

مضافا للظاهر نحو وا امير المؤمنين او للمضمر نحو وا راساه او شبيها

او كثيرة نحو اعبر الملكاء واحزاما بان اوقع حذف الضمة
او الكسرة في لين ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة واغلاميه
وواوا بعد الضمة نحو اغلامهو واغلامكمو الا انه لو بقيت
الالف لالتبس المضاف الى كاف المخاطب وهل الغائبة والمثنى
ولك زيادة ها بعد الف الندبة او بدلها وقفا نحو وازيداه
واغلامكيه واغلامكوه لان الغرض مد الصوت والتطويل
وابهم كلامه انها لا تزاد وصلا نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة
ومكسورة ومن ذلك قوله الا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه
واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول
به شرع يتكلم على المفعول الثاني وهو المفعول المطلق المفعول
المطلق الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير تقييد ومن ثم
قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل
اذ صدق المفعولية عليها مقيد بادات وهو المصدر الفضلة
اي المستغنى عنه المسلط عليه عامل ينصبه من لفظه
وذلك كضربت ضربا او عامل من معناه بان وافقه في المعنى
ولم يكن من مادته وذلك كقعدت جلوسا الا ترى انهما متحدان
في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام
حسن وجد جده وبما بعدها نحو سمعت حديثك وفهمت
اجلالا لك وانتصاب المصدر المراد به الفعل المذكور هو
مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه بفعل من لفظه
مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا
والا فللمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا والطالبات
صبا وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه

باتفاق

باتفاق ولانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم جنس محتمل
للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بان دل على هيئة صدور
الفعل باسم خاص نحو رجع القهقرى او باضافة كضربت
ضرب الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد
كضربت الضربة اي التي تعرفه ويسمى المختص ويجوز
تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة كضربته وظاهر
كلام سيبويه المنع واختار الشلوبين ومبين لعدد
عامله بان دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين
وضربات وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه
ابن مالك في التسهيل في المختص وجعل المفعول المطلق قسمين
مبهما ومختصا وعلى هذا المختص قسمان محدود وغير
محدود وناصبه اما فعله او وصفه كما مر او مصدر مثله
كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرطا الفعل التصرف
والتمام والوصف الدلالة على الحدث وقد يحذف ناصب غير
المؤكد جوازا لقرينة حالية او مقالية كقولك للقادم
او لمن قال سافرتم عليك خير مقدم اي قدمت وجوبا سماعا
نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا او قياسا في مواضع
نحو فاما منا بعد واما فداء او انت سيرا سيرا وما انت
الا سيرا وهذا ابني حقا وله علي الف عرفا واكثر ما يكون
المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجاري على الفعل
وليس علما وقد ينوب عن المصدرية ما هو جار مجراها
كما ان المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم
من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله وقد ينوب عنه

أي عن المصدر غيره فتنتصب على أنه مفعول مطلق لما فيه
من الدلالة على المصدر. فمما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة
كضربته سوطا أي ضربة بسوط فحذف الجار والمصدر وأنيب ما بعده
مقامه واسم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة أي جلدا ثمانين
جلدة فحذف المصدر وأنيب العدد مقامه ومما ناب عن المبين
للنوع ما دل على كليته أو بعضيته مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا
كل الميل أي ميلا كل الميل ولو تقول علينا بعض الأقاويل
ومما ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته وهو ثلاثة اسم
مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله أنبتكم من
الأرض نباتا أو مصدر لفعل آخر نحو وتبتل إليه تبتيلا ويجعل في
الأول مما ناب عنه ما رادفه نحو أحببته مقتا وفرحت جذلا
وليس منه أي من النائب عنه صفة كرغدا في قوله تعالى
وكلا منها رغدا وإنما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل
والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغدا بدليل إقامتهم
الجار والمجرور دون المصدر في قولهم سير عليه طويلا فدل
ذلك على أنه حال لا مصدر وإلا جاز إقامته مقام الفاعل إذ المصدر
يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع إقامة صفته مقامه تبع فيه
سيبويه. لكن خالفه في التوضيح تبعا لابن مالك. والثالث
من المفاعيل المفعول له الذي يفعل له فعل ويقع لأجله وهو
المصدر المبين الفضلة المعلل بحكم اللام أي الواقع علة لحدث
من شاركه المعلل وقتا وفاعلا أي في الزمان والفاعل سواء كان
باعثا وغاية كقمت إجلالا لك أم باعثا فقط كقعدت عن الحرب
جبنا فإجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له

وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا
مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية
له وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت وإنما اشترط
فيه أن يكون مصدرا لأنه علة للفعل والعلل إنما تكون بالمصادر
لا بالذوات وخرج به غيره كما سيأتي وبالقلبي نحو جئتك
قراءة العلم كما اعتمده في التوضيح تبعا لابن الخباز وغيره
وخالف في هذا الفارسي فأجاز جئتك ضرب زيد أي لتضربه
ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا وبالفضلة
نحو حصل لي رغبة في الخير وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل
إذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول
وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتي فإن فقد المعلل لحدث
عامله شرطا مما شمله التعريف جر وجوبا بحرف التعليل وهو اللام
ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفي والكاف والظاهر
أنهم أرادوا أنما تشرطه ما لا بد منه وإلا ففيه نظر بفقد المصدرية
نحو خلق لكم فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا
فلزم لذلك جره باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام إن امرأة دخلت
النار في هرة أي لأجل هرة وما فقد الاتحاد في الفاعل نحو وإني
لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما
مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن
المعنى لذكري إياك فلزم لذلك جره باللام والهزة هي النشاط
والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات أحلت لهم واذكروه كما هداكم وما فقد الاتحاد

في الوقت نحو جئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر
الا لبسة المتفضل فالنوم علة لخلع الثوب ولكن
وقتهما مختلف بوقت الخلع سابق على وقت النوم
بلى لذ جيد للام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة
من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام ابدا هيئة
من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد ومثله
كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم لاجل الغم واعلم
ان هذه الشروط معتبرة بجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه
حتى ان المستوفي لجميعها يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل
كما قال في الالفية. وليس يمتنع مع الشروط سواء كان
مجردا من ال والاضافة ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في
الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني والرابع
من المفاعيل المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما سلط عليه
عامل ينصبه من فعل او شبهه وان لم يكن واقعا فيه على معنى
في الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل بان تسليط
العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم نحو يخافون ربهم من
فوقهم ويوما الله اعلم حيث يجعل رسالته فليس المنصوب
فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه
وناصب حيث يعلم محذوفا دل عليه اعلم لا هو لان اسم
التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله من اسم بيان
لما ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من
قوله زمان كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا
بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة

زمان

وشهر

وينتصب على جهة التأكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة
الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام فان المراد بدوامها
المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا
انتهى وعبارة المصنف في الجامع وما صلح من الزمان جوابا
لمتى كشهر رمضان فمختص معدود كاسماء الشهور
غير مضافة وهو الربيعان ورمضان وغيرهن منهم حين او اسم
مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد
يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم
المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام
احدها الجهات الستة كالامام والفوق واليمين وعكسهن
اي وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الستة باعتبار الكائن
في المكان فان له ست حالات ونحوهن في الابهام كعند ولدى
وناحية ومكان وثانيهما المقادير اي الدالة على مسافة
معلومة كالفرسخ والميل والبريد وثالثها ما صيغ اي اشتق
من مصدر عامله المتسلط عليه كقعدت مقعد زيد ورميت
مرمى عمرو وقمت مقام زيد وانا قاعد مقاعدك وتتريس
جلوس مجلسه فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره
بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك في غير هذه
الاقسام الثلاثة من اسماء المكان كصليت في المسجد
واقمت في الدار واما قولهم دخلت الدار فمنصوب
على المفعول به توسعا وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة
ومزجر الكلب ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر
قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ وما ابهمه كلامه

من ان المعيّن للمقدار نشء من المبهم هو مذهب الجمهور
نظرا الى انه لا يختص بصفة معينة وبعضهم جعله نصبا
له نظرا الى انه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور
وما ابهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر عامله نشء من المبهم مخالف
لما في الاوضح والجامع والشذور من انه نصب له لا انتصب منه
وظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصححه ابو حيان
ويمكن حمل ما في الالفية عليه وقد يجوز ناصب المفعول
فيه جوازا لدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت
ووجوبا كما اذا وقع صفة او صلة او خبرا او حالا **و**الخامس
من المفاعيل **المفعول معه** اي الذي يفعل معه فعل واخر لتخالف
في كونه فيما اشتد دون غيره ولذلك وصل العامل اليه بواسطة
الواو دون غيره ولم يقع في القرءان بيقين **وهو اسم فضلة واقع**
بعد واو اريد بها التنصيص على المعية حال كونها
مسبوقة بفعل ولو تقديرا **او** اسم مشتمل على **ما فيه حروفه**
اي الفعل **ومعناه** فالاول **كسرت والنيل** والثاني **انا سائر**
والنيل والثالثة متروكة وضابطها الخروج بالاسم عن نحو
لا تنه عن خلق وتاتي مثله: بناء على ان الواو فيه للعطف لا
لا يستعمل مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو
وبالبعدية بقية المفاعيل ونحو درهم بالمصاحبة نحو جئت
مع زيد وبعتك العبد بثيابه وان افاد المعية ونحو من جئت
عمرا والراوية للعطف والمعية استفيدت
من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل
في وقته واحرى بما بعدها نحو كل رجل وضيعته لعدم

تسع مئين

شيء من ذلك ونحو هذا لك وابالك ولا يتكلم به فلا بدّ لا نبي
على لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر
قال بعض العلماء وانما لم يقدر الفعل فيه كما قدروه في مالك
وزيدا حيث او جبرا فيه النصب على المفعول معه لقوة
الداعي الى تقدير الفعل في ما لك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية
التي هي بالفعل اولى وتاخر الجار والمجرور لا تقتضيه ما يتعلق
به وجوبا بخلاف هذا لك وابالك فانه ليس فيه الداعي واحد
وهو تاخر الجار والمجرور ربما يترفا انتصر **ثم الاسم** الصالح لكونه
مفعولا معه له ثلاث حالات واليها اشار بقوله **وقد يجب**
اي النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنى كان
كقولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه **لا تنه عن القبيح واتيانه**
بلا عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو
خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتقرير القبيح واتيانه ومثله
مات الناس وزيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة
او صناعة ومنه **قمت وزيدا ومررت بك وزيدا** بلا عطف للزوم
في الاول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده
بضمير منفصل او فاصل ما وفي الثاني العطف على الضمير
المجرور من غير اعادة الخافض وذلك لا يجوز **على الاصح** من
القولين **فيهما** ويترجح النصب على القول الآخر **ويترجح**
في نحو كن انت وزيدا من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما
قبله لكان الامر متوجها اليه ايضا وانت لا تريد ان تامره
وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كذا ذكره
في الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب

لا رجحانه ويتفرع جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه
انه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد
على مثله صلاحية المعطوف او ما في معناه لمباشرة وهو هنا
غير صالح لذلك اذ لو باشره للزم ان يكون فعل الامر رافعا
للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك في نحو اسكن انت
وزوجك الجنة فعلا محذوفا اي وليسكن واقره عليه
في المغني بل تابعه عليه في الاوضح واوهم قوله كالاخ
ان ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخرين
ويضعف في نحو قام زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد
امكن بلا ضعف ومثله ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من
ثريد والنصب فيهما بكان مضمرة وليست ناقصة والاصح
ان عامله ما سبقه من فعل او ما في معناه وانه يفسر وانه لا
يتقدم على المصاحب ولما انهى الكلام على المفاعيل اخذ
يتكلم على بقية المنصوبات مبتديا باشرفها فقال الحال
يذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو الافصح وهي نوعان موكدة
وستاتي ومؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها
واليها اشار بقوله وهو وصف ولو تقديرا فضلة اي ليست
احد جزئي الكلام يقع في جواب كيف فخرج بالفضلة نحو
القائم زيد وزيد قائم وبما بعدها نعتها نحو رايت رجلا
راكبا والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحيتهما
لذلك والغالب في الحال ان تكون منتقلة اي غير لازمة
لصاحبها مشتقة من المصدر لدلالتها على متصف بها
وتاتي من الفاعل كجاء زيد راكبا ومن المفعول كضربت

اللص مكتوفا

٩١

اللص مكتوفا ومنهما معا نحو لقيته راكبين ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا
او كان كبعضه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف
اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا في الحال عمل
الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا والحال شرطها من حيث هي
التنكير خلافا ليونس والبغداديين مطلقا والكوفيين فيما
تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان
هيئة صاحبها اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك
حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن
الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة
وتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير
نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين
وشرط صاحبها وهو من الحال وصف له في المعنى التعريف لانه
مخبر عنه في المعنى والاصل فيه التعريف او ما يقوم مقامه
من المسوغات في ايضاح المعنى وهو اما التخصيص بوصف
او اضافة او بمعمول غير مضاف اليه او التعميم بان يتلو
نفيا او شبهه من نهي او استفهام او التاخير بان يتاخر
عن الحال فالاول خشعا ابصارهم يخرجون فخشعا حال من
ضمير الفاعل في يخرجون وهو اعرف المعارف والثاني نحو
في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها
بالاضافة ومنه قوله * يا رب نجيت نوحا واستجبت له *
في فلك ماخر في اليم مشحونا * وقولك عجبت من ضرب
اخوك شديدا والثالث نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون

صح
ولا تستغناء

بجملة لها من زمن حال من نكرة لوقوعها في سياق النفي
ونحو «لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا» وقوله «يا صاح
هل حم عيش باقيا فترى» والرابع «لمية موحشا طلل يلوح
كأنه خلل» بنحو حسنا جاء من طلل الزيد هو صاحبها ويجوز
مجيء الحال منه تأخيرها عنهما أو الوصف وقعه وقيل حال من
الضمير في الخبر وحينئذ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن
صاحبها والغرض منبها على جواز الاختلاف بين عامل الحال
وصاحبها وصححه في الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها
نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما
والمبتدأ من عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقديمها على صاحبها
إلا لمانع وكذا على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو صفة
تشبهه إلا لمانع أيضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها إلا
لمانع لكونها نائبة عن خبر كضربي زيدا قائما أو جوابا
نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو لا
تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ويجوز حذف عاملها جوازا كقولك
للمسافر راشدا مهديا أي اذهب ووجوبا كضربي زيدا قائما
وزيد أبوك عطوفا ومن المنصوبات **التمييز** أي المميز بكسر
الياء على إسناد للفاعل لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه والتمييز
والتبيين والتفسير والتبيين مترادفة **وهو اسم فضلة نكرة**
غالبا **يفسر ما انبهم من الذوات** أو النسب فخرج بالفضلة
غيرها نحو زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه
وقد يأتي بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقولك
وطبت النفس يا قيس عن عمرو أي نفسا وبما بعدها

سائر الفضلات

الفضلات كالحال فإنه مبين للهيئة لا رافع لإبهام ذات
ولا نسبة وكالنعت فإنه مخصص أو مفسر ورفع الإبهام إنما
حصل ضمنا لا قصدا ورب شيء يقصد لمعنى خاص فيلزم منه
معنى آخر واعلم أن التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة
ومفسرا للإبهام إلا أن الحال يخالفه في ثلاثة أوجه أحدها أنها
في الغالب تكون مشتقة أو مؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه
جامدا ووقوعه مشتقا قليل نحو لله دره فارسا ثانيها
أنه لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات ولغيره لبيان جهة
النسبة ثالثها أنها تقع جملة أو ظرفا بخلافه وقد علم مما
من أن التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتي وتمييز مفرد
وهو المراد بقوله **وأكثر وقوعه بعد ما يفسر المقادير** من مساحة نحو
جريب نخلا أو كيل كقفيز برا **وصاع تمرا** أو وزن كرطل زيتا
ومنوين عسلا والجريب مقدار معلوم من الأرض ومنوين تثنية
منا بالتخفيف والقصر كعصا وهو آلة للوزن يعرف بها
مقادير الموزونات وقد يقع بعد ما يشبه المقادير فشبه
المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا وشبه الكيل نحو
نحي سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم على
التمرة مثلها زبدا فيحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما
هو فرع له نحو هذا خاتم حديدا فإن الخاتم فرع الحديد
والأكثر جره أيضا **بعد العدد** الصريح **وهو** من أحد عشر
فما فوقها إلى تسعة وتسعين بإدخال الغاية نحو إني رأيت
أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا
موسى ثلاثين ليلة وهكذا إلى آخره لذلك نحو أن هذا أخي له تسع

وصله

وتشعر ونعمة اي تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية بان
تكون بمعنى اي عدد وتمييز افراده وكذا نصبه نحو كم عبدا
ملكت مالم تجر كم بحرف كما سياتي فعبدا منصوب على
التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس
والمقدار ولهذا افتقر الى تمييزها عما قبله فاما تمييز كم الخبرية
بان يكون بمعنى عدد كثير فمجرور ابدا باضافتها اليه حملا لها
على ما يشبهها به من العدد وهو تمييز اما مفرد وهو الاكثر
والابلغ كتمييز المائة وما فوقها من التمييز والاقرب فانه مجرور
مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة
عبد والف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يرد في معنى الجمع
نحو كم نوم صرفني وقد تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله
اذا عاش الفتى مائتين عاما • وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث
مائة سنين على قراءة الاضافة او مجموع كتمييز العشرة مجرورة
فما دونها من التسعة الى الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان
بلفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة رجل وكذا وقد
يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس او اسم جمع
فيجر بمن في الغالب نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم
وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وليس في ما دون خمس
ذود صدقة وعبارته توهم ان الواحد والاثنين يميزان
وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله
ان تمييز احد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب
واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فالتمييز
محذوف اي فرقة واسباطا بدل من اثنتي عشرة ولك في
تمييز الاستفهامية اذا كان متصلا بها المجرور بالحرف

صح
مجموع ومفرد فتقول
كم رجال ملكت بالجر والجمع
كما تقول عشرة رجال او
ثلاثة رجال ونحو ذلك

وجهان

وجهان جره بمن مضمرة على الاصح ويجوز انتصابه لا بالاضافة كم
اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في تمييزه
فكذلك ما كان بمنزلته ونصبه على التمييز فتقول بكم درهما
او بكم درهم اشتريت عبدك وغيرها بالمجرورة لانها اذا لم
تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف
ولم يتصل بها وفي كلامه دليل ان كم اسم سواء كانت
استفهامية او خبرية ويشتركان في الاسمية والبناء على
السكون ولزوم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان
من عشرة اوجه ذكرها الابناسي في شرحه على الالفية
واشار الى النوع الاول بقوله وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة
في الجمل كما سياتي في الوصف الرفع وكزيد متصبب
عرقا وعمرو طيب نفسا وفي الاضافة كاعجبني طيب زيد
علما ولله دره محمد دارا اي طيب علم زيد ولله در محمود وهو
قسمان لانه اما ان يكون محولا وهو ثلاثة اقسام محول عن
فاعل كاشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد
عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف فجعل تمييزا مبالغة
وتاكيدا اذ ذكر اولا مجملا ثم فصلا ووقع في النفس ذكره
مفسرا اولا ومحولا عن مضاف مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا
اصله وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزا واوقع
الفعل على الارض ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدا وكذلك
بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو انا اكثر منك مالا
اصله مالي اكثر فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه
فارتفع وانفصل فصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا

ومنه زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها او غير محول
عن شيء اصلا وهذا هو القسم الثاني نحو امتلا الاناء ماء
ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب
وضع ابتداء هكذا غير محول وهو قليل في الكلام والحال
والتمييز وقد يتوكدان فلا يفيدان زيادة كما انا تا بل يفيد ان
مجرد التاكيد فالحال المؤكدة وهي ما يستفاد معناها من غيرها
ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك
للناس رسولا او معنى فقط نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين
لان العثو هو الفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا
واما مؤكدة لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا
ونحو جا الناس قاطبة واما المضمون جملة قبلها مركبة
من اسمين معرفتين جامدين كزيد ابوك عطوفا فعطوفا
حال مؤكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها محذوف وجوبا تقديرا
احقه او اعرفه ومثله قوله ٥
انا ابن دارة معروفا بها نسبي ٥ والتمييز المؤكد نحو قوله هو
ابو طالب بن عبد المطلب ٥ ولقد علمت بان دين محمد من خير
اديان البرية دينا فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن
مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا واولوا ما ورد
ووافقهم في المغني ومنه على القول بجواز الجمع بين فاعل
نعم وبين الظاهر وتمييزه ما قوله والتغلبيون بيس
الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق وصححه ابن مالك
فلان التمييز فيه به تاكيدا لما سبق خلافا لسيبويه
ومن وافقه في منعه ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن

التمييز

التمييز المبين له فجعلا عمدة حالا مؤكدة واعلم ان ناصب التمييز
مطلقا ان كان مفردا والفعل او شبهه ان كان نسبة ولا يتقدم
على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف
ووافقهم في التسهيل والعمدة ونص في الالفية على قلته ولحن في
تمييز المفرد جر باضافة المفرد اليه اذا كان المفرد عددا
كعشرين رجلا او مقدارا كملء الارض ذهبا وجر ايضا
بمن الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة فلا يجر
بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما احسنه رجلا ولله
دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد
نفسا وزيد اكثر مالا ومنها المستثنى وهو كما قال
ابن المذكور مفعولا لا ان احد اخواتها تمما لما قبلها
نفيا او اثباتا وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير
المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة لتمام
القسمة وان كان مما ابين الكلام فيه واما الاستثناء
فهو اخراج بالا او احد اخواتها حقيقة او حكما من متعدد
وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وام ادوات
الاستثناء ثمانية وهي اربعة اقسام ما هو حرف وهو
الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك بين
الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو
غير وسوى بلغاتها وبدا بالكلام على المستثنى بالا
لانها اصل ادوات الاستثناء وغيرها يقرر بها وان كان
الاولى البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى
بليس ولا يكون كما فعل في الشذور ثم المستثنى بالا له

المستثنى منه

أحد إلا أنه إن كان من كلام تام بأن كان الاستثناء متصلا
نحو فشربوا منه إلا قليلا أو منقطعا نحو قام القوم إلا حمارا
تأخر المستثنى على المستثنى منه كما تقدم نحو قام
القوم إلا زيدا فإن كان الكلام تاما ولكن فقد منه الإيجاب
بأن اشتمل على نفي أو شبهه ترجح عند البصريين البدل أو اتباع
المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بل بعض من كان ينسب
عند الكوفيين على النصب في الاستثناء المتصل بأن كان
المستثنى من جنس المستثنى منه نحو ما فعلوه إلا قليل برفع
قليل على أنه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على
الاستثناء والدليل على الاتباع أن اجماع السبعة على الرفع
في قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم وقوله
تعالى ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون ولا يمنع ترجح البدل
تأخر صفة المستثنى منه على المستثنى خلافا للمازني
كما سيأتي وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع
نحو ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا عمرو وما زيد
شيئا إلا شيء لا يعبأ به بالرفع في الثلاثة على البدلية
حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء وترجح النصب على
البدل في المنقطع بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى
منه عند بني تميم نحو ما قام أحد إلا حمارا بالنصب على
الاستثناء مع جواز الرفع أيضا على البدلية إن صح حذف
المبدل منه وإقامة البدل مقامه استغناء به كقوله ○
وبلدة ليس بها أنيس ○ إلا اليعافير وإلا العيس ○ ووجب
عند الحجازيين وبلغتهم جاء التنزيل نحو ما لهم به من علم

موجب بفتح الجيم بأن لم يسبق بنفي أو شبهه وجب نصبه على الأصح سواء كان الاستثناء متصلا أو

إلا اتباع الظن

إلا اتباع الظن بالنصب في قراءة السبعة ونحو من نعمة تجزى
إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى بالنصب وأجيب على البيت
بأن المراد بالأنيس ما يؤانس وهو أعم من الإنسان فيكون
متصلا لا منقطعا وهذا كله ما لم يتقدم المستثنى على
المستثنى منه فيهما أي في المتصل والمنقطع الكائنين
في كلام تام غير موجب بأن تقدم فالنصب حينئذ واجب
كقول الكميت ○ وما لي إلا آل أحمد شيعة ○ وما لي
إلا مذهب الحق مذهب ○ وإنما امتنع فيه الإبدال لأن التابع
لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب النصب عند المازني
تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما أتاني أحد إلا
أباك خير من زيد والراجح ما تقدم وأما تقدم المستثنى
على جزء الكلام نحو القوم إلا زيدا جاءوا فيجوز بأن فقد
التمام من الكلام المنفي بأن لم يصرح فيه بالمستثنى منه
فعلى حسب العوامل الواقعة قبل إلا يكون المستثنى
ولا عمل لإلا فيه بل العمل لما قبلها فإن اقتضى الرفع رفع ما
بعدها نحو ما قام إلا زيد أو النصب نصبه نحو ولا تقولوا
على الله إلا الحق أو الجر جر نحو ولا تجادلوا أهل الكتاب
إلا بالتي هي أحسن ويسمى هذا الاستثناء مفرغا لأن ما
قبل إلا تفرغ للعمل فيما بعدها وإن كان المستثنى
منه مقدرا في التفريغ لجواز ما قام إلا هند وامتناع قام إلا
هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفي أو شبهه فلو فات
أو فقد التمام والإيجاب لكان ويستثنى بغير وسوى
خافضين للمستثنى دائما بإضافتهما إليه معربين

أولى

أي غير لفظا وسوى تقديرا **وإعراب الاسم الذي يقع بعد إلا**
وهو المستثنى بها على التفصيل السابق يجب النصب في نحو
قام القوم غيرَ أو سوى زيد ويترجح عند بني تميم في نحو
ما قام أحد غيرُ أو سوى زيد والبدل في نحو ما جاء في أحد
غير أو سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل أو مفعول
أو غير ذلك في نحو ما قام غيرُ أو سوى زيد وما رأيت غيرَ أو سوى
زيد وما مررت بغير أو سوى زيد ولكن سوى كغير فيما تقدم
هو مذهب الزجاج واختاره ابن مالك لوروده فاعلا في حكاية
الفراء أتاني سواك ومبتدأ في قوله ه وسوا الحيا يعطيها وأنت
المشتريه ه واسما لليس في قوله ه أترجو ليلى ليس بيني
وبينها ه سوى ليلة إني إذا لصبور ه ومجرورة في قوله
عليه الصلاة والسلام دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا
من سوى أنفسهم ومذهب الجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفا
ولا تخرج عنه إلا في الضرورة وقال الرماني إنها تستعمل
ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره في الارتشاف والجامع وفيها
أربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة
وفتحها ممدودة **ويستثنى بخلا وعدا** مجردين عن ما **وحاشا** ولا
تصحبها ما **نواصب** للمستثنى على تقدير كونها أفعالا جامدة
متعدية إليه استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو على البعض المفهوم
من الكل السابق وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها
النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن
عصفور منهما الثاني **أو خوافض** له على تقدير كونها حروف

جر واختاره

٩٦

جر واختار في المغني أنها غير متعلقة بشيء وفيه تجوز في نحو
قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فإن قلت
حاشاي تعين الجر أو حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا
وعدا انتهى وإذا أولي حاشا مجرور باللام فإن رفعت الحرفية قطعا
إذ لا يدخل جار على جار والصحيح أنها حينئذ اسم منتصب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه
بمنزلة حاشا لله كأنه قال تنزيها لله واللام حينئذ مقوية
للعامل كما في سقيا لزيد قال في المغني ويدل لهذا قراءة بعضهم
حاشا لله بالتنوين فهذا كقولهم رعيا لك **وليس ولا يكون**
نواصب للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وإنما وجب
النصب بعد الأوليين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف
لكن ذكر في التسهيل أنها لا توصل بفعل جامد فدخولها على هذا
مشكل وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة ورد في
المغني وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو
على الحال والمعنى فإن أجاوزت زيدا أو على الظرفية على حذف
مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وإنما
وجب نصب المستثنى بعد الأخيرين لأنه خبرهما واسمهما
مستتر فيهما والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام
السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطعا
وأبهم كلامه جواز الوجهين في خلا وعدا إذا تجردا عن ما
وأن حاشا لا تقترن بها وهو كذلك **باب**
في ذكر المخفوضات وهي ثلاثة أقسام مخفوض بالحرف
ومخفوض بالإضافة ويرجع إليهما المخفوض من التوابع

نحو

خبر
أصل ويستثنى بما وما عدا

ويختص الظاهر بالجارة واستغنائه لشذوذه، كالمرفوع بها
وقدم الأول لأنه الأصل ثم إنه نوع من يجر الظاهر والمضمر
ومن يجر الظاهر فقط بإشارة إلى الأول مبتدئا به لعمومه
بقوله بخفض الاسم إما بحرف مشترك بين الظاهر والمضمر
وهو سبعة من نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس نحو
فاجتنبوا الرجس من الأوثان وللتبعيض نحو ومن الناس من
يقول آمنا بالله ولابتداء الغاية مكانا أو زمانا أو غيرهما
نحو من المسجد الحرام من أول يوم إنه من سليمان وللبدل نحو
أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وللتعليل نحو مما خطيئاتهم
أغرقوا وللتأكيد بعد نفي أو شبهه نحو ∗ ما ابلغ من مجيء ∗ هل
من خالق غير الله وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وللظرفية
نحو ماذا خلقوا من الأرض وإلى نحو إلى الله مرجعكم وإليه ترجعون
وهي لانتهاء الغاية مطلقا نحو إلى المسجد الأقصى ثم أتموا
الصيام إلى الليل وللمصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم
وللظرفية نحو ∗ ولا تتركني بالوعيد كأنني ∗ إلى الناس
مطلي به القار أجرب ∗ وللغير من ذلك وعن نحو يوسف أعرض عن
هذا عفا الله عنك وهي للمجاوزة نحو سرت عن البلد وللبعدية
نحو طبقا عن طبق وللبدل نحو يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا وللاستعلاء نحو فإنما يبخل عن نفسه وللتعليل
نحو إلا عن موعدة وعدها إياه وللغير من ذلك وعلى نحو
وعليها وعلى الفلك تحملون وهي للاستعلاء وهو العلو وهو
حسي كما تقدم ومعنوي نحو على العرش استوى وللمصاحبة
نحو وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية

نحو على حين

نحو على ملك سليمان وللمجاوزة نحو إذا رضيت علي
بنو قشير وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
وللغير من ذلك وفي نحو في جنات النعيم وفيها ما تشتهيه
الأنفس وهي للظرفية أي حلول الشيء في غيره حقيقة
أو مجازا قال الجرجاني الظرفية الحقيقية حيث كان للظرف
احتواء وللمظروف تحيز نحو الدراهم في الكيس والمجازية إذا
فقد الاحتواء نحو في البرية أو التحيز نحو في صدره
علم أو فقدا معا نحو في نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا في
أمم وللتشبيه نحو لمسكم فيما أفضتم وللاستعلاء نحو
ولأصلبنكم في جذوع النخل وللغير من ذلك واللام نحو لله ما في
السماوات إن له ما في السماوات فيها وهي للملك نحو المال لزيد
وللاختصاص نحو الجنة للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين
أي عذابها وللتعليل نحو ∗ وإني لتعروني لذكراك هزة ∗
وللتعجب نحو لله دره وللقسم نحو لله لا يؤخر الأجل و
للعاقبة نحو ∗ لدوا للموت وابنوا للخراب ∗ وبه يتعلق أن غير
من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله واستعانة نحو
كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم بسحر ومصاحبة
نحو ادخلوا بسلام وسببية نحو فبما وتعويض نحو بعت
هذا بهذا وتوكيد نحو وكفى بالله شهيدا [غير مقروء] بحسبي
نحو ألا أنني رجل وبدل نحو ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة
وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به خبيرا
والصاق حقيقة نحو بقلبي غرام أي الصق به بمعنى قام به أو مجازا نحو
مررت بزيد أي الصقت مروري بمكان يقرب منه ثم أشار إلى

الثاني بمنزلة أو مختص بالظاهر أي يخفضه وهو سبعة أيضا
رُبَّ وهي موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في التقليل
كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر
الكلام من بين أحرف الخفض ولا يجر بها إلا فرد خاص من الظاهر
وهو النكرة لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو رب رجل وأخيه
والغالب في هذا الظاهر وصفه كما أن الغالب حذف متعلقها
ومضيه وقد تحذف ويجب بقاء عملها ولذلك بعد الواو كثيرا
كقوله ⊙ وليل كموج البحر أرخى سدوله ⊙ وبعد الفاء قليلا
كقوله ⊙ فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ⊙ وبعد بل أقل
بل بلد ملء الفجاج قتمه ⊙ وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم
إفراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو
ربه رجلا أو امرأة أو رجلين أو رجالا أو نساء ⊙ ومذ ومنذ ولا يجر
بهما إلا نوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل
ماضيا كان وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة
أو حاضرا وهما فيه للظرفية نحو ما رأيته مذ يومنا قال في الجامع
ولا يرتفع تاليهما خبرا عنهما ومعناهما الابتداء أو الأمد ويردان
ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية ⊙ والكاف وهي
للتشبيه نحو زيد كالبدر وللتعليل نحو واذكروه كما
هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شيء ولغير ذلك وجرها
للضمير شاذ ⊙ وكذلك حتى وهي لانتهاء الغاية مطلقا ولا
تكون جارة إلا آخرا أو متصلا بالآخر بل يقال سهرت البارحة
حتى نصفها ثم إن كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها
إما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه

جزءا ليوم

جزءا ليوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الأيام حتى يوم الفطر فالجر
بها متعين وإن كان جزءا قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت
الأيام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز أن العطف فائدة
متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه
فواضح أنه يعمل به وإلا فقال البعض الدخول مع حتى دون إلى
حملا لها على الغالب لأن الأكثر في القرينة عدم الدخول
في إلى والدخول في حتى فإن كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا
لأنها بمنزلة الواو ⊙ والواو أي واو القسم نحو والله والنبي
والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين والتاء
ولا يجر بها إلا لفظ الله تعالى ورب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم
نحو تالله وترب الكعبة وتربي لأفعلن وقولهم تالرحمن
وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد مر
الكلام عليها ومنها أيضا لعل ومتى وكي ولولا وإنما أسقطها
لأن الجر بها شاذ ⊙ تنبيه قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف
الجر على أربعة أقسام قسم لا يستعمل إلا حرفا وقسم يستعمل حرفا
أو اسما وهو مذ ومنذ وعن والكاف التشبيه وقسم يستعمل
حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما
وفعلا وهو على انتهى وكذا عدا كما مر وفي الخبيصي أن
اللام جاءت بمعنى في قولك لزيدا ومن كذلك إذا كان اسما
زمان في يمين وإلى اسما بمعنى النعمة وفي بمعنى أمر لمؤنث
من وفى يفي وأسماء الأشياء الستة ولما فرغ من القسم
الأول أخذ يتكلم على الثاني فقال أو بإضافة اسم أي يخفض
الاسم بما ترى أو بسبب إضافة اسم إليه إذ العامل في المضاف

مما

إليه هو المضاف كما في الأوضح وغيره وهو الأصح لاتصال
الضمير المضاف إليه وهو لا يتصل إلا بعامله لا بالإضافة نفسها
كما هو ظاهر عبارته خلافا لبعضهم والإضافة إسناد اسم إلى غيره
بتنزيله من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد
المضاف من التنوين ومن النون لقيام المضاف إليه مقامه في نحو ضاربا
زيد وتصح بأدنى ملابسة ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل
عمل الفعل بدليل العطف الآتي الدال على المغايرة فدخل نحو
كاتب القاضي وأعجبني ضرب زيد إذ المضاف في الأول وإن كان
وصفا ليس بعامل وفي الثاني وإن كان عاملا ليس بوصف وهذه
المضافة ثلاثة أقسام لأنها إما **على معنى اللام** التي للملك أو
لشبهه تحقيقا حيث يمكن النطق بها **كغلام زيد** وتقديرا
حيث لا يمكن ذلك كذا ما أو عند زيد ومع بكر وامتحان
هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب
ومكان ومصاحب **أو على معنى من** البيانية وذلك إذا كان المضاف
إليه كلا للمضاف وصالحا للإخبار به عنه **كخاتم حديد** وثوب
خز ولذا في هذا نصب الثاني على التمييز أو الحال أو اتباعه
للأول بدلا أو عطف بيان أو نعتا بتأويله بالمشتق أي مصوغ
من حديد **أو على معنى في** الظرفية عند بعضهم وذلك
إذا كان الثاني ظرفا للأول **كمكر الليل** وشهيد الدار واختار
ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح وأكثرهم ينفي
هذا القسم وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا **وتسمى**
هذه الإضافة المنقسمة لما ذكر **محضة** لأنها خالصة
من تقدير الانفصال **ومعنوية** لإفادتها أمرا معنويا لأنها مفيدة

بالنقل الصحيح

للتعريف

أي التعريف

للتعريف المضاف بالمضاف إليه إذا كان معرفة كضارب
زيد الأمس **أو التخصيص** أي تخصيص المضاف إليه إن كان نكرة
كضارب رجل أمس قال في المغني والمراد بالتخصيص الذي
لم يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام لكنه
لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد كغلام رجل ما كان
متوغلا في الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المغايرة
والمماثلة أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد
وحده ولا أبا له ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها **أو**
بإضافة الوصف عطف على قوله أو بإضافة اسم فيكون نصيبا
له أي تخفيض القسم بإضافة الاسم كما مر وبإضافة الوصف
العامل عمل الفعل **إلى معموله** بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال
سواء كان اسم فاعل **كبالغ الكعبة** وضارب زيد الآن أو غدا أو
اسم مفعول كمروع القلب **ومعمور الدار** الآن أو غدا أو صفة
مشبهة كعظيم الأمل **وحسن الوجه وتسمى** هذه الإضافة
غير محضة لأنها في تقدير الانفصال **ولفظية** لإفادتها أمرا
لفظيا لأنها جيء بها **لمجرد التخفيف** في اللفظ بحذف التنوين
أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح كما في نحو حسن الوجه فإن في جره
تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف
ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي ولا تفيد المضاف
تعريفا ولهذا صح وصف النكرة في نحو هديا بالغ الكعبة
ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لأن أصل
ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود
قبل الإضافة **ولا تجامع المضافة** وجوبا تنوينا ولو مقدرا لأنه

وجوب التنوين ولو منفصل الذي يدل على الانفصال والاضافة
تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وانونا تالية للاعراب
وهو نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربان زيد
وضاربو عمرو مطلقا على التفصيل بما ياتي بخلاف نون المفرد
وجمع التكسير كشياطين وبساتين فانها تثبت معها لانها
غير تالية للاعراب بل هو تال لها او عليها وما فيه ال الذي
المقصود منها ما لا التعريف وهو حاصل لما فيه ال بغيرها
ولهذا امتنع الجمع بينهما فلا يقال الغلام زيد
كم بل يجب حذفها ان لم تقم ويقترن في زيد الشيوع الا في
نحو الضارب زيد مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه
معموله ونحو الضارب الرجل مما المضاف الى ما فيه ال
بل ايضا ونحو الضارب راس الرجل مما المضاف اليه مضاف
لضمير عائد على ما هو فيه وهاذه الثلاثة اغتفر فيها
الجمع بين ال والمضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح
والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها
في المغني **باب** في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها
يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور اسم
المصدر والضرب والمجرور المعتمد فعلى هذا تكون عشرة
اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس بفضلة وما تاثر ا
بعامل ويستدل على اسميته بقبوله بعض علامات الاسم
كالتنوين والتعريف وعلى انه اوزان الفعل والصحيح
ازمه لو له لفظ الفعل وانه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة
انواع ما هو بمعنى الماضي **كهيهات** بتثليث التاء وشتان

وهو قليل

وهو قليل **وما هو بمعنى الامر نحو صه** ودونكه وعليكه
وهو الغالب **وما هو بمعنى المضارع نحو واو آه واف** وهو
دون الاول فهيهات **بمعنى بعد** كقوله ٭ هيهات هيهات
العقيق ومن به ٭ وهيهات خل بالعقيق نواصله ٭ وشتان
بمعنى افترق كقوله ٭ شتان هذا والعناق والنوم
والمشرب البارد في ظل الدوم ٭ وقد تزاد ما قبل فاعل
شتان كقوله ٭ لشتان ما بين اليزيدين في الندى وصه
بمعنى **اسكت** ودونكه بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه
نحو عليكم انفسكم ووا بمعنى اعجب كقوله ٭ وا بابي
انت وفوك الاشنب ٭ ومثله وي وواها واوه بمعنى اتوجع
واف بمعنى اتضجر وهاذه الانواع كلها سماعية والقياسي
من اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال
وشذ صوغه من الرباعي كقرقار بمعنى قرقر وقد يوخذ
مما تقدم ان اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع
من اول الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع
لغيره ثم نقل اليه كعليك واليك ثم انه يعمل عمل
مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا او مستترا وينصب المفعول
بواسطة وغيرها لكن يختلف به بل يلزم البناء مطلقا والتجرد
من العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو واها وويها وجوازا
كصه وذلك للتنكير وانه لا يتاثر بالنون ولا يجزم ولا يبرز
ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب
منه كما سيأتي **وما يتاخر عن معموله** لضعفه رتبته عن
مسماه بسبب كونه فرعه في العمل خلافا للكسائي

فيه وصف زيد
ممنوع في غير المثنى
والمضاف اليه معموله
مما المضاف اليه مضاف
لما هو فيه
ونحو ... القارد

وتمسك بقوله تعالى **كتاب الله عليكم** وما أشبه ذلك
لا حجة فيه **لأنه متأول** على أنه مصدر منصوب بإضمار فعل
موكد لمضمون الجملة التي قبله من قوله حرمت عليكم فكأنه
قال كتب الله عليكم ذلك كتابا وعليكم متعلق بالمصدر
أو بالعامل المحذوف **ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب**
منه أي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل نحو قوله
مكانك تحمدي أو تستريحي فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي
مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره إن تثبتي تحمدي **و**لكنه
لا ينصب في جواب الطلب منه وإن كان اسم الفعل من لفظ
الفعل ولا تقول نزال فنحدثك بالنصب على الراجح **و**الثاني
منهما **المصدر** وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل
فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى إلى المفعول بواسطة
وغيرها وقد يتعدى إلى مفعولين فأكثر وقد مر أنه يجوز حذف
فاعله وأنه لا يتغير عند إسناده إلى نائب الفاعل وفي تمثيله
للمصدر بقوله **كضرب وإكرام** إشارة إلى أن المصدر المزيد
يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بأمرين أحدهما
وجوديه وإليه أشار بقوله **إن حل محله فعل مع أن المصدرية**
والزمان ماض أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدا أمس
أو غدا أي من أن ضربته أمس أو من أن تضربه غدا **أو مع ما**
إن قصد والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الآن
أي مما تضربه الآن فإن لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما
في نحو ضربا زيدا أو ضربت ضربا زيدا فلا يصح نصب زيدا
بضربا خلافا لابن مالك في الأول ولهذا جعل الثاني في نحو

فإذا له ضربت

فإذا له ضربت ضربا منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر
الأمر الثاني عدمه وهو المشار إليه بقوله **ولم يكن المصدر**
مصغرا فلا يقال أعجبني ضريبك زيدا لبعد شبهه عن
الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الأسماء **ولا مضمرا**
فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف
الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتي **ولا محدودا** بالتاء
فلا يقال أعجبتني ضربتك زيدا لأن صيغة الوحدة ليست
الصيغة التي اشتق منها الفعل فإن ورد حكم بشذوذه
ولا متبوعا قبل تمام عمله فلا يقال عرفت سوقك العنيف
الإبل لأنه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما
فإن نعت بعده جاز نحو أن هجرك إياي المعروف مهلك ولو
قال ولا متبوعا لكان أولى فإن حكم سائر التوابع حكم النعت
ولا محذوفا لعدم وجود حروف الفعل **ولا مفصولا من المعمول**
أي من معموله بأجنبي لأن معموله بمنزلة الصلة من الموصول
فلا يفصل بينهما **ولا متأخرا عنه** أي عن معموله ولو ظرفا
فلا يقال أعجبني زيدا ضربك لما مر أن معموله بمنزلة الصلة
وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني والحق جواز
تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفا لأنه مما يكفيه
رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر أنه لا يشترط
في إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو
كذلك لأنه عمل لكونه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل
فإن إعماله لما مر وأنه لا يشترط فيه أيضا أن يكون مفردا وقد
اشترطه بعضهم فمنع إعمال المثنى والمجموع وجزم به

فان الاول لبعضهما مغاير للبعض المصدر الذي هو اصل الفعل بان
تخبر بانه في كلام العرب يعمل عمل الفعل من ذلك قليل ولم
يقس عليه ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بال ولكن
اعماله حال كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه
اكثر استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبال لان الفاعل
عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان تشبيهه للحرف لمن وجر
منه اظهر من تشبيهه لمن رفع عليه لكونه فضلة نحو
ولولا دفاع الله الناس ربنا وتقبل دعاء بالياء وان اعماله
مضافا للمفعول مع تركه الفاعل فكثير نحو لا يسأم
الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا
بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقريضا بال الظرف
توسعا فيعمل فيه بقسميه الرفع والنصب نحو عجبت
من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا واعماله حال كونه منونا
اي مجردا من ال والاضافة اقيس من اعماله مضافا وبال لانه
يشبه الفعل لكونه نكرة نحو او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما اي ان يطعم يتيما واعماله مقرونا
بال شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال نحو قوله
عجبت من الرزق المسيء الهه بنصب المسيء ورفع الهه
بالرزق الذي هو مصدر وغير ضرب ان المضافة كالتعريف
بال فيها لا تنكر معها المصدر عن الفعل واجيب بانها متاخر
عنه في صورتها وانما يرفع الفعل فلا يرد المفرد بال تتمة
يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر نحو عجبت من ضرب

زيد الظريف

زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفي
تابع المفعول كاعجبني اكل اللحم والخبز الجر ايضا على
اللفظ والنصب على المحل ان قدر الفعل بان وفعل الفاعل
والثالث منها اسم الفاعل ولو مثنى او مجموعا وهو ما
اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل
فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته
للمضارع في الزنة والتذكير والتانيث ودلالته على المصدر
واحتماله احترازا من نحو دخول لام الابتداء عليه وفي تمثيله
لاسم الفاعل بقوله كضارب ومكرم اشارة الى انه يطلع
من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال
حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل الاخر ثم انه ان صغر او وصف
لم يعمل لبعد شبهه الفعل حينئذ لان التصغير والوصف من
خصائص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف فان كان مقرونا
بال كالضارب عمل مطلقا اي ماضيا وحالا او مستقبلا
معتمدا او غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة
ان تكون فعلا نحو جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا او كان مجردا
منها فبشرطين لا بد منهما لصحة عمله في التجرد كونه حالا
او استقبالا لا لتحقق مشابهته للمضارع واعتماده ولو تقديرا
على نفي نحو ما ضارب زيد عمرا الان او غدا او على استفهام
نحو اضارب زيد بكرا الان او غدا [illegible] خالد بشرا ام كرم
اي اضارب او على مخبر عنه نحو زيد ضارب خالدا الان او غدا
ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا جبلا [illegible] زيد [illegible]
برسا الان او غدا ثم ان [illegible] من الشرطين لا يوجب [illegible]

او مختلف الوانه [illegible] اي [illegible] نحو [illegible] الان او غدا

عمله بل تجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله
بالغ امره هل هن كاشفات ضره بان تنضم معنا اخر تعين
نصبه نحو انت كاسي زيد الان ثوبا الان او غدا ولذي تابع
المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغي جاه ومالا من نهض
الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل
عند الجميع ويفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى
الماضي او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف في الاول الكسائي
فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى **وكلبهم باسط ذراعيه**
فباسط بمعنى الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له
فيه لانه **على ارادة حكاية الحال** الماضية بان يفرض ما وقع
واقعا الان فيعبر عنه بالمضارع بدليل ان الواو في وكلبهم
للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف في
الثاني الاخفش فاجاز عمله واحتج بقوله **خبير بنو لهب**
فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ولا حجة
له فيه لجواز حمله **على التقديم والتاخير** لجعل الوصف خبرا
مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع
قال **وتقدير خبير كظهير** في والملائكة بعد ذلك ظهير
ويعمل على زنة المصادر كالتحصيل والتمييز والمصدر يخبر
به عن المفرد والمثنى والجموع باعتبار حكم ما هو على زنته
والرابع منها **المثال** ولو مثنى او مجموعا **وهو ما** اي اسم
حول للمبالغة والتكثير في الفعل من صيغة اسم **فاعل**
الثلاثي الى صيغة **فعال** بتشديد العين كضراب **او فعول**
بفتح الفاء كضروب **او مفعال** بكسر الميم كمضراب

والتحويل الى هذه

والتحويل الى هذه الثلاثة **بكثرة** ولهذا وافق جميع البصريين
سيبويه على جواز اعمالها **او فعيل** بكسر العين وبعدها
يا كسميع **او فعل** بكسر العين من غير يا كحذر والتحويل
اليهما **بقلة** ولهذا منع بعضهم اعمالهما واما الكوفيون
فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجاري الفعل وزادت
عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه وقدروا المنصوب بعدها عاملا
والصحيح جواز اعمالها حملا على اصلها وهو اسم الفاعل لافادتها
ما تفيد مكررا ولورود السماع به نحو ما حكاه سيبويه **اما
العسل فانا شراب** بنصب العسل وانه لمنحار بوائكها
وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من
دعاه لا تستعار ان في المبالغة **والخامس منها اسم المفعول**
ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه
ومثاله بقوله **كمضروب ومكرم** للاشارة الى انه يصاغ
من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم
مضمومة في اوله وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد
ان يتعدى بحرف الجر او الظرف كممرور به او فيه او بهما او
بمصدر ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من
المتعدي **ويعمل عمل فعله** المبني للمفعول فيرفع نائب
الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده
وما سواه مما يتعلق بالرابع ان كان منصوبا لفظا او محلا
وهما اي المثال واسم المفعول **كاسم الفاعل** في جميع
ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف
ولكن في اسم المفعول خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذا حول

والمشهور ان هذه الامثلة

معمول

الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد والاصل
مضروب عبده فحولت الاسناد ثم اضيفت وهو حينئذ جار
مجرى الصفة المشبهة **والسادس منها الصفة المشبهة**
باسم الفاعل المتعدي لواحد في امور ستاتي ولهذا عملت
عمله النصب وان كان الفعل الذي تعمل فيه لا ينصب لدلالتها
على الثبوت ولكونها ماخوذة من القاصر **وهي الصفة المصوغة**
من فعل قاصر **لغير تفضيل لافادة** نسبة الحدث الى موصوفها
على جهة **الثبوت** فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن
له واستمراره في سائر اوقات وجوده لا انه متجدد حادث ويدل
على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل
عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق
ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم ان هذه الصفة
تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه وفي
التذكير والتانيث والتثنية والجمع والاعتماد على
واحد مما تقدم لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول
به بخلافه ثمت وتتميز عنه بامور منها انها تصاغ دون
المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها انها للزمن الحاضر الدائم اي الماضي
المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون
غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب
في المبنية من الثلاثي **كحسن وظريف** ومجارية له نحو طاهر
وضامر واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا **و**منها انها **لا يتقدم**
معمولها المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل
بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيدا انا ضاربه وامتنع

في نحو زيد ابي

في نحو زيد ابي حسن وجهه ومنها ان معمولها **لا يكون**
اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها
ولو تقديرا كما في نحو زيد حسن وجها اي منه فلا يقال
زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة
من فعل لازم وقد قصرت على الشبه فلا تتخطى حينئذ الضمير
او سببية كما في اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها
ما عملت فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها
في الظرف وعديله بما فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها
شبه بالمفعول به لا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل
بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب
الضمير وانها تتعرف بالاضافة دائما وانها تؤنث بالالف [illegible]
وعملها فتنصب مع قصوره وتجر ان اضافتها الى الفاعل معنى من
غير ضعف ولا قلة في الكلام وان ال الداخلة عليها حرف تعريف
واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله **و**لمعمولها
بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احدها **يرفع على الفاعلية**
باتفاق اذا خلا منها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن
وجهه **او على الابدال** عند بعضهم من الضمير فيها **و**ثانيها
ان **ينصب على التمييز او على التشبيه بالمفعول** به ان كان نكرة
كزيد حسن وجها او علمية فقط ان كان معرفة كزيد حسن
الوجه ولهذا قال **والثاني متعين في المعرفة** ثالثها ان **يخفض**
بالاضافة اي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة
بال وهو مجرد منها ومن الاضافة كالحسن وجهه او مضاف لمجرد
منها كالحسن وجه اب او مضاف لضمير الموصوف كالحسن

وجهه او المضاف لضميره كالحسن وجه ابيه لامتناع ما فيه
اضافة الشيء من ذلك واذا خفض المعمول بالاضافة فلا تخرج
بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشئ عن النصب
لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة عين
مرفوعها في المعنى غير منصوبها واعلم ان الصور الحاصلة
من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادهما وتذكيرهما
واضدادهما ست وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او
معرفة وهي اما رافعة او ناصبة او جارة فهذه ست حالات
لانه اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او للضمير
كوجهه او المضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة
كوجه او مضاف للمجرد منها كوجه اب فالصور ست
وثلاثون صورة من ضرب ستة في مثلها الممتنع منها الاربع
التي استثنيت والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا
وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف ست والباقي حسن
وبيان ذلك يطلب من المبسوطات و التاسع منها اسم
التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما
ستعرفه وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة لصاحبها
على غيره في اصل الفعل وشرط التفضيل ان يكون على وزن افعل
سواء صيغ من فعل لازم كاكرم ام من متعد كاضرب
واعلم ان خيرا وشرا فانهما للتفضيل الا ان اصلهما
اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء على
القياس واما قوله ۞ وحب شيء الى الانسان ما منعا ۞ فضرورة
ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه

ويستعمل بمن

ويستعمل بمن لتقدير جارة للمفضل عليه اذا جرد من ال والاضافة
نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وقد لا تذكر الغاية [illegible]
وانفصالها او للعلم بها زيد ولا يفصل بينهما وبين مجرورها باجنبي
ولا يجوز تقديمهما معا على اسم التفضيل الا ان يكون اسم
استفهام فيجب حينئذ كممن انت افضل ومن غلام من انت
افضل ومضافا للنكرة مطابقة للمفضل وجوبا فيفرد ويذكر
في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وان كان المفضل
بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى زيد او هند او الزيدان او
الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو واما قوله ۞
كان صغرى وكبرى من فقاقعها ۞ [illegible] او لم يقصد
حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان
افضل امراتين والهندات افضل نساء واما قوله تعالى
ولا تكونوا اول كافر به فالتقدير اول فريق كافر او ولا يكن
كل منكم اول كافر و يستعمل مقرونا بال فيطابق وجوبا
موصوفه افرادا وتذكيرا وفروعهما تقول زيد الافضل والزيدان
الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والهندان
الفضليان والهندات الفضليات او الفضل ومضافا لمعرفة فوجهان
اي المطابقة اجراء له مجرى المعرف بال نحو اكابر مجرميها
وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد ولتجدنهم احرص
الناس نعم ان استعمل افعل لغير تفضيل وجبت المطابقة
كقولهم ۞ الناقص والاشج اعدلا بني مروان ۞ اي عادلاهم
اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يفاضل على

ذلك خلافا للمبرد وفي هاذه الحالة والتمييز قبلها لا يستعمل
بمن واعلم انه تنصب التمييز والحال والظرف **ولا تنصب**
المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا **المفعول به على الاصح مطلقا**
اي سواء كان ظاهرا او ضميرا بل يصل اليه باللام كزيد اعطى
للعلم وابذل للمعروف او بالبا نحو لدا عرف بالنحو واجهل
بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الاخر بفعل
مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب
واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف في حواشي
التسهيل عن الكوفيين وبعضهم ان اول بما لا تفضيل فيه
قال الدماميني وهذا الراي حسن فينصب حينئذ وقيل
كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم
النصب والجر على طريقة واحدة كما انه اذا اعمل الفعل
عمله رفع الظاهر وقد استثنا ذلك كان فيما في الشرح
من حكاية الاجماع على منع عمله فيه مذكورا فيه ويرفع الضمير
المستتر في كل لغة **ولا ترفع في الغالب اسما ظاهرا** ولا
ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه **الا في مسألة الكحل**
فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يقع موقع فعل بمعناه ومن نعته و
ضابطها ان يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي او شبهه ومرفوعه
اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن
في عينيه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسألة بمسألة
الكحل وافردت بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين
ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال
وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الظاهر نحو من

كحل عين زيد

كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او في الكحل نحو من زيد ولم
يقع هذا التركيب في القرآن ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه
مبتدأ وافعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي وقد
يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه نحو مررت
برجل افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله في الغالب **باب**
التوابع وهي جمع تابع وهو المشارك ما قبله في اعرابه الحاصل
والمتجدد غير خبر واطلاق التابع على الحرف والفعل المعرب
مجاز اذ لا اعراب فيهما تقع فيه التبعية والعامل في التابع
هو العامل في المتبوع الا في البدل فان العامل فيه مقدر خلافا
للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع ولا يجوز الفصل بين
التابع ومتبوعه باجنبي ولا تقدمه كما يفهمه قوله
يتبع ما قبله في اعرابه خمسة بالاستقراء نعت وتوكيد
وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التركيب جعلها ستا
ومن اطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا والاولى
ان يبتدئ بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق
بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت
كذلك كما في التسهيل اولها **النعت** ويراد به الوصف
والصفة **وهو التابع** هذا كالجنس **المشتق او المؤول به** اخرج غيره
منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق فانه اخرجه بقوله
المباين للفظ متبوعه والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسماء
الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة والمؤول به ما افهم
مقامه من الاسماء العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذي
بمعنى صاحب والمنسوب كما في هذا الحاضر ورجل ذو مال اي صاحبه

ورجل مشغول به منسوب الى مشغول من الموصول به الجملة به
الجملة الخبرية في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
وقوله ۞ ولقد امر على اللئيم يسبني ۞ وكذا المصدر الملتزم
افراده وتذكيره في نحو مررت برجل فقر اي عادل عند
الكوفيين وفي عدل عند البصريين وما برته تخفيفا كان
او غيره تخصص لمتبوعه ان كان نكرة كجاءني رجل تاجر
او تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح له
ان كان معرفة كجاءني زيد الفاضل والفاضل ابوه والتوضيح
رفع الاشتراك اللفظي في المعارف او مجرد مدح له نحو الحمد لله رب
العالمين او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم
عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء او تاكيد لما دل
عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة
انها ضربة واحدة فلم يفد النعت المجرد التوكيد ومنه قولهم
مضى امس الدابر وقال بعضهم او التعميم نحو ان الله يحشر
عباده الاولين والآخرين او تفصيل كمررت برجلين عربي
وعجمي او ابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة قال
البدر الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان المتكلم
عالم بحال المذكور كقولك ارايت قاضي بلد فتقول له رايت
قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا التوضيح لان مرادهم
به الايضاح للمخاطب وهو بالفرض في شانه عالم بما ذكر غير
محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع
بانه يجهل هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه والنعت من حيث هو
يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة

الرفع والنصب

عونك يا الله

١٠٧

الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير سواء رفع
ضميرا ام اسما ظاهرا فلا يتبع معرفة بنكرة ولا عكسه
نعم المعرف بلام الجنس يجوز ان يتبع بنكرة مخصوصة
كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا
ويجب في النعت ان يكون مساويا لمتبوعه في التعريف
او دونه نحو بالرجل اخيك بدل ثم ان رفع النعت ضميرا
مستترا عائدا على المنعوت تبع منعوته ولو كان معنى لما
بعده كما في نحو جاءني رجل حسنا وجهه في اثنين ايضا
من خمسة واحد من التذكير والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه
من تثنية وجمع فيصير بهذا مع ما تقدم مطابقا له في اربعة
من عشرة ما لم يمنع مانع من التسوية كما في الملتزم افراده
وتذكيره كافعل التفضيل المجرد وتذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل
بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة
وهمزة وامراة ربعة وهمزة والا وان لم يرفع ذلك بان رفع
ظاهرا او مضمرا بارزا فهو بالنسبة الى الخمسة الثانية
كالفعل الحال محله فيجرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير
والتانيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة امهما
وبرجال قائم اباؤهم كما في الفعل الحال محله ويسمى حينئذ
سببيا نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير لجريانه
مجرى المفرد لكن يترجح على الافراد ولهذا قال والاحسن
نحو جاءني رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير ثم قاعد غلمانه
بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا بجمع
غلمانه في اللغة الفصحى وقيل افراده ارجح مطلقا لجريانه مجرى

الفعل وقيل ان يتبع بعدد او بشيء ثم يلي افراده بالتعاقب
فاعرف ان غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خلاف لغة
اكلوني البراغيث ويجوز قطع الصفة ولو تعددت على التبعية
المعلوم موصوفها بدونها حقيقة او ادعاء بل ينزل منزلة المعلوم
لا مرا رفعا بتقدير هو في حالة النصب والجر ونصبا بتقدير
فعل في حالة الرفع والجر تقديره اعني في نعت التوضيح او امدح
في المدح او اذم في الذم او اترحم في الترحم او غيره لذلك مما
يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح و
التخصيص واذا جرت الصفة على مشار به ان كانت للتوكيد او ملتزمة
الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها ما لم يمتنع اذا لم يعلم
موصوفها الا بها ولا بد من جنسين بين تعددها واتحادها فلو
احتاج في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عداه البعض
القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع وفي قوله
رفعا الى اخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبي وجملة الصفة
المقطوعة على عاملها لا محل لها من الاعراب اذا القطع مقتضب
للاستيناف فائدة اعلم ان الاسماء في نعتها والنعت بها
على اربعة انواع قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل
والمضمر ولو لغائب لانه لما اشبه الحرف من جهة افتقاره الى
ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه لم
ينعت به وما احسن قول القائل ● وصفت ما اضمرت بربنا له
وقال في المضمر لا يوصف ● وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم
وانما نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم
ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة ونعته مصحوب ال وقسم

ينعت به

ينعت به ولا ينعت وهو اي كمررت برجل اي رجل
والثاني من التوابع التوكيد اي المؤكد بكسر الكاف
من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل وفيه لغتان التاكيد والاول
افصح وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به تابع كون المتبوع
على ظاهره وهو قسمان لانه اما لفظي وهو اعادة اللفظ
الاول او مرادفه ويجري في جميع الالفاظ فيكون في الاسم
نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير
سلاح ● ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفي الفعل
وحده او به مع فاعله وقرئ بهما في نحو قوله فاين الى اين النجاة
ببغلتي ● اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وفي الحرف نحو قوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ●
ومنه قوله ● اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ● ويشترط
في الحرف غير الجواب ان لا يفصل الا مع ما اتصل به كعجبت منك
منك وان زيدا ان زيدا قائم وما ورد بخلاف ذلك شاذ ولعل
ان يقول من ابن لعم ان التاكيد في مثل هذا الحرف وحده ولم
لا يجوز ان يكون لمجموع الحرف وما اتصل به وان كان المؤكد جملة
فالاكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس ونحوه في الارتياب
والجامع بثم خاصة نحو اولى لك فاولى الاية فان حصل وجب تركه
كضربت زيدا اذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك
والغرض انه لم يقع منك الا مرة واحدة وليس منه ما كرر
في قوله تعالى دكا دكا لانه لم يرد به التاكيد اذ مؤداه
غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا
عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهكذا هو منزل

بعينه

الزمخشري وفي قوله **صفا صفا** لما مر بل هو على الحال اي
اي مصطفين او ذي صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيما
ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وجرى عليه في الشذور
في دكا دكا والمختار في علمته الحساب بابا بابا ان المكرر
وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال
ونظيره في الخبر هذا حلو حامض **او معنوي** قسيم قوله لفظي
وهو نفسه ان ما يقرر امر المتبوع في النسبة بان يرفع توهم
الاسناد الى غيره وما يقرر امره في الشمول بان يرفع توهم
ارادة الخصوص مما ظاهره العموم **بالنفس والعين** كجاء زيد
نفسه او عينه بل ان اقتصرت على المؤكد بفتح الكاف
لاحتمال ان جاء اي خبره او متاعه بان تكلم الجار وبذكر
المؤكد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة وتكون
العين **متاخرة عنها** اي عن النفس وجوبا **ان اجتمعا** في التاكيد
كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشيء والعين
مستعارة في التعبير عن الجملة **ويجمعان** جمع قلة **على افعل**
بضم العين **مع غير المفرد** من اثنين او جماعة لكن ذلك في الجماعة
واجب ومع الاثنين ارجح ويليه الافراد تقول جاء الزيدان او زيد
وعمرو انفسهما اعينهما وجاء الزيدون او زيد وعمرو وبكر
انفسهم اعينهم وجاءت الهندات انفسهن اعينهن ويختار
لجواز جرهما بباء زائدة ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع
متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء
هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما وعلم مما تقرر انه لا يؤكد
بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما

او نفسهما

او نفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو
الاصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد
وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى **و** القسم
الثاني يكون **بكل** وكذا جميع وعامة واسقطهما
لغرابة التوكيد بهما **لغير المثنى** من مفرد او جمع ولكن
انما يؤكد بها **ان تجزأ** الغير اي كان ذا اجزاء يصح وقوع
بعضها موقعه **لا تبعيضه** كجاء القوم كلهم او جميعهم
او عامتهم **او بعامله** كبعت العبد كله او جميعه او عامته
ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع
الخصوص اشترط فيه ما ذكر ليمكن توهم ارادة البعض
بالكل فيرفع بالتوكيد **و** يكون **بكلا وكلتا له** اي المثنى
ان صح وقوع المفرد موقعه ليمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء
الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لصحة حلول المفرد
محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثنى واراد به واحدا
فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصام
لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع جاء
زيد كله لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جمع والمنقول عن
الجمهور وعليه ابن مالك عدم التمييز بان التوكيد قد ياتي لتقوية
لا لرفع الاحتمال **واغنى عن المثنى** الى المؤكد فلا يقال مات
زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد
بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك
كجاء زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما
وجميع الالفاظ المتقدمة **يضاف** وجوبا **لضمير** مطابق

للمؤكد إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ليرتبط
به وليدل على من هو له كما مثلنا وأما نحو قوله ۞ يا أشبه
الناس كل الناس بالقمر • فكل فيها نعت أي الكاملين
في الحسن كما مررت بالرجل كل الرجل ويكون بأجمع للمفرد
المذكر وجمعاء للمؤنثة وجميعها بجمع أجمع أجمعون
وجمع جمعاء جمع وأتى بكل بهذه الألفاظ في الأكثر لأن
بعد كل ولهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد كجاء
الجيش كله أجمع والظاهر أن التوكيد بها بعد كل توكيد
بالمراد ومن زعم بعضهم أن كلا ترفع احتمال التخصيص وأجمع
ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لأغوينهم أجمعين
إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد ولذا لأنه لا يجمع على اتحاد
الوقت وفهم من كلامه أن أجمع وجمعاء لا يثنيان وأن ما
عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة وأما أجمع فمصرح في الشرح
بأنه معرفة بنية الإضافة ومثله جمعاء. تتمة أكدوا بعد
أجمع بأكتع فأبصع بأبتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء
فبتعاء وشذ مجيء ذلك على غير هذا وتسمى توابع أجمع
تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون
ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب
ولا عطف بعضها على بعض ولا إتباعها لنكرة بخلاف
النعت كما قال وخلاف النعوت المتعرية لو احد من جاء زيد
الفقيه الكاتب الشاعر يجوز أن تتعاطف لاختلاف معانيها
كقوله تعالى سبح اسم ربك الأعلى الذي ولا يجوز أن تتعاطف
المؤكدات بل ترد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها

ومن

بمنزلة الشيء الواحد وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة
قال في الجامع فالأرجح أن يبدأ بالمفرد فالظرف فالجملة والمؤكدات
لا يجوز أن يتبع نكرة مطلقا عند البصريين لما تقدم من أنها
معارف بالإضافة وندر قوله لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا
وبعضهم إن أفادت النكرة وصححه في الأرجح وقال ابن مالك وهو
أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولأن من قال صمت شهرا قد
يريد جميعه وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد
واستشهد في السماع المذكور من كلام العرب أوردها
ومن الوارد قول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم صام شهرا كله إلا رمضان وتحصل الفائدة
بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كما
في البيت ومن أمثلة شهر امكان حول بعد حربه قال في
الأرجح والثالث منها عطف البيان أي معطوف البيان وسمي
بذلك لأنه تكرار لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه
ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول وهو تابع موضح لمتبوعه إن كان
معرفة أو مخصص له إن كان نكرة كالنعت لكنه مخالف
له في أنه جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح
والتخصيص وخرج بقوله موضح أو مخصص بقية التوابع
غير النعت وبما بعده النعت فيوافق متبوعه في أربعة
من عشرة أشياء تقدمت في النعت كأقسم بالله أبو حفص
عمر فعمر عطف بيان لأنه يجمع ذكر لبيانه وقد تبعه
في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف وهذا خاتم حديد

محمد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة
الأول والتنكير وأبهم كلامه أن عطف البيان لا يخالف
متبوعه تعريفا وتنكيرا وأنه يكون في النكرات ومنع بعضهم
ذلك وخصه بالمعارف وأوجب البدلية فيما استدل به المجيز
محتجا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول
لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد تكون أخص من بعض
والأخص يبين غيره **ويعرب بدل كل من كل** لما فيه من تقرير
معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل وذلك
مطرد **إن لم يمتنع** الاستغناء عنه أو **إحلاله محل الأول** فإن امتنع ذلك
تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد أخوها فأخوها
عطف بيان على زيد لا بدل لأن البدل في نية تكرار العامل فهو
من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ **كقوله**
أي الشاعر **أنا ابن التارك البكري بشر** عليه الطير ترقبه
وقوعا فبشر عطف بيان على البكري لا بدل إذ لا يحل محله لأنه
يستلزم إضافة الوصف المعرف المفرد بأل إلى الخالي عنها وعن
الإضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم **وقوله أيا أخوينا**
عبد شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا ⊙ فعبد
شمس ونوفلا عطف بيان على أخوينا لا بدل لأنهما لو كانا
كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لأنه مفرد
معرفة ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو يا زيد الحارث ويا أيها
الرجل زيد ونحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء. **تنبيه** تعين
عطف البيان فيما ذكر مبني على أن البدل لا بد أن يكون صالحا
لإحلاله محل الأول قال المصنف في حواشيه على التسهيل.

وفيه نظر

وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل
وقد أجاز في أنك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا
مع أنه لا يجوز إن أنت وقال أبو سعد علي بن مسعود في كتاب
المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل
ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الإمام أبو زيد وهذا الاستثناء
مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتمد
به ومذهب سيبويه أن المبدل منه ~~في حكم الطرح~~ منه ليس
مهدرا بالكلية لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك زيد
رأيت غلامه رجلا صالحا فلو أسقطته لم يتم كلامك وعليه
الرضي والسعد التفتازاني وقد ذكرنا فروقا أخر بين
البيان والبدل تطلب من المطولات **والرابع منها عطف النسق**
يتبع الشيء اسم مصدر بمعنى اسم المفعول أي المنسوق الكلام
المنسوق أي عطف بعضه على بعض والمصدر بالتسكين
وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع أحد
حروف العطف الآتية ثم العطف إما على اللفظ وهو الأصل
وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف أو على المحل وله
شروط ثلاثة إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون
الموضع بحق الأصالة ووجود المحرز أي الطالب لذلك المحل
أو على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم
وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف
تسعة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ
والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم وما
يقتضي التشريك ~~والمعنى وهو ستة الواو والفاء~~ في اللفظ

وهي ثلاثة ولكن ولا والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع
بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية بتقدم
الشيء على صاحبه في الحكم نحو فأنجيناه وأصحاب
السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك
فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة
وهي تختلف في الكثرة والقلة فمجيئها للمعية أكثر
وللترتيب كثير ولعكسه قليل ويفهم من لذلك أن استعمالها
في كل من هذه الثلاثة من حيث إنه مع استعمال حقيقي وقد ذكروا
لها أحدا وعشرين حكما تختص بها من بين أخواتها لسنا
بصدد ذكرها فعليك بالمطولات والفاء للجمع في الحكم مع
الترتيب المعنوي والذكري والأكثر أن يكون هنا في عطف
مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي الآية
والتعقيب وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة
لكنه في كل بحسبه تقول قام زيد فعمرو إذا عقب قيام عمرو
قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة إذا لم تقم في البصرة ولا
بينهما وتزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوج
والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وأما
قوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه أردنا
إهلاكها فجاءها وقوله غثاء أحوى فمعناه فمضت
مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية فيلزمها
التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل
المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب

بانت سعاد

١١٢

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول وقد تأتي الفاء لمجرد السببية
والربط لا لعطف نحو إن جئتني فأنا أكرمك وحينئذ لا يلزمها
التعقيب وعلى هذا يحمل إطلاق قول ابن الحاجب في أماليه
إن الفاء السببية وثم للجمع مع الترتيب كما تقدم والمهلة
أي التراخي في الزمان نحو ثم إذا شاء أنشره ونحو ثم اجتباه
ربه فتاب عليه وهدى وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله
جرى في الأنابيب ثم اضطرب وحتى للجمع مع الغاية
بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ينقطع
الحكم عندها أو التدريج بأن ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا
إلى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضا
مما قبلها أو كبعضه كما في قوله ألقى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله ألقاها إذ المراد ألقى ما يثقله
حتى نعله أو شبيها بالبعض نحو أعجبتني الجارية حتى
كلامها ويمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها أن
يكون اسما لا فعلا هذا قال المصنف والضابط أن ما صح استثناؤه
صح دخولها عليه وما لا فلا ولا الترتيب فلا يعتبر فيها
كالواو ولمطلق الجمع لا كالفاء خلافا للزمخشري لأنك تقول
حفظت القرآن حتى سورة البقرة وإن كانت أول ما حفظت
ومات كل أب لي حتى آدم ومن ادعى أنها كالمراد فيما
يظهر الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما أفصح به ابن
الحاجب والتفتازاني في المطول والكافيجي في شرح القواعد
وإذا عطفت بها على مجرور فالأحسن إعادة الجار فرقا

بينهما وبين الإجازة فإن في التسهيل يجب ما لم يتعين
العطف تعجبت من الفهم حتى تنبيههم واستحسنه
المصنف والدماميني وجزم به في الجامع ورده ابن حيان
والعطف بها قليل ولهذا أنكره الكوفيون زادوا والخامس
التبيين نحو لبثنا يوما أو بعض يوم أو الإشتباه نحو
وكفارته إطعام عشرة مساكين الآية تعيين بعد الطلب
أما التخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو أختها أو الإباحة
نحو تعلم فقها أو نحوا والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة دونه
في التخيير وليس المراد بها الإباحة الشرعية لأن الكلام في
معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة
بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند
أي قوم كانوا ومعيدة بعد الخبر أما الشك من المتكلم نحو
جاء زيد أو بكر أو التشكيك للسامع في إيقاعه في الشك
ويعبر عنه بالإبهام نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في
ضلال مبين أو التقسيم نحو الاسم معرفة أو نكرة أو معربة ومنه
قوله ○ لنا شتان لا بد منهما ○ صدور رماح أشرعت أو
سلاسل ○ قال بعضهم أو الإضراب نحو وأرسلناه إلى مائة ألف
أو يزيدون وقد تأتي بمعنى الواو كقوله جاء الخلافة أو كانت
له قدرا ○ فإن كان الأول لا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتنافي
بينهما لأن أو تقتضي أحد الشيئين والتسوية تقتضي
نفس الاجتماع فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه
السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت أو قعدت ومنه
قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقراءة ابن محيصن

أو لم تنذرهم

أو لم تنذرهم وأما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد نازعه
فيها الدماميني الثانية إذا نهي عن المباح امتنع فعل جميع
ما كان مباحا باتفاق ومن النحاة وحكم التخيير فيه حكم
الإباحة عند السيرافي وقيل في المغني وصححه ابن عصفور
وجزم ابن كيسان أن النهي عن واحد وعن الجميع فإذا
قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا كان عن واحد ويكون نهيا
عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كان
بأخذ أحدهما … في نحو جاء زيد
أو عمرو وأم لطلب التعيين إن وقعت بعد همزة داخلة على
أحد المستويين في الحكم في ظن المتكلم نحو أزيد عندك
أم عمرو إذا كنت عالما بأن أحدهما عندك لا بعينه ولهذا
تجاب بتعيين أحدهما لا بنعم أو لا لأنه معلوم للسائل
وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأي وتسمى حينئذ متصلة
لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر وتسمى
بذلك لأن … معادلة لمعادلتها الهمزة
في إفادة الاستفهام وتسمى أيضا بذلك إن وقعت بعد
همزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر
نحو ما أدري أقمت أم قعدت سواء عليكم أدعوتموهم
أم أنتم صامتون فإن وقعت بعد غير همزة التسوية وهمزة
يطلب بها وبأم التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة
بالجمل نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل وقد تتضمن
مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو إنها لإبل أم شاء أي بل أهي
شاء والإنكاري نحو أم له البنات ولكم البنون إذ لو جعلت

للاضراب المحض لزم الجمل او قد ترد محتملة الاتصال
والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت
منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها
منقطع عما قبلها **ولرد** السامع **عن الخطأ في الحكم**
الى الصواب فيه **لا** فقط لنفي الحكم عن تاليها وقصره على
متلوها اما قصر افراد او قلب ولهذا لا يعطف بها **بعد**
ايجاب او امر او نداء كجاء زيد لا عمرو ردا على من
اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر
فقط وذكر السهيلي والابذي ان من شرط العطف بها
ان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر فلا يجوز جاءني رجل
لا زيد بخلاف لا امراة قال في الروض وهو الحق ومنع الزجاجي
العطف بها على معمول الفعل الماضي وترد ، فرد لهم ، وفقد
حذف لكذلك **و**لرد عن الخطأ في الحكم **لكن وبل**
واقتضت **بعد نفي** او نهي فيهما لتقرير حكم متلوهما واثبات
نقيضه لتاليهما نحو ما جاء زيد لكن عمرو او بل عمرو
ولا تضرب زيدا لكن عمرا او بل عمرا ردا على من اعتقد
ان الجائي او المضروب زيدا والمضروب زيد لا عمرو فيهما
لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الردع في نحو ما زيد
قايما لكن او بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها
ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو فان تلتها
جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات او امر فهي حرف
ابتداء للاستدراك **ولصرف الحكم** عن المتلو بان ينتقل
الى ما بعدها ويصير المتلو كانه مسكوت عنه **بل** وافقه

بعد ايجاب

بعد ايجاب او امر نحو جاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا لتفيدها
نقل الحكم بالمجيء والامر بالضرب عن زيد واثباته لعمرو
وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب
البصريين بانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وان بل في
غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد
كما بعد الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب
على معنى بل ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ذلك **تنبيه**
يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا في الزمان ولو اختلفا نوعهما
في البعض وعلى اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على
الفعلية وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل
ضعيف ولا يجب اعادة الخافض اذا اريد العطف على الضمير
المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدي
رحمه الله والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي
الظهور ولا تقدح اذ المسألة ليست قطعية فينبغي المصير
ورفض التعسف اذا بحثنا فيه **و**الخامس منها **البدل وهو تابع**
مقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا **بلا واسطة**
فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان بانها
متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وبل بعد نفي
وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية
احرف العطف والغرض منه ان يذكر الشيء مقصودا بالنسبة
بعد التوطية لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله
لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون انه في حكم
تكرار العامل **وهو ستة** اقسام احدها **بدل كل من كل** وهو ما

وهو ما كان مدلوله مدلول الاول **نحو مفازا حدائق** وجاءني زيد اخوك
ويسميه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل ولا
يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدا
وثانيها بدل **بعض** من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاول
سواء كان ذلك البعض نصفا او اقل او اكثر على الصحيح ولا بد
من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كأكلت
الرغيف نصفه او ثلثه او ثلثيه ومقدر نحو ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان
المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل
والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف
من لا يستطيع ومنع ادخال ال على كل وبعض وهو مذهب الجمهور
لملازمتهما الاضافة وهي لا تجامع ال كما مر واجازه الاخفش
والفارسي **و**ثالثها بدل **اشتمال** وهو ما كان بينه وبين الاول
ملابسة وتعلق بغير الكلية والجزئية وامره في الضمير
كما مر في بدل البعض من كل **نحو** يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه
فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه اذ الاصل ناره
ثم نابت ال عن الضمير وشرط صحته امكان فهم معناه
عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل نحو
اعجبني زيد اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند
حذفه وامتنع نحو اسرجت زيدا دابته لانه وان فهم
المعنى مع الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وتقدير
ورود مثله يحمل على الغلط او نحوه **و**رابعها **اضراب** وهو

ما يقصد

ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة
بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو
له ان يخبر بآخر من غير ابطال الاول ونفاه بعضهم مطلقا
وادعى ان ما استدل به على ثبوته محمول على اضمار بل **و**
خامسها بدل **غلط** وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه
اللسان وخصه بعضهم بالشعر فالوجود فيه دون النثر
وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تروٍ وتفكر ونفاه
بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه بل تجيء وانه طالب به من يفهمه
بلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا **و**سادسها
بدل **نسيان** وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده
نحو تصدقت بدرهم دينار وهذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة
اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم
اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم
المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله **بحسب قصد الاول
والثاني** وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه
الى الدرهم فيكون بدل غلط اي بدلا على الغلط الذي ذكر غلطا
وهو المبدل منه وهذا معنى قوله **او الثاني وسبق اللسان الى
الاول** وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان
الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطا في القصد الاول
فيكون بدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا معنى قوله
او الاول وتبين الخطا في قصده والاحسن ان يعطف التابع في هذه
الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق **تنبيه** اعلم ان البدل
يوافق متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في احد

من التذكير والإفراد وفرعيهما إن كان نعتا لكل ما لم يمنع
مانع من التثنية والجمع لكون آخرهما مصدرا أو قصد به
التفضيل ويخالفه في التعريف والإطلاق وضديهما فتبدل
المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة
لكن الجر لا يطرد في إبدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون
مع الثاني زيادة بيان كما في إبدال الفعل من مثله ومن المضمر
والمضمر من مثله وكذا الظاهر عند الجمهور ووافقهم
في شرح التسهيل لكنه خالفهم في التوضيح تبعا للأبذي لكن
ولا يبدل الظاهر من ضمير حاضر بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة
وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال المصنف في الجامع
ويجوز قطع البدل إن حسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم
النار وبعيد أن تتبع متعددا ولم يف به نحو انقلب المرتفقات
الشرق والتثنية **باب** في حكم ألفاظ العدد تذكيرا
وتأنيثا وهو ما وضع لكمية آحاد الأشياء قاله ابن الحاجب
بالمؤخر عنه عدد وهو المناسب لقول النحاة إن الواحد
والاثنين وما أن جاء على نحو على القياس **العدد من ثلاثة**
إلى تسعة جار على خلاف القياس **لأنه يؤنث مع المذكر ويذكر**
مع المؤنث ولو جاز أن يفرد إن كان العدد نحو ثلاثة رجال
وتسع نسوة **وسبع ليال وثمانية أيام** أو مركبا مع العشرة
نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة **وكذا العشرة** تؤنث
مع المذكر وتذكر مع المؤنث **إن لم تركب** بأن كانت مفردة
كعشرة رجال وعشر نسوة فإن ركبت جرت على القياس وأما
نحو من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أي عشر

حسنات

(بالتنوين صفة)
حسنات أمثالها ولولا ذلك لقيل عشرة لأن المثل مذكر
والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتأنيث كما
في الأبنية والتشقيل وبحل ما ذكر إذا لم يجز المعدود بأن
حذف جاز حذف التاء نحو أربعة أشهر وعشرا وفي الحديث (من صام رمضان)
وأتبعه بست من شوال **وما دون الثلاثة** من واحد واثنين **وما**
وازنه فاعل من ألفاظ العدد **كثالث ورابع** إلى عاشر يجريان
على القياس فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث دائما
مفردا كان العدد أو مركبا تقول في المذكر واحد واثنان
والجزء الثالث والخامس عشر أو السادس والعشرون وفي المؤنثة
واحدة واثنتان والثالثة والمعادلة الرابعة أو الخامسة عشر
أو السادسة والعشرون **ولاسم الفاعل** المصوغ من اثنين فما
فوق إلى العشرة **أربعة أحوال** أشار إليها بقوله **فيفرد فاعل** عن
الإضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث
ورابع بمعناه واحدهم موصوف بهذه الصفة قال النابغة
توهمت آيات لها فعرفتها ۝ لستة أعوام وذا العام سابع
أو يضاف لما اشتق منه فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك
العدة المعينة لا غير كرابع أربعة أي بعض جماعة منحصرة
في أربعة وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور كإضافة
بعض إلى كله **أو يضاف لما دونه** أي ما تحته من العدد فيفيد
حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة أي جاعل
الثلاثة بنفسه أربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا
هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ويتعين
إضافته إن كان بمعنى الماضي والحال جاز تنوينه والنصب

به كما قال او ينصب ما دونه لكونه اسم فاعل حقيقة
لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال
هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من
اطلاقه ثان فلا يجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه
سيبويه واجازه الكسائي وحكاه عن العرب

باب في ذكر موانع الصرف واعلم ان الاسم
ان اشبه الحرف بني وسمي غير متمكن والا اعرب وسمي
متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمي امكن
والا منع الصرف وسمي غير منصرف وغير امكن والمعتبر
من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه فرعيتان
احدهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية
وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل
شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا
وجدت فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما وحينئذ يثقل
كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين موانع الصرف
وتسمى علل تسعة عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو
فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما غالب لوزن الاخر فاذا وجد
في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب
وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة
كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يحدثونه من غيرها
والتانيث وهو فرع التذكير والعدل وهو فرع المعدول
عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو
فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهو فرع المزيد عليه

والتانيث

الاسم

١١٧

والتانيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحد منهما
مانعا وعلة مجاز اذ كل منهما جزء له والمانع التام والعلة
التامة انما هو مجموع الشيئين منها او واحدة تقوم مقامهما
وهاذه التسع يجمعها جمع ووزن وعدل ووصف معرفة
تركيب عجمة تانيث زيادتها وهو احسن مما في الشرح
من قوله وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع
زد تانيثا لذكرها كلها بصريح اسمائها من غير اشتقاق
واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله كاحمد فيه الوزن والعلمية
واحمر فيه الوزن والوصف وبعلبك فيه التركيب والعلمية وابراهيم
فيه العجمة والعلمية وعمر فيه العدل والعلمية واخر بضم اوله
وفتح ثانيه فيه العدل والوصف ومساجد ودنانير فيهما الجمع
اي صيغة منتهى الجموع وسلمان فيه العلمية وزيادة الالف
والنون وسكران فيه الوصف والزيادة وفاطمة فيه التانيث
والعلمية ومثله طلحة وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى
التانيث يكون مذكرا ايضا وزينب فيه العلمية والتانيث
المعنوي وسلمى فيه التانيث بالالف المقصورة وصحرا فيه
التانيث بالالف الممدودة ثم ان هاذه الموانع قسمان ما يستقل
بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع اخر ثم ما فيه مانعان قسمان
قسم ممتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى
علتيه والاخرى التركيب او التانيث او العجمة او الزيادة
او وزن الفعل او العدل وقسم يمتنع مطلقا وهو ما وضع صفة
وكان موازنا للفعل او معدولا وفي اخره الف ونون ثم شرع
في بيانهما بعد ذكرها اجمالا فقال بالف التانيث مطلقا

كحمرا وأصدقا والجمع الذي لا نظير له في الآحاد العربية
أي لا نظير له على وزنه وهو ما أوله مفتوح وثالثه ألف غير
عوض بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن وما يلي الألف
مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب كل واحد منهما
على انفراده يستقلان [?] أي يستقل بالمنع من الصرف من غير
[?] معه مانع آخر لقيامه مقام علتين أما الألف فلأن زيادة
لازمة لبنائها هي فيه دالة على تأنيثه بخلاف غيرها ففي
المؤنث بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى كأنها
أصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التأنيث وأما
الجمع فلأن فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير
وفرعية معنوية من جهة الجمع إذ لفظه خارج عن وضع
الآحاد العربية وإذا سمي به فحظه [?] منع الصرف نظرا إلى
أصله وكذا لو كان تنكيره بعد التسمية كذلك وإنما منع
[?] لأنه أعجمي حمل على موازنه في العربية اعتدادا بشبهه
الجمع أو أنه عربي جمع سروالة وتقرير الباقي من الموانع
لا يستقل كل منهن بالمنع بل لا بد في حقيقته من مجامعة
كل علة للمناسب مانع منهن آخر منها أما الصفة وهي
ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود أو العلمية
وهي المراد بالمعرفة وإنما وجب ذلك لما مر من أنه معتبر في المنع
أن يكون أحد العلتين لفظية والأخرى معنوية والصفة
والعلمية معنويتان والستة الباقية كلها لفظية وأفهم
كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك وتعتبر
العلمية مع التركيب المزجي المختوم بغير ويه كمعد يكرب

زيادة

سراويل

اذ هو المانع

١١٢

إذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الأعداد
والظروف والأحوال فمبني والإضافي فمصروف والإسنادي
فمحكي ولا يصح فيه أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف
في بعض الأحوال على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن ومع التأنيث
أي بغير الألف لا تستقل بالمنع كما مر سواء كان علامة
لمؤنث أو لمذكر زائدا على ثلاثة أحرف أم لا [?]
أم لا أعجميا أم لا فمنعه كان من مذكر أو مؤنث أم لا لكن شرط
تحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة إما
زيادة على ثلاثة أحرف كزينب لتنزيل الرابع منزلة التاء
أو تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد أو العجمة
كجور اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة أو النقل من مذكر
إلى مؤنث كزيد اسم امرأة لأنه بنقله إلى المؤنث حصل
ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز
فيه الوجهان كما سيجيء وإذا سمي بالمؤنث المعنوي مذكر
فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة أحرف [?]
وبابه أسماء القبائل والبلاد من الكلم وحروف المعجم [?]
ومنعها مبنيان على المعنى الذي يقصده المتكلم فإن أراد
أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف ذلك أو أمًّا
أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك ومع العجمة
وهي كون الكلمة من أوضاع غير العرب وشرط
العجمة في المنع علمية في اللغة العجمية بأن تنقل الكلمة
وهي علم في لغة العجم إلى لسان العرب وزيادة على الثلاثة كإبراهيم
بخلاف الثلاثي فيصرف وإن كان علما في العجمة كشتر ونوح

خلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام وما كان نكرة
في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كبندار فيصرف
ايضا لانتفاء علميته في لغة العجم وتعرف عجمية الاسم
بامور منها خروجه عن ابنية العرب كاسماعيل ومنها نقل
الائمة ومنها ان يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب
كالجيم والصاد كصولجان او والقاف كمنجنيق او والكاف
كسكرجة وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام
اعجمية الا اربع محمد صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا
والحق بها في الصرف نوح ولوط وشيث فهذه التسعة مصروفة
ويجمعها ، تذكرها شعيبا ثم نوحا وصالحا ، وهودا ولوطا
ثم شيثا محمدا ، وانبهم كلا من هذه الموانع الثلاثة لا يوثر
شيء منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فيصرف صنجة
والصفة في قايمة ويصرف اذ بعدان اذا نكروا ان جرى فيه العجمة
والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين
العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع
الصفة اخرى ومثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر
وزافر تقديرا وطريق العلم بعدلهما علم جعلهما سماعهما غير
مصروف عاريا من سائر الموانع بان ورد مصروفا وغير معدول
كذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع اخر كطوى بان فيه
مع العلمية التانيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل
مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه
معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تخفيفا وجوز
بعضهم العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية

احمر

احمد ومع الصفة احمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة
الا في افعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تخصيصه
اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين او كونه بالفعل
اولى كاصبع واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان
وعمران ومع الصفة عطشان وسكران وانما تكون مانعة مع الصفة
الا في وزن فعلان بخلاف الزيادة مع العلمية واما حسان وشيطان
بان جعلا من الحسن والشيطنة منعا او من الحس والشط صرفا
وشرط الصفة اي تاثيرها التي على وزن افعل او على وزن فعلان
امران اصالتها بان تكون الكلمة في الاصل صفة وعدم قبولها
التا اما انه لا مونث كاكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير
اللحية او لها مونث على فعلى بالضم كافضل او فعلى بالفتح
كسكران وغضبان وجميع ابنية فعلان مونثاتها على فعلى
الا اربع عشرة لفظة جاءت مونثاتها على فعلانة فتصرف
يجمعها ، اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ، ودا
وشبعانا ، وفشوانا ، ومصانا ، وموتانا ، وندمانا ، نصرانا ،
وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا ويفهم من كلامه ان الصفة
العارضة والقابلة للتا لا اثر لهما في المنع ولهذا قال فعريان
وارمل وصفوان زان زينب اذا كان صفوان بمعنى قاس وارنب
بمعنى ذليل اي ضعيفا مصروفة لقبول الاولين التا تقول
عريانة وارملة ولعروض وصفية الاخرين اذ صفوان
في الاصل موضوع اسما للحجر الاملس وارنب وضع اسما
للدابة المعروفة فلا اثر لعروض الوصفية كما لا اثر لعروض الاسمية
كابطح وادهم وارقم وجوز في نحو هند مما هو ثلاثي ساكن

الوسط وجهان الصرف لانتفاء شرط وجوب التأنيث المعنوي
وعدمه وهو اولى لان نظرا الى وجود العلتين فيهما ايوثر ان جواز
منع الصرف لخفته اوجب السيرافي الصرف نظرا الى
سكون الوسط قابل احد العلتين فتساقطا فبقي بلا
سبب واجرى المبرد ولعله الزجاجي في نحو زيد اسم
امراة بخلاف زينب وسقر وبلخ وزيد اسم امراة فانها
ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط
تحتم منع صرفها كما تقدم وكعمر في منع الصرف للعلمية
والعدل عند جمهور بني تميم باب حذام وهو ما كان على
وزن فعال علما لمونث وهو معدول عن فاعلة ان لم يختم
براء فان ختم بها كسفار بني على الكسر عندهم كالحجازيين
القائلين بالبناء مطلقا وبعضهم اي تميم لم يشترط ما
اشترطه الجمهور منهم فيهما اي في باب حذام وفي
امس بل ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا
وقد مر الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه وكسحر
سحر عند الجميع من العرب ان كان ظرفا معينا بان يراد
به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه ال وهو السحر
نحو جيت يوم الجمعة سحرا فان كان مبهما اي نكرة
صرف نحو نجيناهم بسحر او استعمل غير ظرف وجب
تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا وان
كان بال او مضافا فاضرب ايضا نحو جيت يوم الجمعة السحر
او سحره باب في ذكر صيغتي التعجب وما يبنى
منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث في

النفس عند

يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه وخرج عن نظائره
ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على
الله تعالى انه متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه من
كلام العزيز فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب
اي يجب ان يتعجب العباد منه وله صيغ كثيرة دالة
عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله
وسبحان الله ان المومن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ما هو
بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين
لاشتهارهما فقال التعجب له صيغتان وضعا لانشائه
احدهما ما افعل زيدا نحو ما احسن زيدا وهذا الفعل
اعرابه ما مبتدا لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد اليها
وحكي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب
وهي عند سيبويه نكرة بمعنى شيء وسوغ الابتداء بها
تضمنها معنى التعجب وافعل فعل ماض غير متصرف
للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى
عفو الله واما قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا
فشاذ وفاعله ضمير مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع
بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على ما ولهذا اجمعوا
على اسميتها وزيدا منصوب بافعل على انه مفعول به
لتعديه افعل بهمزة النقل والجملة الفعلية في محل رفع
خبرها وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة
صلة لها او نكرة ناقصة بمعنى شيء والجملة صفة لها
وعليهما فالخبر محذوف وجوبا اي شيء عظيم وعند

بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير أي شيء أحسن
زيدا أي جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات
باعتبار الأصل فإن نقلها إلى التعجب لأنها الآن بهذا.
المعنى وإنما معناها الإنشاء كما تقول في بعت فعل ماض
وقد يجيء في الأصل إذا كنت تريد به معنى الإنشاء
فكذلك هذا و الثانية أفعل به كأحسن بزيد وهي
بمعنى ما أفعله مدلولهما من حيث التعجب واحد وأفعل
فعل تعجب لازم لصيغة الأمر وليس بأمر حقيقة إذ لا معنى
له وأصله عند سيبويه أفعل بصيغة الماضي وهمزته
للصيرورة أي صار ذا كذا كأغد البعير أي صار ذا غدة
وأبقلت الأرض أي صارت ذا بقل وأثمرت الشجر أي صارت
ذا ثمرة وغيّر اللفظ من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر
وزيدت الباء في الفاعل نظرا للإصلاح لأن أفعل لمّا
غيرت صيغته ثم أسند إلى الظاهر لكونه على صورة
الأمر زيدت الباء صونا للفظ عن الاستقباح ومن ثم
أي من أجل ذلك لزمت الباء هنا فلا يجوز حذفها إلا إن
كان الفاعل أن وصلتها نحو أبيها في فاعل كفى ويجوز
تركها كقوله، كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا،
وذهب جماعة إلى أن المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية
إذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا يكون أفعل
أمرا حقيقة لا خبرا إذ فيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن
ذلك الضمير ضمير المصدر وعن بعضهم كأنه قال يا حسن

أحسن بزيد

أحسن بزيد وعن بعضهم ضمير المخاطب أي أمر لكل
واحد بأن يجعل زيدا حسنا أي يصفه بالحسن ثم أجري
مجرى الأمثال فلا يغير عن لفظ الواحد فتقول يا رجل
ويا هند ويا رجلان ويا رجال أحسن بزيد ولما شارك
أفعل التفضيل فعلي التعجب فيما يكتنفان منه ضمه
إليهما حفظا على الاختصار فقال وإنما يبنى فعلا
التعجب وأفعل التفضيل من فعل متصرف فلا يبنى من
اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ثلاثي مجرد
فلا يبنى من رباعي مطلقا ولا من ثلاثي مزيد كدحرج
وتدحرج وانطلق واستخرج مثبتا فلا يبنى من منفي
وإن لم يكن ملازما للنفي نحو ما ضرب زيد وما عاج
بالدواء له ما امتنع متفاوت في المعنى أي قابل التفاضل
بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفني لأن
حقيقتهما لا تتفاوت فيهما تام فلا يبنى من ناقص ككان
وكاد مبني للفاعل فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب
زيد خوف الالتباس بالفاعل فإن أمن اللبس بأن كان ملازما
للبناء للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما أشغله
وما أعجبه برأيه وما أعناه بحاجتك من شغل وأعجب
وعني بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده
ليس اسم فاعله على وزن أفعل ويعبر عن هذا بأن لا يدل على
لون وعيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهب
لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس
عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما
مجرى واحدا في أمور كثيرة قاله ابن مالك تنبيه إذا أردت

التعجب او التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط
فيتوصل اليه باشد او اشدد وشبههما واجعل مصدر
العادم منصوبا بعد اشد ونحوه بعدهما ومجرورا بالباء
بعد اشدد ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشد
بياضه واشدد ببياضه وما اكثر ان لا يقوم وما اعظم
ما ضرب واما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه
البتة قاله في التوضيح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه
كقوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم وقول علي
رضي الله عنه ○ جزى الله عني والجزاء بفضله ○ ربيعة
خيرا ما اعف واكرما ○ اي ما اعفها واكرمها
ولا يجوز تقديمه على الفعل وان قيل ان المجرور بالباء مفعول
لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور
متعلقين بالفعل **باب الوقف** وبعض مسائل
الخط **الوقف** قطع النطق عند اخراج الكلمة وفيه
وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي احد عشر بالاستقراء
السكون المجرد الروم الاشمام ابدال تاء التانيث الاسمية
هاء **زيادة الالف** الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء و
حذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك
فيوقف **في الافصح** من اللغتين **على نحو رحمة** من كل اسم
اخره تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا كالحياة وقناة
فان الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه **بالهاء** اي
بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة
للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس
بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كاخت وبنت
وقف عليهما من غير ابدال كالتاء اللاحقة للفعل والحرف **و**يوقف في الافصح

على نحو

على نحو مسلمات مما هو جمع مؤنث سالم او ملحق به
بالتاء من غير ابدال لها لانها علم التانيث والجمعية
جميعا وكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها
تدل على التانيث فقط وكمسلمات هيهات واولات **وعلى نحو قاض**
مما هو منقوص منون غير محذوف العين **رفعا وجرا بالحذف** اي
بحذف الياء لان التنوين ثابت ولو تقديرا وهو الموجب للحذف تقول
هذا قاض ومررت بقاض وبعضهم يكلمه انه اذا وقف عليه
نصبا لا تحذف الياء كما سياتي ومثله في الحذف عند سيبويه
المنادى المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم
اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط
للتنوين وهو منتف في المنادى المقصود وعلى نحو **القاضي** مما هو
منقوص مقرون بال **وفيهما** اي في الرفع والجر **بالاثبات** للياء اذ لا
موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع
اثباتها واما المنصوب منه بالاضافة نحو قاضي مكة فكلهم تثبت
يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات **وقد يعكس الامر**
فيهما فيوقف في غير الافصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال
بها اي بالهاء قال الراجز ○ والله انجاك بكفي مسلمت ○
من بعدما وبعدما وبعدمت ○ قال ابو حيان وعلى هذه اللغة
كتب في المصحف الفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم اهم
يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات ما سمع دفن
البناه من المكرماه وحكي عن طي كيف البنون والبناه
وكيف الاخوه والاخواه وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالاثبات
اي فيقف بالياء لان موجب حذفها في الوقف وقد روي
عن ابن كثير وورش في احرف من القرآن وعلى نحو القاضي

بينهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير
ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق **وليس الاولى**
نحو **قاضٍ** منونا **و**نحو **القاضي** غير منون **الا** اثبات **اليا**
لكن المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رايت قاضيا وغيره
تسكن ياؤه فيقال رايت القاضي واما ما سقط تنوينه
لمنع الصرف كرايت جواري فنص ابو حيان على وجوب الوقف
بالياء ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات
اجود **ويوقف على اذن** الجوابية بالالف اي بابدال نونها
الفا تشبيها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته لفظا
وعلى نحو لنسفعا مما آخره نون توكيد خفيفة بالالف
ايضا كذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية **وعلى نحو**
رايت زيدًا مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء
بالالف اي بابدال تنوينه الفا لان التنوين حرف جيء به
للدلالة على الامكنية وليس في ابداله ثقل بخلاف المرفوع
والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا ولا في
الثاني ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الواو بياء المتكلم
وقد يبدل حرف مد في الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيدو ورايت
زيدا ومررت بزيدي لانه يجري مجرى حركة الاعراب لانه تابع
لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف من
غير ابدال في الثلاثة فيقال رايت زيد بحذف حركة
الاعراب وكما في غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل
الثلاث ويوقف عليهن بالالف **كما يكتبن بها** والاصل في
كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها
بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك

بهمزة وصل

بهمزة وصل لانك لو ابتدات بابنك لم يكن بد منها
وكتب انا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمة
بالهاء لان الوقف عليها كذلك ونحو اخت ومسلمات
وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاضٍ غريبا
وجرا بقسريا ونحو القاضي فيهما بالياء لان الوقف عليهما
كذلك ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لانها من نفس
الكلمة كنون من وعن وهو الاولى ليفرق بينها وبين
اذا الزمنية هي ظرف ويحمل كتابة النون الخفيفة بالالف
عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لا تضربن زيدا واضربن
عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس امر الواحد و
نهيه بامر الاثنين ونهيهما في الخط **وتكتب الالف**
زائدة في الخط بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بفعل
ماض **كقالوا** او امر كقولوا او مضارع كلن يقولوا فرقا
بينها وبين واو العطف قال الجاربردي فانه وان لم
يحصل التباس في نحو كلوا واشربوا لان واوه تكتب
متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجيء من الافعال ما لا
تتصل به الواو صورة نحو جاءوا وساروا فيحصل الالتباس
فجعلوا الباب كله واحدا ليطرد الباب **دون الواو**
الاصلية في بنية الكلمة فلا يكتب بعدها الف **كزيد يدعوا**
ويغزوا ولعدم الالتباس وان قدر انفصالها لان المفرد ليس
يدع ويغز دون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك
وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام
الكلمة وان اعربت هم توكيدا للواو والجمع زدت الفا

لأن الراء حينئذ متصرفة لأن المركز ليس جزءا مما قبله مع أنه
ضمير منفصل وأما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد ومنهم
من يكتب بعدها الألف كما في الفعل والأكثر يحذفونها لقلة
اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس إن وقع ومنهم
من يحذف الألف في الفعل والاسم وإن لزم الالتباس لندوره
وزواله بالقرائن وترسم الألف المتطرفة في الكلمة يا
عند الجمهور إن جاوزت الألف الثلاثة الأحرف بأن كانت
رابعة فصاعدا ولم يكن قبلها ياء سواء أكانت زائدة
لإلحاق أم لتأنيث أم لغير ذلك وسواء كان ما هي فيه
فعلا كاستدعى واستقصى أو اسما كالمستقصى والمصطفى
فإن كان قبلها ياء رسمت ألفا كدنيا ويحيا وأحيا
كراهة اجتماع ياءين في الخط إلا يحيى ويحيى علمين فيرسمان
بالياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا
لثقل الفعل والصفة وكون الألف أخف من الياء أو لم يجاوز الثلاثة
ولكن كان أصلها الياء بأن كانت منقلبة عنها سواء كان
ذلك في فعل كرمى وهدى أو اسم كالرحى والفتى فإن اتصل
بالألف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفا كرماه واستدعاه
ومصطفاه وترسم الألف ألفا على حالها سواء كان ما هي
فيه فعلا كعفا ودعا أو اسما كالقفا والعصا ثم أشار إلى
ما تعرف به الواوية من اليائية بقوله وينكشف أمر ألف
الفعل بالتاء أي باتصال تاء الفاعل به فمتى ظهر بها أصله
كرميت وعفوت فعلم بالأول أن ألف رمى منقلبة عن ياء وبالثاني
أن ألف عفا عن واو ولو كان بالضمير المرفوع المتحرك لكان أعم

لشموله

لشموله نحو رميتا وعفوتن وينكشف أيضا بالمضارع كيرمي
ويعفو لأن الثاني فيه الياء في مكسور العين والواو في مضمومها
وتكون الياء واوا كقوي لأن اللام حينئذ ياء لا واو إذ ليس
في كلامهم ما فاؤه ولامه واو وتكون العين واوا كسوي لأن
اللام حينئذ ياء لا واو إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو
وأمر ألف الاسم بالتثنية فمتى ظهر فيها فهو أصله كعصوين
وفتيين فعلم أن ألف عصا عن واو وألف فتى عن ياء وينكشف أيضا
بالجمع بالألف والتاء كالفتيات والقنوات وتكون الفاء والعين
واوا المادة رشد نحو الهوى والقوى فإن جهل حال الألف المنقلبة
عن واو أو ياء فلم يكن معها شيء من العلامات المذكورة فإن أميلت
كتبت بالياء كمتى وإلا فبالألف وإنما كتبوا لدى بالياء
لانقلاب ألفها ياء مع الضمير في لديك وكلا تكتب بالألف
إذا لم يضف إلى مضمر لأن ألفه منقلبة عن واو عند البصريين
وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه وإلى
وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير في إليك وعليك وحتى
حملا على إلى لأنها بمعناها فصل في الكلام على
مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه تتم المقدمة
فنقول الهمزة الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة في
الابتداء مفقودة في الدرج وسميت بذلك لأن المتكلم يتوصل
بها إلى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان
لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب
الجمهور أنها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما
احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر كما هو الأصل وهذا هو

مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل
لانا نحتاج الى متحرك لسكون اول الكلمة بعد زيادتها
ساكنة ليست بوجه فلذا التجأنا اليها وقد تفتح تخفيفا وتضم
اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا
حرف غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجيء بل تكون في مواضع
اشار اليها بقوله همزة اسم مبتدا خبره سيأتي واصله عند
البصريين سمو كقنو لتكسيره على اسماء وتصغيره على
سمي حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها
ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها
ثم اتي بالهمزة في اوله يكسر لها ويضم وهو قليل والمجرور
في محل نصب على الحال وهمزة است وهو الدبر واصله ستة
بفتح اوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على ستيه
وابن اصله بنو بفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيره على ابناء
بوزن افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون
الهمزة عوضا عن المحذوف ثم اتي بها للتوصل الى النطق بالساكن
وابنم هو ابن زيدت فيه ميم للمبالغة سمع بجعله ولم
يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الاعراب كما في امرئ
وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل من العين في فم
اذ لو كان يقتضي سقوط الهمزة لانها عوض وابنة
اصلها بنوة كشجرة لانها مؤنثة ابن والتاء للتانيث
لسكون ما قبلها ولا يسمى بها رجل لصرف وانما
استغير التانيث من صيغتها وامرؤ وامراة اصلهما
مرء ومراة وهما لغة اخرى سكن اولهما ثم زيدت فيه

همزة الوصل

همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما همزة
ويلحقهما التخفيف فيقال امر ومرة بجري مجرى
ابن وابنة وبنت وتثنيتهن اي المذكورات بخلاف جمعهن
فان همزاته همزات قطع واثنين واثنتين اصلهما ثنيان
وثنيتان كجملان وشجرتان لانهما من ثنيت بحذفت اللام
واسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل والغلام ونحوه مما
بدئ بلام التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة حمير
واللام الموصولة والزائدة وقد مر ان الخليل يقول ان الهمزة اصلية
وصلت لكثرة الاستعمال وايمن الله بناء على انه مفرد
لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته
ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي وهو مشتق من
اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا قال القسم
ايمن الله لافعلن فكانه قال بركة الله قسمي لافعلن
والضمير في قوله بفتحهما عائد على الغلام وايمن وهو
واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز في ايمن
الله ويرجحان كما قال او يكسر في ايمن وفيه اثنا عشر
لغة جمعها ابن مالك في قوله ٥ همز ايم وايمن فافتح
واكسر او ام قل او قل م او من بالتثليث قد شكلا ٥
وايمن اختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف
ما نقلا همزة وصل خبر المبتدا ودخولها في هذه الاسماء
سماعي ويطرد فيما ذكر في لام التعريف وميمه وفيما ذكره
بقوله وهكذا همزة الفعل الماضي المجاوز اربعة احرف من
الخماسي والسداسي همزة وصل كاستخرج وانطلق
وكذا همزة امره كاستخرج وانطلق وهمزة مصدره تبعا
لفعله وهو منحصر في احد عشر بناء الافتعال كالاكتساب

والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلال
كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالا
اعشيشاب والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاحرنجام
والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي وهمزة امر الفعل
الثلاثي اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا عند حذف
اوله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما في هب وعد وقل ويتشن
من تدحرج وتكلم وتراد بصدق عليها ان ثاني مضارعه ساكن
لفظا مع انه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة كافتل واغز
واغزي بضمهن اي بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة
وان كانت الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة
فيه مع ان بعضهم جوز فيه كسر الهمزة واصله اغزوي فاستثقلت
الكسرة على الواو ونقلت الى ما قبلها ثم حذفنا الواو لالتقاء
الساكنين واضرب وامشوا واذهب بكسر اي بكسر همزاتهن
وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول وكذا في الثاني اذ ضمة
شينه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء
فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث
فانما تركوا فيه المراعاة واوجبوا الكسر لئلا يلتبس
بالمضارع المسند بالهمزة حالة الوقف ويفهم من المثال ان
الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء كان مضارعه مفتوحة
او مضمومة او مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر او الضم
كالياء في اذ كما يجب الكسر في الياء في من الفعل
الماضي المتجاوز اربعة احرف ومصدره والاسم والتثنية
وما بينهما من الاسماء المتفرقة فاذا دخلت همزة الاستفهام
على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها
ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفا على الاصح الحسن عندك

مزيد الثلاثي

عين

والايمن

١٢٦

وأيمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر
لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام وليكن هذا
آخر ما اردنا ايراده على ايراده على هذه المقدمة والمنزل
من فضل من اطلع على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن
الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي
احسن لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل
وبعد مشاورته في ذلك اهل فنه فاني واضعه معترفا
بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمع واضعه في ان يكون
من الثلاثة التي اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا منها
ما كشف بضاعته ولا عرض نفسه لتكلم الالسنة
الجارحة والحمد لله الذي هدينا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدينا الله رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي
انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني
برحمتك في عبادك الصالحين قال مؤلفه غفر
الله له ولجميع المسلمين وكان الفراغ من تعليقه يوم
الاثنين ثالث عشر رجب الفرد سنة اربع وعشرين وتسع
مائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما بلغ

وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك يوم الثلاثاء المبارك اواخر
شهر جمادى الاخرة عام اثنين واربعين والف من الهجرة العمرية
على صاحبها افضل الصلاة وازكى السلام امين

امين امين يا رب العالمين عمر الله

الحمد

الحمد لله

ومن اصطنعتم والعود تنجب عن وقم

فوجبا ولا يخشنه اذا اما العفو والعفوه

الحمد لله ومما قاله سيدنا علي رضي الله عنه

محمد النبي اخي وصهري ❊ وحمزة سيد الشهداء عمي
وجعفر الذي يضحي ويمسي ❊ يطير مع الملايكة ابن امي
وبنت محمد سكني وعرسي ❊ مشوب لحمها بدمي ولحمي
وسبطا احمد ولداي منها ❊ فمن ذا يدعي سهما كسهمي
سبقتكم الى الاسلام طرا ❊ غلاما ما بلغت اوان حلمي

الحمد لله صلى الله على [illegible]

الفقلي

الحمد لله

صلى